الانقلاب العسكري [الثاني] في سوريا

بقيادة الزعيم سامي الحناوي

14 / 8 / 1949 ــ 2 / 12 / 1951

عودة الحياة السياسية والنيابية

وإقرار دستور دائم










مازن يوسف صبَّاغ

دار (مي) للنشر

توزيع



الانقلاب العسكري [الثاني] في سوريا بقيادة الزعيم سامي الحناوي

14 / 8 / 1949 – 2 / 12 / 1951

عودة الحياة السياسية والنيابية وإقرار دستور دائم

دار الفرات للنشر
توزيع
www.Alfurat.com



الانقلاب العسكري [الثاني] في سوريا

بقيادة الزعيم سامي الحناوي

14 / 8 / 1949 ـ 2 / 12 / 1951

عودة الحياة السياسية والنيابية

وإقرار دستور دائم

كتابنا أنجزناه إنصافاً للتاريخ واستكمالاً لتوثيق تاريخ بلادنا التي أصدرنا عنها لتاريخه (11) سجلاً وكتاباً هي:

- الوحدة الوطنية السورية ـ زيارة البابا يوحنا بولس الثاني لدمشق 5/ 8 أيار (مايو)/ 2001 (نموذجاً).
- سجل الحكومات والوزارات السورية 1918 ـ 2010.
- سجل البرلمان ومجلس الشعب 1919 ـ 2011.
- سجل الدستور السوري 1920 ـ 1973.
- البناء السوري وحدة (التنوع والتعدد).
- المؤتمر السوري (برلمان الاستقلال لبلاد الشام) (سوريا. الأردن. فلسطين ـ لبنان) 1919 ـ 1920.
- الحراك السوري. الفلسطيني 1918 ـ 1933.
- دولة الوحدة (مصر وسوريا) الجمهورية العربية المتحدة 22 / 2 / 1958 ولغاية 28 / 9 / 1961.
- دستور الجمهورية العربية السورية الجديد 2012.
- (دستوريات) الرقابة الدستورية على القوانين والمحكمة الدستورية العليا.
- الانقلاب العسكري [الأول] في سوريا بقيادة الزعيم حسني الزعيم 30 /3/ 1949 ـ 14 / 8 / 1949، (137) يوماً من حكم سوريا.

وهذا الكتاب يأتي كما نقول دائماً استكمالاً لتدوين تاريخ الدولة السورية والذي نكتب فيه تاريخ بلادنا بحيادية وموثوقية ومصداقية لأن كل ما حدث هو جزء أساسي من تاريخنا رغم كل ما يكتب عنه أو يقال أو يشاع أو ينشر أو يتداول...

الناشر

دار (مي) للنشر
توزيع







الانقلاب العسكري [الثاني] في سوريا

بقيادة الزعيم سامي الحناوي

14 / 8 / 1949

عودة الحياة السياسية والنيابية

وإقرار دستور دائم



مازن يوسف صبَّاغ

إصدار دار رمي للنشر
الطبعة الأولى 2012

عنوان مؤقت
دمشق ـ خلوي: 0933636977 ـ فاكس: 4418473

توزيع الكتاب



الفرات للنشر والتوزيع
بيروت. شارع الحمراء. بناء رسامني. طابق أول سفلي
ص.ب: 113.6435 بيروت. لبنان
هاتف: 961 1750054. فاكس: 961 1750035
www. Alfurat.com e-mail: alfurat@alfurat.com

الرقم: 110470 تاريخ: 12 / 8 /2012
الترقيم الدولي: (ISMNs)
978-9933-9014-8-9

الغلاف والإخراج: عائدة سلامة هاتف: 4474590 - 4426588 011
موبايل: 0940542444 - 0933331402
Email: aydasalameh@yahoo.com

الانقلاب العسكري [الثاني] في سوريا

بقيادة الزعيم سامي الحناوي

14 / 8 / 1949 ـ 2 / 12 / 1951

عودة الحياة السياسية والنيابية واقرار دستور دائم







مازن يوسف صبّاغ

دار (مي) للنشر
توزيع



صور الغلاف:

من اليمين الصف الأول:

الزعيم سامي الحناوي - الرئيس هاشم الأتاسي

العقيد أديب الشيشكلي

من اليمين الصف الثاني السادة:

رشدي الكيخيا - د. ناظم القدسي - د. معروف الدواليبي

خالد العظم - حسن الحكيم.

عرض موجز مختصر

عن كتاب (الانقلاب العسكري الثاني)

في الجمهورية السورية

14 / آب (أغسطس)/ 1949



الانقلاب العسكري الثاني

14 / آب (أغسطس)/ 1949

بقيادة الزعيم سامي الحناوي

وعودة الحياة السياسية والبرلمانية والدستورية

بدءاً من 25 / آب (أغسطس) / 1949

كتابنا عنوانه يدلّ على مضمونه، فهو سجل دقيق لتاريخ الحركة الانقلابية التي شهدها الوطن السوري في اليوم الرابع عشر من شهر آب(أغسطس) عام **1949** على يد قائد لواء المشاة الأول الزعيم سامي الحناوي ومن ورائه جيشه السوري. (وهو الانقلاب العسكري السوري الثاني).

وتوخينا في كتابنا ومن خلال (105) فقرات ووقائع الحديث عن أغلب تفاصيل الانقلاب والفترات الخطيرة فيه، لاسيما الأعمال ـ والبلاغات العسكرية والبيانات السياسية .

ـ كما تم الحديث عن العلاقات السورية العربية بعد الانقلاب مثل العلاقة مع الجمهورية اللبنانية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والمملكة المصرية.

والتي قامت بها القيادة السياسية المدنية والتي سلمها الزعيم سامي الحناوي سلطتها بعد يوم واحد من الانقلاب.

- كما تمت الاستعانة بآراء شخصيات سياسية ذات ميول متعددة ومتنوعة وصاحبة آراء في الزعيم سامي الحناوي وانقلابه في 14 / 8 / 1949.

واعتمدنا على مذكرات لشخصيات سياسية وعسكرية وفكرية متعددة التوجهات والميول والانتماءات السياسية...

منهم الأساتذة السادة:

خالد العظم	نائب ووزير ورئيس وزراء سوري
أكرم الحوراني	نائب ووزير ورئيس (مجلس نواب) ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة سوري
سهيل العشي	ضابط متقاعد. أمين عام وزارة الداخلية سفير في عدة دول
باتريك سيل	صحافي وكاتب إنكليزي متخصص بشؤون سوريا والشرق الأوسط
جوناثان أوين	صحافي وكاتب أميركي
هورست ماير	صحافي وكاتب ألماني
شارل أندرين	صحافي وكاتب فرنسي
الموسوعة السورية الحديثة	(دار نوبليس)

وبمراجع ووثائق عديدة ودقيقة وصحف ومجلات صادرة عام 1949 لتغطية ظروف وملابسات الانقلاب العسكري الثاني والتي لا بد منها من باب الوفاء للتاريخ والتوثيق الصادق.

لقد كان الانقلاب فريداً في نوعه أيضاً من حيث استقدام قيادة حزب الشعب... وتشكيل حكومة مدنية في اليوم الثاني للإنقلاب في 15 / 8 / 1949 برئاسة السيد هاشم الأتاسي الشخصية السياسية الوطنية السورية المعروفة وحكومته تمثلت فيها عدة أحزاب واتجاهات سياسية وفكرية في البلاد.

ملاحظة: موجودة كل الوزارات (الحكومات) في الكتاب.

والتي ترأسها:

السيد هاشم الأتاسي
والسيد د. ناظم القدسي
و السيد خالد العظم
والسيد حسن الحكيم
والسيد د. معروف الدواليبي

وصدر قانون جديد (عصري) للانتخابات وسمح للمرة الأولى للمرأة وتم إلغاء (الخانة المذهبية) عن المقاعد النيابية كما تم

تحديد عمر الناخبين بـ (18) سنة كنوع من التجديد وإدخال عنصر الشباب إلى معترك الحياة السياسية للمشاركة الفعالة كما تم انتخاب (جمعية تأسيسية) وضعت في 5 / 9 / 1950 (دستوراً) للبلاد (موجود في متن الكتاب) وانتخب السيد رشدي الكيخيا رئيساً للجمعية التأسيسية.

- ثم تحولت الجمعية التأسيسة إلى (برلمان) مجلس النواب وتم انتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية.

- وفي هذه المرحلة جرت تجاذبات سياسية كبيرة وكثيرة حول الوحدة مع العراق والعلاقة مع الأردن ومن جهة ثانية مع مصر والسعودية.

قام العقيد أديب الشيشكلي ومجلس العقداء وبعض كبار الجيش بحركة انقلابية في 19 / 12 / 1949 وتقدمت بطلبات ومطالب للقيادة السياسية ولكن بقيت غير متدخلة بشكل مباشر بالحياة السياسية؟.

- وإنصافاً للتاريخ واستكمالاً لتوثيق تاريخ بلادنا والتي أصدرنا عنها لتاريخه (10) سجلات وكتاب وهي:

- ❖ سجل الحكومات والوزارات السورية 1918 ـ 2010 .
- ❖ سجل البرلمان ومجلس الشعب 1919 ـ 2011 .
- ❖ سجل الدستور السوري 1920 ـ 1973 .

❖ البناء السوري وحدة (التنوع والتعدد).

❖ المؤتمر السوري (برلمان الاستقلال لبلاد الشام)

(سوريا ـ الأردن ـ فلسطين ـ لبنان) 1919 ـ 1920 .

❖ الحراك السوري ـ الفلسطيني 1918 ـ 1933 .

❖ دولة الوحدة (مصر وسوريا) الجمهورية العربية المتحدة

22 / 2 / 1958 ولغاية 28 / 9 / 1961 .

❖ دستور الجمهورية العربية السورية الجديد 2012.

❖ (دستوريات) الرقابة الدستورية على القوانين.

والمحكمة الدستورية العليا.

❖ الانقلاب العسكري الأول 30 / آذار (مارس) 1949

بقيادة الزعيم حسني الزعيم.

وكتابنا الجديد بين أيدي القراء الأعزاء، نساءً ورجالاً وشباباً، باحثين ومهتمين يأتي استكمالاً لما سبق في النية الحقيقية لكتابة تاريخ بلادنا بحيادية وموثوقية ومصداقية لأن كل ما حدث هو جزء أساسي من تاريخنا رغم كل ما يكتب عنه أو يقال أو ينشر أو يتداول أو يشاع..

وكتابنا يأتي كما نقول دائماً استكمالاً لتدوين تاريخ الدولة السورية، وفيه وقائع وتفاصيل وأحداث فترة الانقلاب العسكري

الثاني بقيادة الزعيم (اللواء) سامي الحناوي والنظام السياسي الذي استمر من 14 / 8 / 1949 ولغاية 2 / 12 / 1951 .

متمنين، طامحين، ساعين أن نستطيع متابعة كتابة تاريخ بلادنا العزيزة سوريا بشكل دقيق، علمي، صحيح، وصادق وموثوق.

دمشق ـ الخميس 4 / تشرين الأول (أكتوبر)/ 2012

مازن يوسف صبَّاغ

1ـ

مرحلة انقلاب

الزعيم سامي الحناوي

14 / 8 / 1949

عودة الحياة النيابية

(إعلان قيام الجمعية التأسيسية)

(ووضع دستور جديد)

وتشكيل وزارة (حكومة)

برئاسة السيد هاشم الأتاسي

15 / 8 / 1949



دمشق تفاجأت واستفاقت في الساعة الثالثة من فجر الرابع عشر من آب 1949 بانقلاب قاده الزعيم سامي الحناوي، واعتبر الانقلاب العسكري الثاني في تاريخ سوريا المعاصر. فقد أدت أساليب المشير حسني الزعيم الفردية في إدارة سياسة الدولة وعدم امتلاكه تجربة سياسية إلى فشله، وافتقاره إلى القاعدة الشعبية التي يستند إليها أي حكم، وعدم قدرته على تحقيق الوعود التي قدمها في بياناته وتصريحاته فقد خلال الثلاثة أشهر الأخيرة أغلب شعبيته وظهر له أعداء من مختلف شرائح المجتمع، كما أثار سخط عدد من أصدقائه العسكريين الذين نفذوا معه الانقلاب، وكذلك أقدم على تسريح بعضهم وأبعد البعض الآخر، وبهذه الأعمال فقد سنده العسكري، ما مهّد لانقلاب الحناوي.

وكان قائد الانقلاب الجديد الزعيم الحناوي قد قام باتصالات سرية توجت باجتماع سري في معسكرات قطنا تقرر فيه أن يقوم اللواء الأول بقيادة الزعيم الحناوي بانقلاب بالتعاون مع بعض الوحدات المساندة ووضعت خطة لاعتقال كل من رئيس الجمهورية المشير حسني الزعيم ورئيس الوزراء الدكتور محسن البرازي، ومدير الشرطة العسكرية المقدم إبراهيم الحسيني والسيطرة على مبنى الأركان العامة للجيش، وعدد من المباني والنقاط ذات الأهمية الخاصة لنجاح الانقلاب، كما شكل قائد الانقلاب (مجلساً حربياً أعلى) من الضباط الذين اشتركوا معه في تخطيط وتنفيذ الانقلاب، لإدارة

شؤون البلاد العليا ريثما يتم (تشكيل حكومة دستورية)، وأوكلت إلى هذا المجلس مؤقتاً صلاحيات السلطات التشريعية والتنفيذية والعسكرية.

وقد تألف هذا المجلس من السادة الضباط:

1 ـ الزعيم سامي الحناوي	قائد اللواء الأول
2 ـ العقيد بهيج كلاس	المستشار في وزارة الدفاع
3 ـ العقيد علم الدين قواص	رئيس أركان اللواء الأول
4 ـ المقدم أمين أبو عساف	قائد كتيبة مدرعات
5 ـ النقيب عصام مريود	ضابط في سلاح الطيران
6 ـ النقيب محمود الرفاعي	معاون مدير الاستخبارات العسكرية
7 ـ النقيب حسن الحكيم	قائد قوة مدفعية
8 ـ النقيب محمد معروف	قائد الشرطة العسكرية
9 ـ النقيب محمود دياب	رئيس الشعبة الثالثة في الأركان العامة
10 ـ النقيب خالد جادا	مرافق رئيس الجمهورية

وقد تحركت الوحدات والمفارز المنفذة في الوقت المحدد لها من معسكرات قطنا تريد دمشق ونفذت الواجبات المكلفة بها وفق الخطة الموضوعة. ونقل المعتقلون إلى مبنى الأركان العامة وهم

بملابس النوم، بعدها جرى نقل المشير حسني الزعيم ورئيس الوزراء د. محسن البرازي بمدرعة خاصة إلى منطقة المزة على طريق المطار وتمّ إعدامهما دون محاكمة، وقد أجريت محاكمة صورية لهما في وقت لاحق.

وفي هذا المجال صرح قائد الانقلاب الثاني أن الانقلاب الجديد كان تصحيحاً للانقلاب الأول الذي كان يفترض به إعادة الأمور إلى مجراها السوي. وأن الزعيم حسني الزعيم لم يعدم لتنفيذه الانقلاب الأول بل لخيانته لذلك الانقلاب.

وقد بدأ الزعيم الحناوي بلاغه العسكري الأول بعبارة أصبحت عادة عربية (لقد قام جيشكم الباسل) وختمها بعادة ثانية (وعد بالعودة إلى الثكنات وتسليم أمور السياسة إلى رجالاتها).

أسف واعتذار

عن نسيان أو عدم ورود اسم، أو خطأ في الرتبة العسكرية بسبب صعوبة الوصول إلى بعض الوثائق.



2-

انقلاب الزعيم سامي الحناوي

14 / آب (أغسطس) / 1949

بيان رئاسة الأركان العامة للجيش والقوى المسلحة

«إن جيشكم البطل قام بانقلابه العسكري في 30 آذار 1949 لتحرير البلاد من الوضع الفاسد الذي كان يسودها. وقد قابلتم هذه الحركة بالتقدير والتأييد عندما وعد زعيم الانقلاب في بيانه الأول بإنقاذ البلاد من الفوضى وإعادة مجدها ونبلها. ولكن لما عادت الأمور إلى مجراها الطبيعي، نسي الزعيم وعوده وأخذ يمدُّ يده إلى أموال الشعب ويبذرها دون حق، ويمسُّ القيم النبيلة للبلاد، متلاعباً بقوانين إدارته وحرية الشعب. وقد نجم عن ذلك سوء الإدارة والفوضى، وبدأ المواطنون يحتقرون الجيش ورجالاته عندما ساءت الأحوال عن ذي قبل.

وبعد الاتكال على الله، وحفاظاً على المصلحة الحقيقية للبلاد، فقد قرَّر الجيش إنقاذ البلاد من الطاغية الذي تسلَّط عليها بحكومته الفاسدة. وقد حقق الله أمل الجيش وأنقذ شرف البلاد.

وأن الجيش وقادته يتعهدون أمام الله والتاريخ بأنهم يهدفون إلى حياة مستقلة، وأن الجيش سيترك إدارة البلاد لزعمائها...».



وفي بلاغاته العسكرية أوجز قائد الانقلاب من وجهة نظره الأسباب الرئيسة التي أدت إلى انقلابه فيما يلي:

1 ـ انحراف الزعيم عن المبادئ التي وعد بها الشعب، وعدم وجود قاعدة شعبية أو حزبية تسانده.

2 ـ سيره في البلاد بشكل جعل الناس تذكر بالخير، العهد السابق وتتمنى عودته.

3 ـ فساد رجال الحكم وانتشار الرشوة والمحسوبية.

4 ـ عمل على محاربة الوطنيين وزج الكثير منهم في السجون وهرب البعض منهم خارج القطر.

5 ـ عطّل القوانين وخرق الدستور.

6 ـ أجبر الرئيس شكري القوتلي بطريقة غير دستورية على الاستقالة وسجنه في المشفى العسكري بالمزة مع رئيس الوزراء.

7 ـ إثارة الخلافات المستمرة رغم قصر فترة الحكم مع العراق والأردن.

أما المحللون السياسيون في نهاية الأربعينيات، فيؤكدون أن وراء الانقلاب دوافع محلية وعربية ودولية.

1 ـ الأسباب الداخلية: ظهور خلافات وصراعات عشائرية.

2 ـ الأسباب العربية: كان موقف حكومة السيد نوري السعيد بعد أن توجه الزعيم نحو محور (القاهرة ـ الرياض)، العمل على إنهاء حكمه.

3 ـ الأسباب الدولية: الصراع بين المصالح الأميركية والفرنسية من جهة والمصالح البريطانية من جهة أخرى.



3 ـ

مرسوم تشريعي رقم (1)

إن القائد العام للجيش والقوى المسلحة

يرسم ما يلي:

1 ـ يتولى المجلس الحربي الأعلى كافة الصلاحيات التشريعية والتنفيذية وسلطة إصدار المراسيم التشريعية والتنظيمية ريثما تتألف الحكومة الدستورية.

2 ـ ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذ أحكامه.

دمشق في 14 / 8 / 1949

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

الزعيم سامي الحناوي



❖ لم يستأثر الزعيم الحناوي بالسلطة، كما عمل سلفه بل استفاد من تجربته وسقطاته وهفواته.

وبما أنه يختلف عنه في الكثير من الأمور، فقد أفرج عن المعتقلين، وسمح للأحزاب بالعودة إلى ممارسة نشاطها وإلى الصحف المغلقة بالعودة للصدور، ففي اليوم الثاني للانقلاب (15 / آب (أغسطس) / 1949) سلّم قائد الانقلاب السلطة رسمياً للرئيس هاشم الأتاسي تاركاً له تشكيل الحكومة، على أن يراقب الجيش الأوضاع السياسية عن طريق وزير الدفاع.

وتنفيذاً لهذا العهد، فقد أمر الزعيم سامي الحناوي قوات الجيش بالانسحاب إلى ثكناتها، وأوعز إلى ضباطه وجنوده بالالتزام بواجباتهم العسكرية، وعدم التدخل في الشؤون السياسية للبلاد، كما طلب من السيد هاشم الأتاسي، رئيس الجمهورية الأسبق وكبير الزعماء السياسيين في سورية، تشكيل وزارة مؤقتة برئاسته، وذلك تمهيداً لإجراء انتخابات عامة لجمعية تأسيسية تقوم بوضع دستور جديد للبلاد. وقد قام الرئيس هاشم الأتاسي بتشكيل الوزارة والدعوة لانتخابات نيابية برلمانية (الجمعية التأسيسية) والتي صدر عنها دستور عام 1950، ورفع الزعيم سامي الحناوي لرتبة لواء.



4 ـ

حكومة السيد هاشم الأتاسي

في اليوم الثاني لانقلاب اللواء سامي الحناوي

من 15 /آب (أغسطس)/ 1949 ولغاية 14 / كانون الأول (ديسمبر)/ 1949

استمرت 4 أشهر

وقد تشكلت من:

1 ـ فخامة هاشم الأتاسي	للرئاسة
2 ـ السيد خالد العظم	وزيراً للمالية
3 ـ السيد رشدي كيخيا	وزيراً للداخلية
4 ـ السيد ناظم القدسي	وزيراً للخارجية
5 ـ اللواء عبد الله عطفة	وزيراً للدفاع الوطني
6 ـ السيد عادل العظمة	وزيراً للدولة
7 ـ السيد فيضي الأتاسي	وزيراً للاقتصاد الوطني
8 ـ السيد فتح الله آسيون	وزيراً للدولة

9 ـ السيد مجد الدين الجابري	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
10 ـ السيد سامي كبارة	وزيراً للعدلية ووزيراً للصحة
11 ـ السيد ميشيل عفلق	وزيراً للمعارف
12 ـ السيد أكرم الحوراني	وزيراً للزراعة

وفي 17 آب 1949 سمي السيد فتح الله آسيون وزيراً للأشغال العامة والمواصلات بدلاً من السيد مجد الدين الجابري (الذي استقال) ولم يباشر عمله في الوزارة.

صدر عن

القائد العام للجيش والقوى المسلحة

الزعيم سامي الحناوي

5ـ

تم الانقلاب الثاني على حسني الزعيم من قبل جميع الضبّاط الذين قاموا بالانقلاب الأول، بقيادة الضابط الثاني بالتسلسل في القيادة العامة للجيش بعد حسني الزعيم سامي الحناوي. وكان معروفاً بنزاهته وتواضعه وبعده عن أي طموح سياسي.

فقد أعلنت قيادة الجيش فجر 14 / آب (أغسطس) **1949** في البلاغ رقم (1) إقصاء حسني الزعيم عن رئاسة الجمهورية، ورغبة الجيش في الابتعاد عن الحكم وعن التدخل بالأمور السياسية الداخلية.

ودعا قادة الجيش الزعماء الوطنيين المدنيين من مختلف الاتجاهات إلى اجتماع معهم في ذات اليوم الساعة العاشرة صباحاً بالأركان العامة.

في هذا الاجتماع بسطت القيادة العامة للحاضرين الأسباب التي أدّت بها إلى الإطاحة بحسني الزعيم، وأكّدت لهم أنّ مهمّة الجيش سوف تكون مقتصرة على الذود والدفاع عن الوطن، وحفظ الأمن

حين تطلب منها الحكومة المدنية الدستورية ذلك؛ إنّ الهدف العاجل الذي ترمي إليه القيادة العسكرية هو تسليم الأمور إلى الحكومة وحدة وطنية مدنية تمثّل الشعب بجميع فئاته واتجاهاته،وتطمئنه وتحقّق أهدافه وطموحاته، وتمضي قدماً في سبيل إقرار الأمور في نصبها الدستوري المشروع.

وقد شكر الحاضرون القيادة، وطالبوها بدعوة هاشم الأتاسي كشخصية وطنية تاريخية مشهود لها بالنزاهة والإخلاص للوطن من قبل الجميع، غير منحازة لأيّ حزب أو فئة، ذات أكبر ماضٍ وطني في البلاد وبرهنت دائماً عن تجرّد وعفّة بالحكم والمال وغيره؛ كما تُحظى بتقدير واحترام ومحبّة جميع المواطنين بكّل فئاتهم وتأييد جميع القوى السياسية في سوريا دون استثناء.

6 ـ

وبالفعل حضر هاشم الأتاسي من (حمص) تلبية للدعوة الملحّة. وتمّ الاجتماع الثاني في الأركان الساعة السابعة مساءً.

حضر هذا الاجتماع بالإضافة إلى هاشم الأتاسي وقيادة الجيش كل من السادة:

مصطفى برمدا	رشدي الكيخيا	ناظم القدسي	فارس الخوري
منير العجلاني	سامي كبّارة	لطيف غنيمة	زكي الخطيب
الأمير حسن الأطرش	محمد المفلح الزعبي	الأمير فاعور الفاعور	محمد محمود دياب
ميشيل عفلق	فريد أرسلانيان	معروف الدواليبي	محمّد السرّاج
أكرم الحوراني	عبد القادر الأسود	هاني سباعي	عيسى السرياني
حسن الحكيم	عبد الرحمن العظم	محمود شقفة	أحمد قنبر
عبد الوهاب حومد	صبحي العمر	صلاح البيطار	فهمي المحايري

رأت الأغلبية الكبيرة بينهم الطلب من السيد هاشم الأتاسي تأليف حكومة انتقالية تعمل لإرساء نظام وطني دستوري ديمقراطي جديد.

لكنّ هاشم الأتاسي خالفهم الرأي، ورأى أنّه من أجل تكريس روح المشروعية، ولم تكن قد انطفأت تماماً بعد، بفضل اعتبار قرارات حسني الزعيم السابقة بحلّ المجلس النيابي السابق وقبول استقالة رئيس الجمهورية لأغية؛ فيجتمع المجلس النيابي جديدة؛ أو تُقْبَل استقالة القوتلي، ويتمّ انتخاب رئيس جديد للجمهورية يمكنه حلّ المجلس النيابي ثمّ يجري انتخاب مجلس جديد. وإذا احتاج الدستور إلى تعديل، تم ذلك فيما بعد وفقاً للأصول الدستورية.

أي بالنتيجة إلغاء آثار انقلاب حسني الزعيم من الناحيتين القانونية والدستورية.

كان يرى ضرورة ذلك لحاجة الدولة الحديثة الولادة إلى ترسيخ روح الرضوخ للدستور والقانون والشرعية.

لكنّ قيادة الجيش، وقسماً كبيراً من الرأي العام، ومعظم القوى السياسية، كانوا لا يخبذون عودة الرئيس القوّتلي.

فشرعيّة إعادة انتخابه كرئيس للجمهورية كان مشكوكاً فيها برأيهم، نظراً للظروف والإشكالات التي جرى بها تعديل الدستور وتجديد انتخابه.

استطاع السيد هاشم الأتاسي أن يقنع بعضاً من الزعماء الوطنيين المجتمعين بهذا الحلّ (ودعا المجلس النيابي القديم للاجتماع وعودة الرئيس القوتلي للرئاسة). لكن أمام إصرار

الأغلبية المدنية والعسكرية على استبعاد هذا الحلّ، ورغبتها في فتح صفحة دستورية جديدة في تاريخ سوريا، عاد هؤلاء الوطنيون مع غيرهم عن هذا الحلّ، وأقنعوا السيد هاشم الأتاسي بقبول تأليف وزارة جديدة.

وأخبر الحنّاوي المجتمعين أنّ الجيش لن يتدخّل في الشؤون السياسية، وليس له أيّ شرط في تأليف الوزارة سوى العمل على ضمان مصلحة البلاد.

وقال اللواء عبد الله عطفة:

«إنا لنا شرطاً واحداً هو أنّنا نريد أشخاصاً مخلصين يعيدون الطمأنينة إلى نفوس الشعب».

7-

بعد بحث مستفيض تقرّر تأليف لجنة تدرس الموقف وتضع تقريراً عن الخطّة التي تقترحها لعودة الوضع الدستوري من السادة:

هاشم الأتاسي	فارس الخوري	رشدي الكيخيا	ناظم القدسي
مصطفى برمدا	سامي كبّارة	أكرم الحوراني	ميشيل عفلق
الأمير حسن الأطرش	فيضي الأتاسي	نبيه العظمة	

بناء على رأي هذه اللّجنة ألّف السيد هاشم الأتاسي وزارة وحدة وطنية من إثنتي عشرة شخصية:

وضمّت هذه الوزارة لأوّل مرّة في تاريخ سوريا وزراء يمثّلون حزب البعث والحزب الاشتراكي، كما ضمّت وزيرين من الحزب الوطني بالرّغم من معارضة أكثريّته لهذه اللّجنة، وتفضيله الحلّ القاضي بعودة شكري القوّتلي إلى الرئاسة.

أُرسلت برقيّات التهنئة والتأييد لهاشم الأتاسي من جميع قطّاعات الشعب وزعماء سوريا ولبنان والعرب والعالم.

8ـ

منذ صباح 15 /آب (أغسطس)/ 1949 مارست الوزارة الحكم، فأفرجت عن الموقوفين في عهد حسني الزعيم من سجن المزّة.

كما أعاد الضبّاط المسرّحين في عهده إلى الجيش، ومنهم العقيد أديب الشيشكلي الذي عُيّن قائداً للواء الأول، مكان الزعيم سامي الحناوي الذي استلم القيادة العامة للجيش.

عدّلت الحكومة قانون المطبوعات الجديد، وأطلقت الحرية في إصدار الصحف.

9 ـ

كلمة اللواء سامي الحناوي

في الاجتماع الأول للحكومة (الوزارة) السورية وبحضور أعضاء المجلس الحربي

(الكلمة)

«سيدي فخامة الرئيس

لقد قمت بواجبي المقدّس نحو بلدي، وإنّي ورفاقي ضبّاط الجيش على استعداد دوماً للتضحية بأغلى ما عندنا وهو آخر نقطة من دمنا في سبيل الوطن.

وإنّني قمت بهذا الواجب وأخوتي الضباط، ولا قصد لنا سوى المصلحة العامة:. بعد أن توصّلتم فخامتكم إلى تأليف حكومة قومية تقوم بأعباء الحكم، نرجو لفخامتكم التوفيق بالسير بهذا الوطن إلى الرقيّ والسعادة تكلؤكم رعاية الله. وإنّنا نترك لكم مقدّرات الحكم والبلاد معلنين استعدادنا للخدمة بتجرّد وإخلاص مهما كانت الظروف، وحسبما تقتضيه مصلحة البلاد».

10 ـ

كلمة الرئيس هاشم الأتاسي

(الكلمة)

«باسمي وباسم إخواني الوزراء، وباسم هذا الوطن أشكر لكم ما قمتم به.

وإنه دليل على صدق نواياكم وسلامة مقاصدكم، إذ حرصتم كلّ الحرص على تسليم الأمور إلى حكم مدني يطمئنّ له الشعب ويمهّد عاجلاً للحياة الدستورية في البلاد.

وإنّني إذ أطري إخلاصكم ووطنيّتكم فإنّي على يقين بأنّ البلد ستجد في جيشها الباسل ما يحمي دوماً وأبداً ذمارها ويصون كرامتها. الله أسأل أن يوفّقنا لخيرها وإعلاء شأنها».

11ـ

رسالة من الملك عبد الله بن الحسين
ملك المملكة الأردنية الهاشمية
في 15/تشرين الأول (أكتوبر) /1949
(الرسالة)

«فخامة الرئيس الجليل هاشم الأتاسي

تحيّاتي لفخامتكم مع أتمّ التسليمات وبعد

فإنّه من دواعي الروابط الوثقى ومتانة التعاون العربي أن أُنبئ فخامتكم عن التعليمات التي زوّدنا بها فوزي باشا الملقي الذي سيسافر إلى أميركا ليقوم بواجبه حول ما جرت فيه المذاكرات مع لجنة التوثيق، إنه سيرفض تدويل القدس رفضاً تاماً، وتتعاون مع لجنة التوفيق فيما فيه إيجاد أعمال للنازحين وإسكانهم سكنى مؤقّتة في الأغوار والجبلين في غرب الأردن وشرقيّه. وسينظر فيما

عدا ذلك بما يمكن حصوله من تسوية في القضية، ومن المعلوم أننا نصرّ على استعادة اللدّ والرملة ويافا أو استعادة النقب بأجمعه من بئر السبع إلى غزة بكل قوانا، إنّ الممثّل السوري سيساعد الوزير المشار إليه في مهمّته طبقاً لما توجبه المصلحة العربية وأن تتكرّموا بتزويد مندوبنا الشريقي باشا بما ترونه مناسباً ولكم منا السّلام الأخوي مع أحسن التمنّيات لسعادة الشعب السوري الكريم».

أخوكم/ عبد الله

12ـ

زيارة الأمير عبد الإله الوصي على عرش المملكة العراقية لدمشق في 15/تشرين أول (أكتوبر)/1949

هذا مع أن الموقف العراقي كان واضحاً منذ بدء الانقلاب، وتعزز بزيارة الأمير عبدالإله الوصي على العرش إلى دمشق في **1949/10/15** وجرت مفاوضات سرية في بغداد بين لجنة وزارية سورية والحكومة العراقية، رغم الخلاف في وجهات النظر، فالجانب العراقي أراد وحدة الشعبين من خلال برلمان واحد وتوحيد وزارات الدفاع والخارجية والاقتصاد مع ترك الموضوعات الأخرى في كل قطر بتصريف محلي ذاتي، مع ضمانة عدم شمول القطر السوري بالمعاهدة العراقية مع بريطانيا، ويبقى الأمر بالنسبة إلى الأمير عبد الإله يدرس بصورة مستقلة.

أي يمكن أن ندعوه وحدة (كونفدرالية).

13 ـ

الوزارة (الحكومة) والدعوة لانتخابات جمعية تأسيسية (مجلس نواب) لوضع دستور دائم لسوريا

باشرت الحكومة مهماتها في سبيل إرساء الحياة الدستورية. فدعت الشعب إلى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد.

تمت هذه الانتخابات في 11/كانون الأول (ديسمبر)/1949 بشكل شهد الجميع بنزاهته، وأكبر دليل على ذلك فشل بعض الوزراء الذين ترشّحوا في الفوز بمقعد في المجلس التأسيسي.

ـ 14 ـ

[تعديل قانون الانتخابات]

اضطرت الحكومة تحت تأثير الشارع وضغط الرأي العام إلى تأليف لجنة تقوم بتعديل قانون الانتخابات بأسرع وقت، وقد تألفت اللجنة من السادة.

فيضي الأتاسي
عادل العظمة
ميشيل عفلق
أكرم الحوراني
د. صلاح الطرزي (خبير ومستشار قانوني)

- السيد فيضي الأتاسي لم يهتم باللجنة.

- السيد ميشيل عفلق يحضر الاجتماعات بشكل متقطع وكان أهم معاون ومساعد للجنة د. صلاح الطرزي وهو خبير قانوني لامع تابع فكان من أنجح سفراء سوريا.

15 -

منح المرأة حق الانتخاب وتم حصره بمن تحمل الشهادة الابتدائية (السرتفيكا).

وكانت سوريا من أول الدول العربية التي تقوم بهذه الخطوة وسبقت سوريا العديد من الدول الأوروبية في هذا المجال.

16 ـ

برقية السيدة عادلة بيهم رئيسة الاتحاد النسائي السوري إلى رئيسة الاتحاد النسائي الدولي في (استوكهولم) عاصمة السويد.

«بعد إقرار حق المرأة في الانتخاب، أبرقت السيدة عادلة بيهم رئيسة الاتحاد النسائي السوري إلى رئيسة الاتحاد النسائي الدولي في ستوكهولم وإلى سكرتيرة حقوق المرأة في الأمم المتحدة معلنة أن المرأة السورية أصبحت تتمتع بحق انتخاب النواب للمجالس النيابية»

17 ـ

وبعد أقل من سنة من صدور قانون الانتخاب أقر حق المرأة في الانتخاب دستوريا في نص المادة 45 من الدستور السوري:

«الناخبون هم السوريون والسوريات الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم وكانوا مسجلين في سجل الأحوال المدنية إذا توفرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب».

وقد أقرت هذه المادة في الجمعية التأسيسية دون أي اعتراض، مما يدل على تقبل الشعب السوري لحق المرأة في الانتخاب، كما يكشف أن المعارضة هذا الحق كانت معارضة مصطنعة.

18 ـ

إلغاء التوزيع الطائفي المذهبي في قانون الانتخاب

التعديل الهام الثاني على قانون الانتخاب هو إلغاء الطائفية، وكانت خطوة مهمة جريئة، ولكنها كانت أخف وطأة على المجتمع من الأولى، وقد أمكن حصر ذيولها وتلافي مضاعفاتها بما لجأت الحكومة إليه من تدابير إدارية وتقسيم المناطق الانتخابية بما يحقق العدل والمساواة.

لم يلغ القانون الطائفية الدينية، وإنما ألغى (الطائفية القائمة على المذهبية).

وكان الشعب السوري وطنياً عند إجراء الانتخابات فخرج مرتاحاً من هذه التجربة كما خرج من تجربة انتخابات المرأة مرتاحاً موافقاً في وجدانه وضميره.

19 ـ

تعديل سن الناخبين واعتماد (18) عاماً

كان لتنزيل سن الناخب من عشرين عاماً إلى ثمانية عشر عاماً وهو السن الذي يجعل الإنسان في جميع الشرائع، متمتعاً بكامل حقوقه المدنية، أثر كبير في فتح باب المشاركة بالمسؤولية الوطنية أمام عدد كبير من الناخبين الشباب الذين كانوا محرومين من حق الاقتراع حسب القانون القديم الذي كتب خلال الاحتلال الفرنسي لإقصاء ومنع التيارات الشابة من التعبير والتأثير في الانتخابات السياسية.

20 _

في 11 / أيلول (سبتمبر) / 1949 تم وضع قانون الانتخاب الجديد.

21 _

في 21 / أيلول (سبتمبر) 1949 صدر مرسوم يحدد يوم السبت 5 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1949 موعداً لانتخابات (جمعية تأسيسية) لوضع دستور للجمهورية السورية ثم تتحول إلى(البرلمان) مجلس نيابي.

22 _

في 26 / أيلول (سبتمبر) / 1949 أصدر وزير الداخلية رشدي الكيخيا توضيحاً حول المقصود بالشهادة الابتدائية الواردة في المادة (22) من قانون الانتخابات النيابية.

«إذا كان طالب الترشيح لم يدرس في المدارس الرسمية ولا في مدرسة معينة، وكانت دراسته خاصة، فلا يطالب بشهادة أو وثيقة ما، ويتوقف قبول ترشيحه على حصول اللجنة المؤلفة في مركز كل محافظة برئاسة المحافظ وعضوية النائب العام ورئيس المعارف على القناعة اللازمة من أن طالب الترشيح قد أتم دراسة خاصة تعادل دراسة التعليم الابتدائي أو دراسة خمسة صفوف في المدارس الابتدائية، وتقوم اللجنة بشتى الطرق وكافة الإثباتات للحصول على هذه القناعة، وعند حصولها يُعطى المرشح وثيقة بذلك».



23 -

مرسوم تشريعي حول تمثيل عشائر (البدو) في البلاد

مرسوم تشريعي رقم (82)

تاريخ 2 / تشرين الثاني (نوفمبر) 1949

تعديل المادة 4 من قانون الانتخابات العامة المصدق بموجب المرسوم التشريعي رقم 17 تاريخ 10 أيلول 1949.

إن مجلس الوزراء بناء على الصلاحيات التي يمارسها وعلى قانون الانتخابات العامة المصدق بموجب المرسوم التشريعي رقم 17 المؤرخ في 10 أيلول 1949 ولاسيما المادة الرابعة منه.

وعلى اقتراح وزير الداخلية وقرار مجلس الوزراء رقم 205 المؤرخ في 2 تشرين الثاني 1949.

يرسم ما يلي:

مادة 1 ـ تلغى المادة الرابعة من قانون الانتخابات العامة المصدق بموجوب المرسوم التشريعي رقم 17 المؤرخ في 10 أيلول 1949.

مادة 2 ـ يخصص لعشائر البدو الرحّل في المجلس التأسيسي تسعة (9) نواب على الوجه الآتي:

اسم المحافظة أو المنطقة	عدد المقاعد النيابية للعشائر
بادية حلب	2 واحد للحديديين وواحد للموالي
بادية الجزيرة	2 واحد لشمر الخرصا وواحد لشمر الزور
بادية دير الزور	1
بادية الشام بما فيها عشائر الحسنة	2
بادية جبل الدروز	1
بادية تدمر (حمص وحماه)	1

مادة 3 ـ تطبق في انتخاب نواب العشائر الرحل الأحكام السابقة المنصوص عليها في القانون 325 المؤرخ في 21 ايار 1947 وتعديلاته.

مادة 4 ـ ينشر هذا المرسوم التشريعي ويبلغ من يلزم لتنفيذه.

دمشق في 11 محرم 1969 و 2 تشرين الثاني 1949.

صدر عن

رئيس مجلس الوزراء: هاشم الأتاسي

24 ـ

المرسوم الذي أعلن فيه أسماء الفائزين بالانتخابات النيابية.

مرسوم رقم 646:

إن رئيس مجلس الوزارة بناء على المرسوم التشريعي رقم (1) وتاريخ 18 / 8 /1949. وعلى قانون الانتخابات العام المصدق بموجب المرسوم التشريعي رقم 17 المؤرخ في 10 / 9 /1949. ولاسيما المادة /52/ منه. تحديد عدد ممثلي العشائر الرحل في الجمعية التأسيسية وكيفية انتخابهم.

وعلى المرسوم المؤرخ في 15 / 10 / 1949 رقم 279 المتضمن تحديد موعد انتخاب الجمعية التأسيسية والمرسوم المؤرخ في 19 / 11 / 1949 رقم 561 المتضمن تحديد موعد الانتخابات التكميلية.

وعلى قراري وزير الداخلية رقم 597 و 598 المؤرخين في 22 / 11 / 1949 المتضمن إعادة الانتخابات في بعض مراكز دائرتي درعا والقامشلي الانتخابيتين.

وعلى المرسوم المؤرخ في 24 / 10 / 1949 رقم 423 المتضمن تحديد عدد مقاعد الجمعية التأسيسية وتوزيعها على الدوائر الانتخابية.

وعلى محاضر الانتخابات التي وضعتها اللجان المنصوص عليها في المادة 47 من قانون الانتخابات العامة.

وعلى اقتراح وزير الداخلية يرسم ما يلي:

مادة 1 ـ بمقتضى الانتخابات العامة الجارية وفاقاً لأحكام النصوص الوارد ذكرها أعلاه يعتبر السادة المدونة أسماؤهم فيما يلي أعضاء الجمعية التأسيسية (الأسماء سترد في الصفحة القادمة).

ـ 25

الجمعية التأسيسية

«التي أصبحت مجلساً نيابياً» بتاريخ 7 / 9 / 1950

12 / 12 / 1949 ولغاية 2 / 12 / 1951

برئاسة السيد رشدي الكيخيا لغاية 22 / 6 / 1951

برئاسة السيد د. معروف الدواليبي لغاية 30 / 9 / 1951

برئاسة السيد د. ناظم القدسي لغاية 2 / 12 / 1951

«المجلس إثر انقلاب الشيشكلي»

نواب الرئيس

نائب أول السيد سعيد حيدر

نائب ثان السيد مصطفى السباعي

ثم نواب الرئيس السيد سعيد حيدر والسيد زكي الخطيب

ثم نواب الرئيس السيد سعيد اسحق نائباً أول للرئيس

والسيد مصطفى السباعي نائباً ثانياً للرئيس

عدد أعضاء الجمعية التأسيسية /112/ عضواً



26 ـ

الجمعية التأسيسية السورية عام 1949

رقم مرسوم تسمية أعضاء الجمعية هو 646

تاريخ 1 / 12 / 1949

رقم مرسوم دعوة الجمعية التأسيسية للانعقاد هو 108

تاريخ 1949/12/5

عدد النواب لكل مدينة أو قضاء	اسم المدينة أو القضاء	أسماء النواب
13	دمشق	السادة:
		سامي كبارة
		مصطفى السباعي
		محمد المبارك
		حسن الحكيم
		عارف الطرقجي
		علي بوظو
		زكي الخطيب
		سعيد حيدر
		منير العجلاني
		عصام المحايري
		صبحي العمري
		جورج شلهوب
		الياس دمر
2	قضاء دوما	محمود العظم
		حامد ناجي

العدد	القضاء	الاسم
2	قضاء النبك	إبراهيم طيفور
		عبد السلام حيدر
1	قضاء القطيفة	محمد عطا الجيرودي
2	قضاء القنيطرة	شاكر العاص
		عاصم محمود
1	قضاء وادي العجم	حسين مريود
1	قضاء الزبداني	صالح رمضان
12	حلب	ناظم القدسي
		رشدي كيخيا
		عبد الوهاب حومد
		أحمد قنبر
		معروف الدواليبي
		عبد اللطيف سباعي
		أنور إبراهيم باشا
		فتح الله آسيون
		لطيف غنيمة
		رزق الله انطاكي
		رزق الله سالم
		ديكران جيراجيان

3	جبل سمعان	محمد عزت إبراهيم باشا
		محمد نديم الملاح
		عبد العزيز الحلاج
2	اعزاز	جميل أحمد
		نافع بكار
3	إدلب	عبد الحميد الدويدري
		قدري المفتي
		محمد عاشوري
2	منبج	مصباح اللبني
		عبد الرحمن الصايغ
2	حارم	ناظم سعيد الكيالي
		عادل بشير الكيخيا
1	جرابلس	نامق مصطفى
1	المعرة	حكمت الحراكي
1	جسر الشغور	نجدت النجاري
2	الباب	عبد الوهاب سكر
		عبد القادر رحمو
1	عين العرب	عصمت بوزان شاهين

2	جبل الأكراد	فائق منان إسماعيل زاده
		مصطفى أحمد بطل
8	حمص	فيضي الأتاسي
		سامي طيارة
		فرحان الجندلي
		هاني السباعي
		عبد الحسيب رسلان
		راتب الحسامي
		مسلم الحداد
		إحسان حصني
5	حماة وقضاؤها	عبد الرحمن العظم
		رئيف الملقي
		حسني البرازي
		أكرم الحوراني
		فريد مرهج
1	السلمية	الأمير عبد الله تامر
2	درعا	مصطفى الدخان
		عبد اللطيف المقداد
1	ازرع	محمد خير الحريري

1	الزويه	محمد يوسف أبو رومية
4	دير الزور	قاسم الهنيدي
		قاسم العايش
		جلال السيد
		عبد العزيز الحرويل
1	الميادين	الشيخ عبود الجدعان الهفل
1	البوكمال	الشيخ دحام الرجا الدندل
2	الرقة	حامد الخوجة
		الشيخ فيصل الهويدي
2	الحسكة	الشيخ عبد العزيز المسلط
		عبد العزيز حسن بك
3	القامشلي	عبد الباقي نظام الدين
		الشيخ عبد الرزاق الحسو
		سعيد اسحق
1	الدجلة	عبد الكريم ملا صادق
1	السويداء	الأمير حسن الأطرش
1	صلخد	حسين الشوفي
1	شهبا	جاد الله عز الدين
1	مدينة اللاذقية	محمد الشواف

2	قضاء اللاذقية	الشيخ يونس ناصر
		حنا صوايا
2	الحفة	أحمد علي كامل
		نوري الحجي
2	جبلة	إبراهيم الكنج
		علي أسعد إسماعيل
1	بانياس	محمد جميل عبد الله
2	مصياف	محمد جنيد
		حامد منصور الخضر
2	طرطوس	أنيس محمد إسماعيل
		رياض عبد الرزاق
2	صافيتا	عبد اللطيف اليونس
		خليل أنيس بشور
2	تلكلخ	علي عبد الكريم الدندشي
		اسبر جبرائيل يازجي

9	العشائر	الشيخ فيصل النواف الصالح
		الشيخ عبد الإبراهيم
		الشيخ دهام الهادي الجربا
		الشيخ ميزر عبد المحسن الجربا
		الشيخ نوري بن مهيد
		الشيخ نايف الشعلان
		الشيخ تامر الملحم
		الشيخ هايل السرور
		الشيخ راكان المرشد

ـ 27 ـ

رسالة

قائد الجيش والقوى المسلحة ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء سامي الحناوي إلى السيد هاشم الأتاسي

(النص)

حضرة السيّد هاشم الأتاسي

رئيسُ مجلس الوزراء المعظم.

سيّدي صاحب الفخامة

لقد كان للموقف النبيل الذي وقفتموه فخامتكم ورجال حكومتكم أعظم الأثر في إعادة البلاد إلى الاستقرار المنشود والحياة الدستورية فلا يسعني إزاء هذا إلا أن أُسجي لفخامتكم باسم الجيش والأمّة عبارات الشكر والتقدير.

لقد مرّت على البلاد أحداث وهزّات كادت تطيح باستقلالها وسيادتها، ولكنّ وطنية رجال الجيش وإخلاص أفراد الأمّة كانا

الدرع الحصين، فصانا استقلال البلاد وأعادا الحكم الدستوري النيابي إليها في فترة قصيرة بحمد الله. حتّى ثبت للرأي العام أنّ الجمهورية السورية الفتيّة بلدٌ جدير باستقلاله، حريص على إقرار الهدوء والأمن في هذه البقعة من أرجاء الشرق الأوسط.

ولقد كان للجهود المشكورة التي بذلتها حكومتكم، وفخامتكم خاصة، أعظم الأثر في إعادة الطمأنينة والثقة إلى النفوس، لما تتمتّعون به جميعاً من ماضٍ شريف وعلم وتضحية.

وإنني لأنتهز فرصة انعقاد أولى جلسات المجلس التأسيسي لأوجّه تهانيَّ القلبية لنوّاب الأمّة الأكارم، راجياً منهم العمل لخدمة هذا الوطن والحفاظ على استقلاله وكيانه الجمهوري.

هذا وتقبلوا ياسيّدي صاحب الفخامة شكري العميق وتقديري وكافة أفراد الجيش، وثقوا دوماً بإخلاصي وإخواني لشخصكم المحبوب. أمدكّم الله بالقوة وأخذ بيدكم قُدماً بالبلاد لإنجاح مقصدكم الأسمى في معارج العزّة والسؤدد.

المخلص:

رئيس الأركان العامة

ـ 28

الجمعية التأسيسية في جلستها بتاريخ 14 / 12 /1949

وافقت وأقرت انتخاب (رئيس للدولة) بموجب مواد في الدستور المؤقت

«مادة (1) ينتخب المجلس التأسيسي بأكثرية أعضائه المطلقة، وإن لم تحصل، فبأكثريتهم النسبية في المرة الثانية، رئيساً للدولة يتمتع، إلى أن يتم وضع الدستور، بالحقوق والصلاحيات المنوطة برئيس الجمهورية في الدستور.

«مادة (2) يمارس رئيس الدولة، بمعونة مجلس الوزراء، صلاحيات التشريع، باستثناء الاتفاقيات الخارجية، وصلاحيات التنفيذ، وفقاً للأحكام النافذة منذ آب **1949**، إلى أن يسنّ الدستور ويوضع موضع التنفيذ. على ألا يتجاوز ذلك ثلاثة شهور.

وقد أقر الدستور المؤقت بموافقة 72 نائباً ومعارضة 32. وعلى أثر ذلك قدم السيد (هاشم الأتاسي) استقالة حكومته، فانتخبته الجمعية رئيساً للدولة بموجب الدستور المؤقت.

29 ـ

انتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للدولة

صدور دستور جديد وتم انتخاب السيد رشدي الكيخيا رئيساً للجمعية التأسيسية

عقدت الجمعية التأسيسية جلستها الأولى في:

12 / كانون الأول (ديسمبر) **1949** وانتخب رشدي الكيخيا رئيساً لها.

في الجلسة الرابعة للجمعية التأسيسية في 14 / كانون الأول (ديسمبر) **1949** تمّ انتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للدولة السورية بأغلبية كبيرة؛ يتمتّع إلى أن يوضع الدستور الجديد بالحقوق والصلاحيّات المنوطة برئيس الجمهورية في الدستور القديم (دستور **1928**).

والذي تمت العودة إليه بعد إزالة المواد التي كانت تمنح صلاحيات تعطيلية للمندوب السامي الفرنسي قبل الاستقلال والجلاء في 17 / 4 1949.

30 ـ

كلمة السيد رشدي الكيخيا
رئيس الجمعية التأسيسية

إنه اعتباراً من هذه الساعة التاريخية يعتبر فخامة الرئيس الجليل السيّد هاشم الأتاسي رئيساً للدولة السورية، وإنني أرفع لفخامته التهاني باسم المجلس، كما أرجو لعهده السعيد التوفيق والفلاح، وهو الذي كان منذ عهد المغفور له جلالة الملك فيصل الأوّل حتّى الساعة يجاهد في سبيل تحقيق الاستقلال والهناء والرفاهية لأمتّه.

وأعلن بأنني فور انتهاء الجلسة سأتوجّه إلى داره، يرافقني أعضاء المكتب لحمل هذه النتيجة إلى فخامته وتهنئته باسم المجلس الكريم».



انقلاب العقيد أديب الشيشكلي

19 / كانون الأول (ديسمبر) / 1949

على قيادة الجيش والمجلس الحربي العسكري



ـ 31 ـ

البلاغ رقم /1/

إلى الشعب السوري الأبي.... ثبت لدى الجيش أن رئيس الأركان العامة اللواء سامي الحناوي وعديله السيد أسعد طلس وبعض ممتهني السياسة في البلاد يتآمرون على سلامة الجيش وكيان البلاد ونظامها الجمهوري مع بعض الجهات... وإن ضباط الجيش يعلمون هذا الأمر منذ بدايته، وقد حاولوا بشتى الطرق، بالإقناع تارة وبالتهديد الضمني تارة أخرى أن يحولوا دون إتمام هذه المؤامرة، وأن يقنعوا المتآمرين بالرجوع عن غيّهم فلم يفلحوا، فاضطر الجيش حرصاً على سلامة البلاد وحفظاً على نظامها الجمهوري أن يقصي هؤلاء المتآمرين، وليست للجيش أية غاية أخرى وإنه ليعلن أنه يترك أمر البلاد في أيدي رجالها الشرعيين ولا يتدخل إطلاقاً في القضايا السياسية، اللهم إلا إذا كانت سلامة البلد وكيانها يستدعيان ذلك.

دمشق 19 / 12 / 1949

التوقيع

العقيد أديب الشيشكلي



32 -

حركة (تجمع) العقداء

العقيد أديب الشيشكلي
الزعيم فوزي سلو
الزعيم أنور بنود
العقيد أمين أبو عساف
العقيد عزيز عبد الكريم
العقيد محمود بنيان
العقيد توفيق نظام الدين
العقيد شوكت شقير
المقدم علاء الدين ستايس
النقيب فضل أبو منصور (الذي قتل المشير حسني الزعيم)
النقيب حسن حكيم

الملازم حسين حددة
الملازم مصطفى دواليبي
الملازم أليكسي شبيعة
الملازم بكري الزويري

ملاحظة:

نكرر اعتذارنا عن أي خطأ في الأسماء والرتب بسبب المصادر.

33 _

تشكيلات عسكرية

1	الزعيم أنور بنود	رئيساً لهيئة الأركان العامة
2	العقيد أديب الشيشكلي	معاوناً لرئيس هيئة الأركان العامة
3	العقيدتوفيق نظام الدين	رئيس الشعبة الأولى
4	العقيد أمين أبو عساف	قائد اللواء الأول
5	العقيد عزيز عبد الكريم	قائد السلاح المدفعية
6	العقيد سعيدحبّي	رئيس الشعبة الثانية (مخابرات الجيش)
7	العقيد محمد ناصر	قائداً لسلاح الطيران
8	المقدم إبراهيم الحسيني	قائداً لشرطة الجيش
9	المقدم هشام السمان	رئيس الشعبة الثالثة
10	المقدم جمال فيصل	ضابط في الأركان
11	الرائد غسان جديد	ضابط في الأركان



ـ 34 ـ

تصريح ناطق باسم هيئة الأركان العامة للجيش

«ادّعت وكالات أنباء ومحطات إذاعة أجنبية أن ضباط الجيش قدموا عدة شروط وطلبوا من رئيس الدولة ورئيس الجمعية التأسيسية تعديل نص القسم الذي أقرته الجمعية التأسيسية.

إن هذه الأنباء لا صحة لها، لقد قرر ضباط الجيش إقصاء اللواء سامي الحناوي لأنه استخدم نفوذه للضغط على بعض رجال السياسة، واستغل اسم الجيش لمحاولة الوصول إلى وضع لا يقره الجيش.

وكان من الطبيعي ألا يقبل الضباط هذه التصرفات وأن يثوروا عليها. وقد أرادوا، في حركتهم التي انحصرت في النطاق العسكري، ألا تذهب تضحيات الشعب السوري سدى، وأن يؤتي الانقلابان ثمارها، وأن تصبح الحرية والديمقراطية حقيقتين يتمتع بهما الشعب السوري وممثلوه، والجيش يعلن أنه لن يتدخل بأية طريقة

في السياسة العامة، وأنه يعتبر مهمته مقصورة على الدفاع عن حدود البلاد وسلامتها.

والجمعية التأسيسية وحدها لها حق توجيه السياسة السورية، وقد عادت قوات الجيش إلى ثكناتها تاركة السلطة إلى ممثلي الأمة الشرعية، متمنية لهم النجاح في مهمتهم، وهي تبقى تحت تصرفهم لتأمين الدفاع عن البلاد ضد كل ما يهدد استقلالها وكيانها».

ـ 35 ـ

توضيح من قيادة الجيش

«إذا كانت الغاية من مشروع الاتحاد السوري العراقي اتحاد الشعبين، فالشعب السوري بأجمعه يؤيدها ويندفع إلى تحقيقها بكامل قوته.

لكن الحقيقة أن الدعوة ترمي إلى إقامة عرش في سوريا يتربع عليه شخص سيجد نفسه بعد أربع سنوات بلا عرش، وإذا كان القائلون بالاتحاد يكذبون ذلك، فليتكرموا بالإجابة على السؤال التالي: لماذا لم يقم اتحاد بين الحجاز وشرق الأردن والعراق عندما كان الشريف حسين ملكاً في الحجاز وولداه في شرق الأردن والعراق؟ بل لماذا لا يقوم اليوم اتحاد بين العراق والأردن وعرشا البلدين يتربع عليهما الملك عبد الله وابن أخيه؟».



36 ـ

حكومة الدكتور ناظم القدسي

من 24 كانون الأول (ديسمبر) 1949 ـ 27 كانون الأول (ديسمبر) 1949

استمرت 3 أيام

وقد تشكلت من:

1. دولة الدكتور ناظم القدسي	للرئاسة والخارجية
2. معالي السيد فيضي الأتاسي	للدفاع الوطني والاقتصاد الوطني
3. معالي السيد زكي الخطيب	وزيراً للعدلية
4. معالي السيد هاني السباعي	وزيراً للمعارف
5. معالي السيد أحمد قنبر	وزيراً للداخلية
6. معالي السيد محمد المبارك	وزيراً للأشغال العامة
7. معالي السيد شاكر العاص	وزيراً للمالية
8. معالي السيد محمود العظم	وزيراً للزراعة

9. معالي الدكتور جورج شلهوب	وزيراً للصحة

صدر عن رئيس الدولة

هاشم الأتاسي

ملاحظة: تقدم د. ناظم القدسي باستقالته بعد ثلاثة أيام من تشكيلها للرئيس السيد هاشم الأتاسي

_ 37

استقالة السيد هاشم الأتاسي من رئاسة الدولة وتقديمها للجمعية التأسيسة وعدم قبولها

في اجتماع الجمعية التأسيسية تُلِيَ كتاب الاستقالة على النّواب.

قال رئيس الجمعية التأسيسية رشدي الكيخيا:

«... إنّ كتاباً ورد من الرئيس هاشم الأتاسي يعلن فيه استقالته من رئاسة الدول، ومن دواعي الأسف أن أعلن هذه الاستقالة عليكم في وقت تستدعي فيه الظروف السياسية بقاء فخامته في سدّة الرئاسة لما هو معروف عنه من إخلاص وتضحية ورعاية للحركة الوطنية منذ بزوغ فجرها حتى الآن، وبما أن مجلسكم الكريم كان قد أجمع على انتخاب فخامته لسدّة الرئاسة، أعتقد أنّه لا يزال حريصاً على بقاء فخامته في المنصب الذي خُلق له كي يتمكّن من الإشراف بنفسه على معالجة الأمور السياسية القائمة الآن ريثما يتمّ وضع الدستور. لذلك أرجو من المجلس الكريم أن يرفض هذه الاستقالة بالإجماع ولا يوافق عليها».

ثمّ سأل رئيس المجلس عما إذا كان الأعضاء يوافقون على رفض الاستقالة بالإجماع فوافق الجميع برفع الأيدي.

وهنا أعلن رئيس الجمعية أنّه سيتوجه إلى دار الرئيس هاشم الأتاسي ويبلّغه قرار المجلس برفض وعدم قبول الاستقالة.

38 ـ

بيان رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش والقوى المسلحة

26 / 12 / 1949

إلى الشعب السوري الكريم:

إن الأحداث الثلاثة التي وقعت في البلاد، والتي قام بها الجيش، لهي انتفاضة الحيوية في صفوف الأمة ونتيجة طبيعية للسياسة التي تبناها مسؤولون في فترة دقيقة من تاريخ الوطن.

إن الأركان العامة للجيش تحرص أن يطلع الشعب الكريم على تفاصيل الأمور ليتمكن كل مخلص من كم أفواه المغرضين ومساندة الجيش في مسعاه لإقصاء العناصر الفاسدة وبث روح التقدمية في صفوف الأمة صوناً لانطلاق الجوهر العربي في أجواء حرة تغمرها العزة والكرامة.

لقد استهدف انقلاب الثلاثين من آذار هذه المبادئ على أمور قد استغلوها لأغراض شخصية فخرج الانقلاب عن هدفه الأساسي، وكان الانقلاب الثاني نتيجة طبيعية لتقويم هذا الاعوجاج.

وظن ضباط الجيش الذين ساهموا مع اللواء سامي الحناوي وتبنوه رمزاً لحركتهم أنه سيصلح ما أفسد الحكم السابق وأن مجرى الأمور سيؤدي إلى إعادة الحياة الدستورية والنظام الجمهوري الذي يوافق رغبات الشعب والفكرة التقدمية في العالم، غير أنه تبين لسوء الحظ أن اللواء سامي الحناوي لم يكن غير أداة طيعة تسيرها أهواء مغرضة تستهدف القضاء على استقلال البلاد.

فقد بدأ اللواء سامي الحناوي فور تسلمه مركز رئاسة الأركان العامة بمفاوضة كبار ضباط الجيش بطريقة مباشرة وغير مباشرة للموافقة على إعلان اتحاد يطيح باستقلال سورية ونظامها الجمهوري، مبيناً أن القيام بهذا العمل يجب أن يكون بصورة فجائية تجعل حسب زعمه الرأي العام العالمي والسوري أمام الواقع، وكان يؤكد في أحاديثه أنه متفق على هذه الخطة مع بعض كبار رجال السياسة الذين يؤيدون رأيه بوجوب الإسراع بهذا الأمر عن طريق الجيش منعاً للمشاحنات البرلمانية والحكومية ونقمة الشعب التي قد تحدث فيما إذا عرض الأمر بصورة طبيعية على أعضاء الجمعية التأسيسية.

وقد لفت كبار الضباط أنظار اللواء سامي الحناوي مراراً وتكراراً، بعد أن تكشفت النوايا إلى الويلات التي يجرها على البلاد السورية الخاصة والعربية عامة، هذا الاتجاه الخطر الذي سيؤدي إلى انشقاق مريع في صفوف العرب، وفقدان البلاد السورية استقلالها، كما أنهم لفتوا أنظار بعض كبار رجال السياسة إلى ذلك، غير أن كل هذه المساعي باءت بالفشل.

وعقب اجتماع الجمعية التأسيسية، بدأ ضباط الجيش المقربون بحكم وظيفتهم إلى اللواء سامي الحناوي يشعرون بالتوجيه الذي يقوم به هو وعديله أسعد طلس باسم الجيش، وكذلك بعض القادة السياسيين، لقسم من النواب لحملهم على تحقيق أغراضهم.

وفي الأيام التي سبقت إقصاء اللواء سامي الحناوي نقل إلى بعض الضباط من مصادر موثوقة أن بعض رجال السياسة اشترطوا على اللواء سامي الحناوي اعتقال عدد كبير من الضباط حتى يتسنى لهم حمل الجمعية التأسيسية ولو بالقوة إذا اقتضى الأمر وإقرار المشروع الاستعماري فوراً.

وبعد نقل هذا الخبر بأقل من ثلاثة أيام، أي مساء الجمعة الواقع في 16 / 12 / 1949 استدعى اللواء سامي الحناوي ليلاً إلى منزله خمسة كبار ضباط بعد أن هيأ الوسائل اللازمة لاعتقالهم ولكن عندما علم أن سر الاعتقال قد ذاع بين أوساط الجيش واتخذت تدابير

معاكسة له تراجع عن التنفيذ، ولكنه في اليوم التالي أمر بإجراء بعض التنقلات في قيادة القطعات، وفي صباح يوم الاثنين الواقع في 19 / 12 /1949 أمر اللواء سامي الحناوي كتيبة المدرعات المرابطة بجوار دمشق القيام بسد منافذ المدينة منعاً لدخول قطعات عسكرية من الخارج حتى يتمكن من إجراء الاعتقالات التي قررها. ولكن ضباط هذه الكتيبة عندما ظهرت لهم نية سامي الحناوي عملوا فوراً على إقصائه عن القيادة.

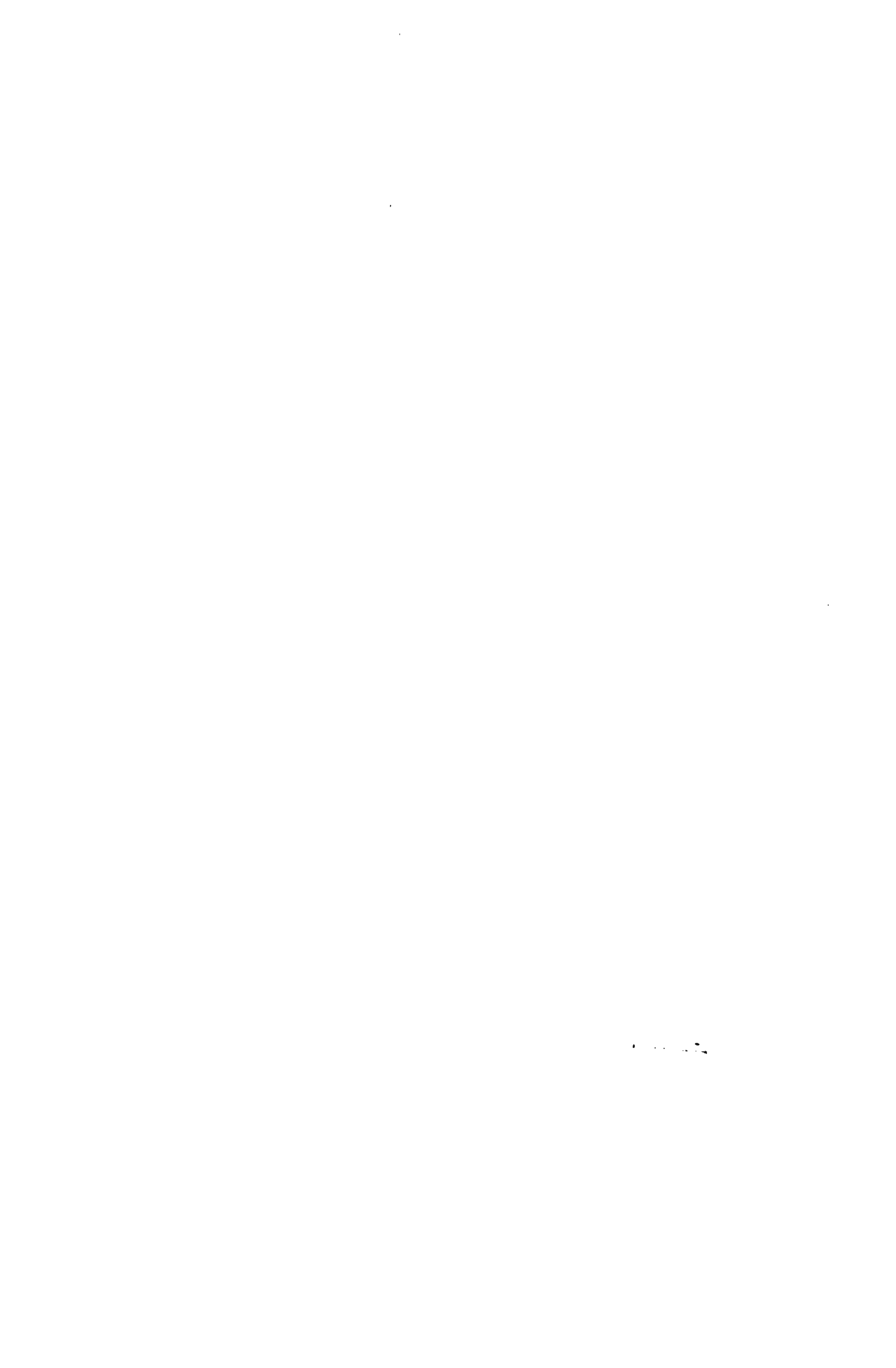
وقد ذهب وفد من كبار ضباط الجيش إلى منزل فخامة رئيس الدولة وعرضوا له أسباب التدابير التي اتخذت، وصرحوا له بصورة قاطعة أنهم لن يتدخلوا بأي عمل سياسي وأن كل رغبتهم هي أن يضطلع المجلس التأسيسي بمسؤوليته دون ضغط أو إكراه.

أيها الشعب الكريم:

إن الجيش السوري وجنوده عربي قومي ينشد تحقيق الوحدة العربية الصحيحة بأجلى معانيها، وإن الجيش يرى في المشروع الاستعماري مؤامرة يقصد منها القضاء على استقلال سوريا وتحطيم جيشها وإنشاء عرش جديد يبعد تحقيق الوحدة المنشودة.

إن الجيش يرفض أن يكون أداة طيعة لتحقيق الأغراض الاستعمارية لأنه من أبناء الشعب، يتحسس بشعوره وعليه تقع

مسؤولية الدفاع عن استقلال البلاد وحفظ كيانها وسيادتها، وكان بود الجيش بعد إقصاء اللواء سامي الحناوي، ألا يذيع أي بيان على الرأي العام، سوى أن الدعايات المغرضة التي قام بها المتآمرون مع الأجنبي دعته لإطلاع الجمهور على بعض خفايا الأمور».



39 _

حكومة السيد خالد العظم

من 27 كانون الأول (ديسمبر) ولغاية حزيران (يونيو) 1950

استمرت 5 أشهر و8 أيام

وقد تشكلت من:

1. دولة السيد خالد العظم	للرئاسة والخارجية
2 . معالي السيد فيضي الأتاسي	وزيراً للعدلية
3 . معالي السيد فتح الله آسيون	وزيراً للصحة والإسعاف العام
4 . معالي السيد سامي كبارة	وزيراً للداخلية
5 . معالي السيد أكرم الحوراني	وزيراً للدفاع الوطني
6 . معالي السيد هاني السباعي	وزيراً للمعارف
7 . معالي السيد محمد المبارك	وزيراً للأشغال العامة

8. معالي السيد عبد الباقي نظام الدين	وزيراً للزراعة
9. معالي السيد معروف الدواليي	وزيراً للاقتصاد الوطني
10. معالي السيد عبد الرحمن العظم	وزيراً للمالية

صدر عن رئيس الدولة

هاشم الأتاسي

40 -

27 / كانون الأول (ديسمبر) / 1949

(الجمعية التأسيسية)

تنعقد لتسمية لجنة إعداد الدستور

41 -

حكومة (وزارة) السيد خالد العظم كان فيها أربعة وزراء نواب عن الشعب وثلاثة وزراء مستقلين ووزرين من الكتلة المستقلة وترأسها حيادي من خارج المجلس.

42_

1949 / 12 / 27

وفي نفس اليوم الذي تشكلت فيه أول حكومة بعد (حركة العقداء في سوريا) وصل إلى بغداد الملك عبد الله في زيارة مفاجئة للعراق، وقالت وكالات الأنباء إن «سمو الوصي وجلالة العاهل سيتباجثان في الموقف المشترك الذي يجب أن يتخذاه إزاء الأوضاع الراهنة في سوريا».

43_

في 28 / 12 / 1949

عقد أول جلسة للحكومة (مجلس الوزراء) وقرر إلغاء الرقابة على الصحف

44 ـ

عقد الجمعية التأسيسية جلسة لسماع (البيان الوزاري) والذي كتبه النواب السادة:

ـ د. معروف الدواليبي
ـ الأستاذ أكرم الحوراني
ـ د. محمد المبارك

«إن الحكومة إذ تباشر عملها في حدود الدستور المؤقت، تستوحي في الوقت ذاته تقاليدنا الجمهورية والديمقراطية، آخذة بأسباب التقدم في خدمة الشعب ريثما يتم وضع دستور جديد للبلاد.

وسنحرص أشد الحرص على استقلال البلاد وسيادتها وسلامة أراضيها متجهين بذات الوقت نحو مصلحة العروبة وما تتطلبه من توثيق الصلات وتمكين أسباب التضامن بين البلاد العربية على السواء على ما يقتضيه أمنها وخيرها.

لقد بلغ علمكم وعلم المواطنين الكرام ما دار في القاهرة من مباحثات حول مشروع الضمان الجماعي، يأتي المشروع متفقاً مع الأمنيات التي تختلج في ضمير كل عربي... أما سياستنا مع الدول الأجنبية فسوف نرعى بشأنها أسباب الصلات الحسنة والصداقة ضمن حدود مصلحتنا القومية والوطنية مع مراعاة أحكام الشرع الدولي.

_ 45

7 / كانون الثاني (يناير) / 1950

جلسة للجمعية التأسيسية

ورئيس الدولة السيد هاشم الأتاسي يؤدي اليمين الدستورية ويلغي كلمة (القسم الدستوري)

في الجلسة الخامسة للجمعية التأسيسية، تلا أمين السرّ صيغة اليمين الدستورية لرئيس الجمهورية كما وضعتها اللجنة المؤلفة من السادة حسني البرازي وحسن الحكيم وزكي الخطيب.

نص اليمين الدستورية:

«أقسم بالله العظيم أنني أحترم قوانين الدولة وأحافظ على استقلال الوطن وسيادته وسلامة أراضيه، وأصون أموال الدولة، وأعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية».

46

كلمة السيد هاشم الأتاسي رئيس الدولة بعد أداء القسم

أيها السادة:

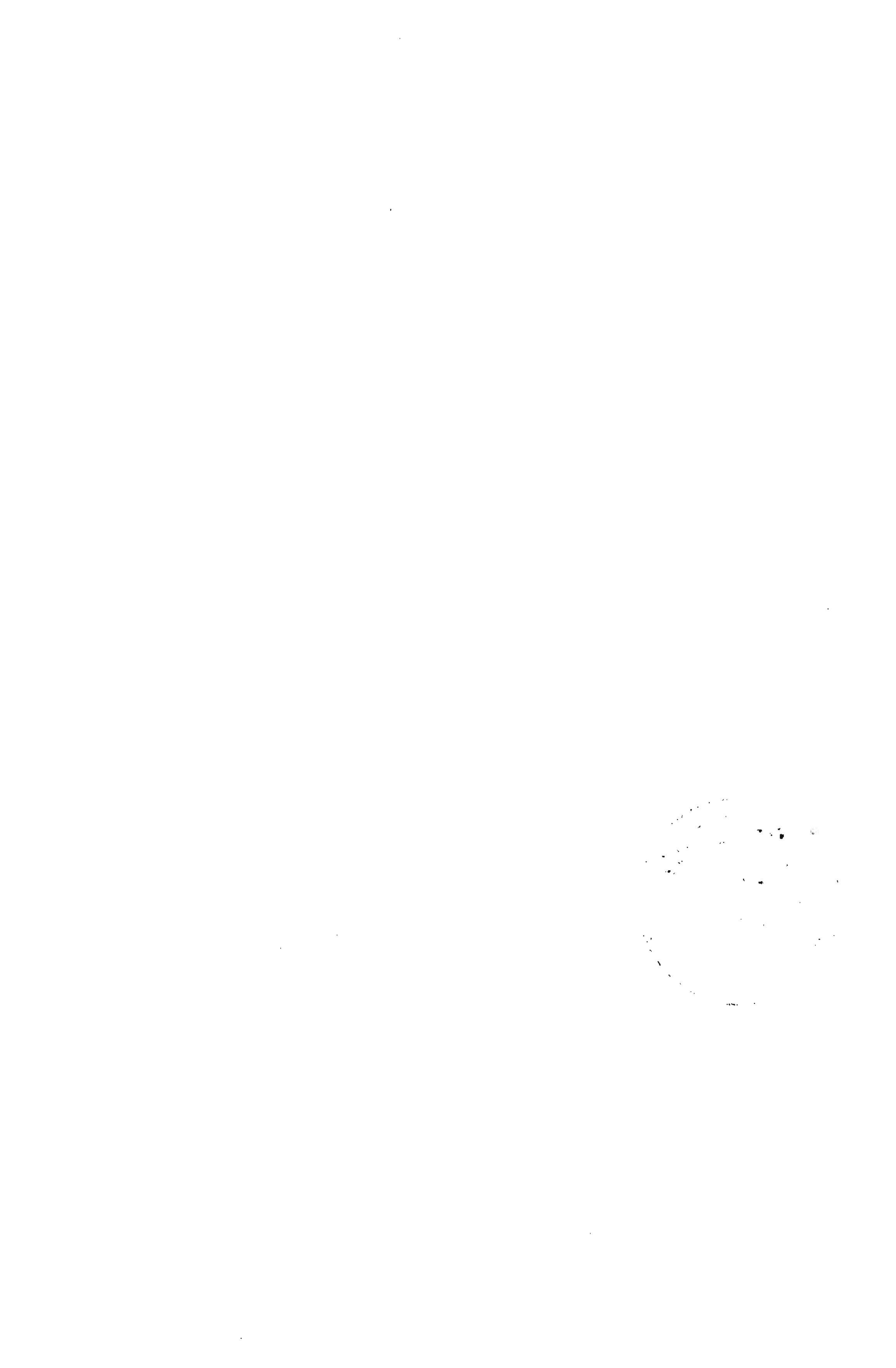
لقد دعيتم إلى وضع دستور للبلاد هو الثالث بعد انفصالها عن الدولة العثمانية، فعسى أن تجد فيه الأمة طلبها وتحقق رغبتها لاسيما وأنها تجتاز مرحلة دقيقة في تاريخها السياسي، تتجاذبها تيارات متنافرة وتتقاذفها قوى متحفزة، فأسأل الله تعالى أن يوفقكم لوضع دستور يتفق وحاجات الزمن ومقتضيات الظروف المحيطة بالبلاد، صائناً مصالحها القومية، ضامناً تقدمها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والإداري، كافلاً سيادتها وحريتها وكرامتها، باعثاً على الطمأنينة والاستقرار اللذين هي بحاجة اليهما، آملاً أن يحاط الدستور بما يحفظ قدسيته فلا تناله يد الزمن بالتغيير والتحوير والسريع ولا تعبث به النزاعات والأهواء.

47 ـ

المطالبات بإطلاق سراح اللواء سامي الحناوي

بدأت المطالبة بالإفراج عن قائد الانقلاب الثاني اللواء سامي الحناوي وكان وراء المطالبة (حزب الشعب) ورئيس الجمعية التأسيسية . زعيم حزب الشعب السيد رشدي الكيخيا ونواب الحزب وفي 1 / شباط (فبراير) / 1950 طالب النائب سعيد حيدر نائب رئيس الجمعية التأسيسية ثم (مجلس النواب) بإلقاء كلمة في الجلسة حول ملابسات اعتقال سامي الحناوي والإشادة بدوره في إعادة الحياة السياسية المدنية والنيابية للبلاد.





48 ـ

في جلسة الجمعية التأسيسية اثار النائب سعيد حيدر الموضوع وجاء رد الحكومة من وزارة الدفاع

(نص الرد)

دولة رئيس الجمعية التأسيسية الموقر:

ورد إلينا بتاريخ شباط عام 1950 بعض الأسئلة، من عضو المجلس التأسيسي الأستاذ سعيد حيدر نجيب عليها بما يأتي:

أولاً: إن تهمة التآمر مع دولة أجنبية وبعض محترفي السياسة على أمن الجيش واستقلال الوطن والتي عزيت إلى اللواء سامي الحناوي، كان يجري التحقيق بها قبل تأليف الحكومة الحاضرة، أما التساؤل عن صحة هذه التهم، فهذا مما يجيب عليه الحكم الذي سيصدره القضاء والذي أحيلت إليه هذه الدعوى.

ثانياً: إن التحقق الأولي كان يجري مع العسكريين دون التعرض للمدنيين،أما التساؤل عن أسماء المتآمرين معه ولماذا لم يصر

إلى توقيفهم؟ فالجواب على ذلك أن التحقيق سري ولاستنطاق العسكري هو المرجع المختص بجمع الأدلة الثبوتية وبالتوفيق وإطلاق السراح ومنع المحاكمة وكل ما يعود إلى ذلك بصورة عامة.

إن قضية اللواء الحناوي بيد القضاء، وله وحده دون سفره حق البت بكل ما ورد بأسئلة العضو المحترم

دمشق في 8 / 2 / 1950

وزير الدفاع الوطني

أكرم الحوراني

ملاحظة:

وبعد فترة تم إطلاق سراح اللواء سامي الحناوي وسمحت الحكومة والعقيد أديب الشيشكلي للحناوي بالسفر إلى لبنان - بيروت وهناك قام السيد أحمد حرشو البرازي باغتيال اللواء الحناوي ثأراً لمقتل ابن عمه المرحوم محسن البرازي في 3 / تشرين الأول (أكتوبر) / 1950 ونقل جثمانه ودفن في دمشق.

49 ـ

اغتيال آمر سلاح الجو السوري

العقيد محمد ناصر

31 / تموز (يوليو) / 1950

كتب الصحافي الاستاذ نصوح بابيل نقيب الصحافة السورية وصاحب ورئيس تحرير صحيفة (الأيام):

في اليوم الأخير من شهر تموز 1950 وقع حادث خطير أثار اهتمام جميع السلطات العسكرية والمدنية في سورية فقد أذاعت وزارة الدفاع الوطني صباح الثلاثاء 1 / 8 / 1950 البلاغ التالي:

«وقد تولى القضاء العسكري التحقيق في هذه الجريمة وسيشيع جثمان الفقيد من المشفى العسكري في المزة في الساعة الثانية عشرة من هذا اليوم.

واحتفل بتشييع جثمان الفقيد في موكب مهيب اشتركت فيه القيادات العسكرية والمدنية وممثل رئيس الدولة وكبار الشخصيات

الرسمية ورئيس الجمعية التأسيسية ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من النواب والوزراء وغيرهم. ونقل الجثمان إلى حمص ثم إلى (عين شقاق) باللاذقية، حيث أقيمت مراسم دفنه.

وفي أول جلسة عقدتها الجمعية التأسيسية أثار النائب عبد اللطيف يونس حادث اغتيال العقيد ناصر وأعطى لمحة عن حياته وكفاءاته ومزاياه ونضاله في فلسطين. وتكلم النائب راتب الحسامي في الموضوع فقال إننا لم نعرف الحادث على حقيقته وبما أن الحكومة غير موجودة في هذه الجلسة لنفهم منها عوامل القضية، فإنه يقترح تأجيل البحث إلى جلسة قادمة تكون معها الحكومة موجودة.

وفي الجلسة التي عقدتها الجمعية التأسيسية قبل ظهر الخميس 3 / 8/ 1950 افتتح الكلام الدكتور ناظم القدسي رئيس الوزراء فألقى بياناً عن حادث اغتيال العقيد ناصر آمر سلاح الجو السوري... قال:

«مساء يوم 31 تموز الماضي طاردت سيارة مجهولة في جادة كيوان سيارة العقيد محمد ناصر، وكان يمتطيها عدة أشخاص فقتل السائق، وأصيب العقيد بجراحات خطرة، ونقل إلى المشفى الافرنسي فأجريت له جراحة سريعة، ولكنه توفي على أثرها. وجاء وزير الدفاع وهيئة التحقيق وكبار الضباط فحضروا العملية التي توفاه الله بعدها إلى رحمته.. واستطاع العقيد أن يسجل اسم شخصين اعتقلا وسيقا

للسجن، وقد طلب وزير الدفاع الوطني الزعيم سلو إلى مدير العدلية في وزارة الدفاع السيد عبد الوهاب الأزرق القيام بواجبه بكل حياد.. والتحقيق يسير بكل دقة ونشاط، والحكومة تعلن أسفها الشديد لمصرع ضابط باسل قام بواجبه خير قيام في السلم والحرب.

ولابد من الإشارة إلى أن سير التحقيق يستدعي الكتمان وعدم البوح بشيء عنه، والحكومة ستعلن التفاصيل للمجلس فور انتهاء التحقيق».

وقد قررت الجمعية التأسيسية تعليم أبناء الفقيد على نفقة الدولة، ومنح عائلته راتباً كاملاً. وقررت رئاسة الأركان تسمية ثكنة المطار باسم: «ثكنة العقيد محمد ناصر».

انتهى التحقيق في حادث اغتيال العقيد ناصر إلى صدور مرسوم جمهوري رقمه (1305) يقضي بملاحقة قتلة المرحوم العقيد ناصر.

وهو ما أشار إليه رئيس الوزراء أمام الجمعية التأسيسية في جلستها الأخيرة.

وقد جاء في المرسوم المذكور بعد الحيثيات ما يأتي:

المادة الأولى - يلاحق المقدم إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت من ضباط الشعبة الثانية مع أربعة أشخاص مجهولي الهوية الآن بجرم قتل المغدورين العقيد محمد ناصر والمدني

عبد الوهاب عاروض عمداً مع سبق الترصد والإصرار المنطبق على أحكام المادة (535) من قانون العقوبات وجرم محاولة القتل عمداً للمرأة جاندارك، وموفق الجراح وشقيقة أحمد ناصر المنطبق على أحكام المادة (535) بدلالة المادة (199) من قانون العقوبات كما يلاحق كل من الرقيب الأول ماجد شاكر والرقيب أحمد عابدين من مرتبات فوج الشرطة العسكرية والمدني أنور بيازيد بجرم التدخل بالجرائم آنفة الذكر المنطبق على أحكام المواد (535) بدلالة المادتين (199) و(217) من قانون العقوبات.

وأدلى مقام مسؤول في القضاء العسكري أنه بعد صدور المرسوم (1305) بملاحقة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت وغيرهما بتهمة قتل العقيد ناصر، يشرع الآن بتعيين قاضٍ مدني للتحقيق مع المتهمين وسيشرف على التحقيق الجديد مدير العدلية العسكرية عبد الوهاب الأزرق. وإن الأدلة الأولية التي أوجبت وضع المتهمين موضع الملاحقة تستند إلى الإفادة الخطية التي كتبها العقيد الفقيد.

وعلى ضوء قرار قاضي التحقيق يتوقف أمر إحالة المتهمين إلى القضاء، فإذا تمت الإحالة فسترى المحكمة التي يرأسها القاضي اسماعيل قولي القضية. وقد تم نقل المتهمين إلى سجن القلعة.

وفي يوم الأربعاء 1 تشرين الثاني 1950 أصدر قاضي التحقيق العسكري الخاص عبد الحميد الخليل قراره النهائي بقضية العقيد محمد ناصر، وهو يشتمل على (46) صفحة، وقد رفعه إلى مديرية العدلية العسكرية لإجراء الترتيبات اللازمة لتقديم المتهمين إلى المحكمة العسكرية، وهذا القرار ينص على اتهام المقدم السيد إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت والرقيب أحمد عابدين بجناية القتل عمداً ولزوم محاكمتهم بجنحة جرح الامرأة جاندارك، ولزوم محاكمة ماجد شاكر بجنحة إساءة استعمال الوظيفة، ومنع محاكمة أنور بيازيد وفرج الله شبيب.

عقدت المحكمة العسكرية جلستها الأولى قبل ظهر الخميس في 9 تشرين الثاني 1950 برئاسة القاضي اسماعيل قولي وعضوية المقدمين حسين غنام ومنير الصباغ وممثل النيابة العامة المقدم محمد الرفاعي.

وجيء بكل من الحسيني وقنوت من السجن، وحضر وكلاء الدفاع عنهما.. منهم سامي الصلح، وإميل لحود، وجميل الجابي، وخليل الكلاس وغيرهم.

ولم يلاحظ عند افتتاح الجلسة حضور أحد من المحامين عن ورثة المرحوم العقيد ناصر.

وسأل أحد الصحفيين المقدم إبراهيم الحسيني عن شعوره فقال إنه واثق كل الثقة بنتيجة المحاكمة وإن ضميره مستريح، وإن القضاء سيظهر الحقائق ناصعة واضحة.

ثم أعلن رئيس المحكمة أنه نظراً لعدم إمكان تبليغ الرقيب ماجد شاكر مذكرة الجلب لأنه في إجازة، رأت المحكمة أن تقطع مأذونيته وأن يدعى لحضور الجلسة القادمة التي ستعقد في صباح السبت في 18 تشرين الثاني الجاري على أن تستمر الجلسة إلى يوم الأحد في 19 منه، وستخصص لسماع إفادات الموقوفين، وجلسة يوم الأحد لسماع أقوال الشهود.

وتابعت المحكمة العسكرية جلستيها الثانية والثالثة بصورة سرية وفقاً لقرار المحكمة، وفي الجلسة الثالثة استمعت إلى نحو من عشرين شاهداً.

تابعت المحكمة العسكرية النظر في دعوى مقتل المرحوم العقيد محمد ناصر، وبعد أن ناقشت تقرير الدكتور شارل طبيب المشفى الفرنسي الذي أجريت فيه العملية للعقيد ناصر وتقارير الهيئة الطبية استمعت إلى مطالعة النيابة العامة التي استغرق إلقاؤها ساعتين فند فيها النائب العام مراحل هذه القضية، ونظراً لسرية الجلسة فقد اكتفي بالتنويه أن المطالعة تضمنت طلب براءة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم عبد الغني قنوت وباقي المتهمين في هذا الحادث.

وستستمع المحكمة في الجلسة القادمة إلى مرافعات إميل لحود، وفوزي بردويل، ومحمد عطورة، وجميل الجابي، وخليل كلاس.

بعد ظهر الخميس 7 كانون الأول 1950 عقدت المحكمة العسكرية جلستها لإعلان قرارها في قضية محمد ناصر، وقد كانت الجلسة علنية حضرها الكثيرون من كبار الضباط وعوائل الموقوفين والنظارة. وقد شرع رئيس المحكمة في تلاوة قرار الحكم الذي تناول مراحل الجناية، فأقوال شهود الحادث، ثم أعلن في نهاية القرار براءة المقدم إبراهيم الحسيني والملازم الأول عبد الغني قنوت والرقيب ماجد شاكر والرقيب عابدين من تهمة قتل المرحومين العقيد محمد ناصر، وعبد الوهاب عاروض، وقد أطلق سراحهم فوراً، وخرجوا من باحة المحكمة حيث هنأهم الكثيرون من أصدقائهم.



ـ 50 ـ

حكومة الدكتور ناظم القدسي

من 4 حزيران (يونيو) 1950 ولغاية 8 أيلول (سبتمبر) 1950

استمرت 3 أشهر و4 أيام

وقد تشكلت من:

1 . دولة الدكتور ناظم القدسي	للرئاسة ووزارة الخارجية
2 . معالي السيد زكي الخطيب	وزيراً للعدلية
3 . معالي السيد حسن جبارة	وزيراً للمالية
4 . معالي السيد شاكر العاص	وزيراً للاقتصاد الوطني ووزيراً للزراعة
5 . الدكتور جورج شلهوب	وزيراً للأشغال العامة
6 . الدكتور فرحان الجندلي	وزيراً للمعارف ووزيراً للصحة والإسعاف العام
7 . الزعيم فوزي سلو	وزيراً للدفاع الوطني

8. السيد رشاد برمدا	وزيراً للداخلية

صدر عن رئيس الدولة

هاشم الأتاسي

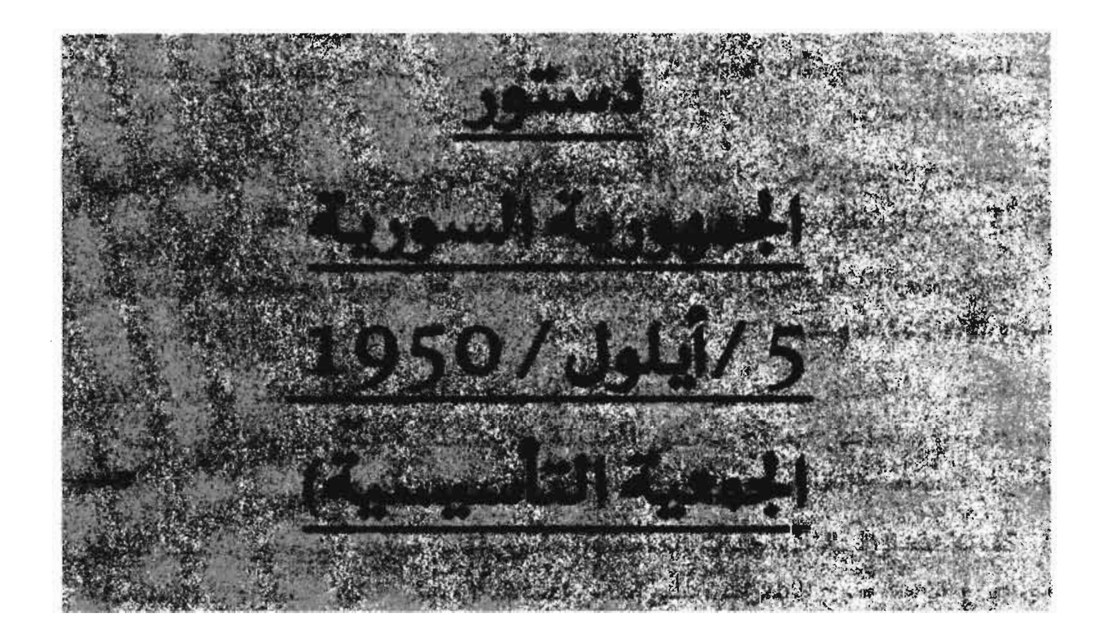
الجمعية التأسيسية والدستور الجديد

5 / أيلول (سبتمبر) / 1950

مكون من (166) مادة



51 -



دستور

الجمهورية السورية

5/أيلول/1950

الجمعية التأسيسية



النص النهائي للدستور كما أقرته الجمعية التأسيسية

مقدمة الدستور

نحن ممثلي الشعب السوري العربي، المجتمعين في جمعية تأسيسية بإرادة الله ورغبة الشعب الحرة، نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الأهداف المقدسة التالية:

إقامة العدل على أسس متينة حتى يضمن لكل إنسان حقه دون رهبة أو تحيز وذلك بدعم القضاء وتوطيد استقلاله في ظل حكم جمهوري ديمقراطي حر.

ضمان الحريات العامة الأساسية لكل مواطن، والعمل على أن يتمتع بها فعلاً في ظل القانون والنظام، لأن الحريات العامة هي أسمى ما تتمثل فيه معاني الشخصية والكرامة والإنسانية.

نشر روح الإخاء وتنمية الوعي الاجتماعي بين المواطنين حتى يشعر كل إنسان أنه جزء في بنيان الوطن وأن الوطن في حاجة إليه.

دعم واجب الدفاع عن الوطن والجمهورية والدستور، وذلك بمساهمة كل مواطن بدمه وماله وعمله وعلمه.

تحرير المواطنين من ويلات الفقر والمرض والجهل والخوف بإقامة نظام اقتصادي واجتماعي صالح يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي العامل والفلاح، ويؤمن الضعيف والخائف، ويوصل كل مواطن إلى خيرات الوطن.

كفالة المساواة في الواجبات العامة والحقوق التي قررها الدستور ونصت عليها القوانين وخاصة طرح الضرائب على أساس تصاعدي، حتى تكون مساواة في التضحية والقدرة على المساهمة.

تقوية الشخصية الفردية وتثقيفها وتعهدها، حتى يشعر كل مواطن أنه المسؤول الأول عن سلامة الوطن وعن حاضره ومستقبله، وأن الوطن هو الحقيقة الخالدة الباقية، وأن السوريين جميعاً أمناء عليه حتى يسلموه إلى أولادهم موفور الكرامة عزيز الجانب، ويكون ذلك بتثقيف الشعب ثقافة وطنية صحيحة وبنشر التعليم، وتسهيل أسبابه، وتنمية روح التضحية في سبيل المجموع.

ولما كانت غالبية الشعب تدين بالإسلام فإن الدولة تعلن استمساكها بالإسلام ومُثله العليا.

وإننا نعلن أيضاً أن شعبنا عازم على توطيد أواصر التعاون بينه وبين شعوب العالم العربي والإسلامي، وعلى بناء دولته الحديثة على أسس من الأخلاق القويمة التي جاء بها الإسلام والأديان السماوية الأخرى، وعلى مكافحة الإلحاد وانحلال الأخلاق.

ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية، بتاريخه وحاضره ومستقبله. يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمنية المقدسة في ظل الاستقلال والحرية.

ونعلن أن هذه المقدمة جزء لا يتجزأ من هذا الدستور، وضعت لتذكر المواطنين بالمبادئ التي قام عليها قانونهم الأساسي. وأننا، نحن ممثلي الشعب السوري العربي، لنضرع إلى الله العلي القدير أن يحفظ أمتنا وشعبنا ويقيهما كل مكروه، ويسدد خطانا حتى نحقق مثلنا العليا، ونعيد بناء المجد التليد الذي شاده أسلافنا العظام، ونرسم لأبنائنا طريق السؤدد والعز.

الفصل الأول

في الجمهورية السورية

المادة (1) 1 . سورية جمهورية عربية ديمقراطية نيابية ذات سيادة تامة.

2 . وهي وحدة سياسية لا تتجزأ ولا يجوز التخلي عن جزء من أراضيها.

3 . والشعب السوري جزء من الأمة العربية.

المادة (2)1 . السيادة للشعب، لا يجوز لفرد أو جماعة ادعاؤها.

2 . تقوم السيادة على مبدأ حكم الشعب بالشعب وللشعب.

3 . يمارس الشعب السيادة ضمن الأشكال والحدود المقررة في الدستور.

المادة (3) 1 . دين رئيس الجمهورية الإسلام.

2 . الفقه الإسلامي هو المصدر الرئيسي للتشريع.

3 . حرية الاعتقاد مصونة. والدولة تحترم جميع الأديان السماوية. وتكفل حرية القيام بجميع شعائرها على أن لا يخل ذلك بالنظام العام.

4 . الأحوال الشخصية للطوائف الدينية مصونة ومرعية.

المادة (4) اللغة العربية هي اللغة الرسمية

المادة (5) عاصمة الجمهورية دمشق.

المادة (6) 1 . يكون العلم السوري على الشكل التالي:

طوله ضعفا عرضه وهو ذو ثلاثة ألوان متساوية متوازية، أعلاها الأخضر فالأبيض فالأسود، ويحتوي القسم الأبيض في خط مستقيم على ثلاثة كواكب حمر خماسية الأشعة.

2 . يبين شعار الجمهورية ونشيدها الوطني بقانون.

الفصل الثاني

المبادئ الأساسية

المادة (7) المواطنون متساوون أمام القانون في الواجبات والحقوق وفي الكرامة والمنزلة الاجتماعية.

المادة (8) تكفل الدولة الحرية والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

المادة (9) لكل شخص حق في مراجعة المحاكم ضمن حدود القانون وتجري المحاكمة علناً ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

المادة (10) حرية الفرد مصونة

1 . كل إنسان بريء حتى يدان بحكم قانوني.

2 . لا يجوز تحري أحد أو توقيفه إلا بموجب أمر أو قرار صادر عن السلطات القضائية، أو إذا قبض عليه في حالة الجرم المشهود، أو بقصد إحضاره إلى السلطات القضائية بتهمة ارتكاب جناية أو جنحة.

3 . لا يجوز تعذيب أحد أو معاملته معاملة مهينة. ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك.

4 . لا يحق للسلطات الإدارية توقيف أحد احتياطياً إلا بموجب قانون في حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية أو الحرب.

5 . كل شخص يقبض عليه يجب أن يبلغ خطياً خلال أربع وعشرين ساعة أسباب توقيفه والنص القانوني الذي أوقف بموجبه. ويجب أن يسلم إلى السلطات القضائية خلال ثمان وأربعين ساعة على الأكثر من توقيفه.

6 . يحق لكل موقوف أن يقدم بذاته أو بواسطة محام أو قريب طلباً إلى القاضي المختص يعترض فيه على قانونية التوقيف وعلى القاضي أن ينظر في هذا الطلب حالاً. وله أن يدعو الموظف الذي أمر بالتوقيف ويسأله عن الواقعة فإذا وجد أن التوقيف غير مشروع أمر بإخلاء سبيل الموقوف في الحال.

7 . حق الدفاع مصون في جميع مراحل التحقيق والدعوى وأمام جميع المحاكم وفقاً لأحكام القانون.

8 . لا يجوز إحداث محاكم جزائية استثنائية، وتوضع أصول خاصة للمحاكمة في حالة الطوارئ.

9 . لا يحاكم أحد أمام المحاكم العسكرية غير أفراد الجيش ويحدد القانون ما يستثنى من هذه القاعدة.

10 . لا يحكم على أحد بسبب فعل أو ترك لم يكن حين اقترافه معاقباً عليه بموجب القوانين المعمول بها ولا تطبق عقوبة أشد من العقوبة النافذة أثناء ارتكابه.

11 . لكل شخص حكم عليه حكماً مبرماً، ونفذت فيه العقوبة وثبت خطأ الحكم أن يطالب الدولة بالتعويض عن الضرر الذي لحق به.

المادة (11) السجن دار عقوبة وهو وسيلة لإصلاح المجرم وتربيته تربية صالحة ويكفل القانون تحقيق هذه الغاية.

المادة (12) المساكن مصونة لا يجوز دخولها أو تفتيشها إلا في حالة الجرم المشهود أو بإذن من صاحبها أو بموجب أمر قضائي.

المادة (13) المراسلات البريدية والبرقية والمخابرات الهاتفية وغيرها سرية لا يجوز مصادرتها أو تأخيرها أو الاطلاع عليها إلا في الحالات التي يعينها القانون.

المادة (14) 1 . تكفل الدولة حرية الرأي ولكل سوري أن يعرب بحرية عن رأيه بالقول والكتابة والتصوير وسائر وسائل التعبير.

2 . لا يؤاخذ فرد على آرائه إلا إذا تجاوز الحدود المعينة في القانون.

المادة (15) 1 . الصحافة والطباعة حرتان ضمن حدود القانون.

2 . لا يجوز تعطيل الصحف ولا إلغاء امتيازها إلا وفقاً لأحكام القانون.

3 . يجوز في حالة إعلان الأحكام العرفية أو الطوارئ أن يفرض القانون على الصحف والنشرات والمؤلفات والإذاعة رقابة محدودة في الأمور التي تتصل بالسلامة العامة وأغراض الدفاع الوطني.

4 . ينظم القانون أسلوب المراقبة على موارد الصحف.

المادة (16) للسوريين حق الاجتماع والتظاهر بصورة سلمية ودون سلاح ضمن حدود القانون.

المادة (17) 1 . للسوريين حق تأليف الجمعيات والانتساب إليها على أن لا يكون هدفها محرماً في القانون.

2 . ينظم القانون طريقة إخبار السلطات الإدارية بتأليف الجمعيات ومراقبة مواردها.

المادة (18) 1 . للسوريين حق تأليف أحزاب سياسية على أن تكون غاياتها مشروعة ووسائلها سلمية وذات نظم ديمقراطية.

2 . ينظم القانون طريقة إخبار السلطات الإدارية بتأليف الأحزاب ومراقبة مواردها.

المادة (19) 1 . لا يجوز إبعاد السوريين عن أرض الوطن.

2 . لكل سوري حق الإقامة والتنقل في الأراضي السورية إلا إذا منع من ذلك بحكم قضائي، أو تنفيذاً لقوانين الصحة والسلامة العامة.

المادة (20) 1 . لا يسلم اللاجئون بسبب مبادئهم السياسية أو دفاعهم عن الحرية.

2 . تحدد الاتفاقات الدولية والقوانين أصول تسليم المجرمين العاديين.

المادة (21) الملكية عامة وخاصة

1 . للدولة والأشخاص الاعتبارية وللأفراد تملك الأموال ضمن حدود القانون.

2 . ينظم القانون تملك الأجانب وشروطه.

3 . الملكية الخاصة مصونة ويعين القانون كيفية حيازتها والتصرف بها بحيث تؤدي وظيفتها الاجتماعية.

4 . لكل شخص الحق في حماية مصالحه المادية والمعنوية الناشئة عن إنتاجه المادي والعلمي والأدبي.

5 . لا يسمح لأحد أن يستعمل الملكية الخاصة بشكل يتعارض مع المصلحة العامة.

6 . يجوز الاستملاك بقصد النفع العام ويتم بالاستناد إلى قانون يتضمن إعطاء تعويض عادل.

7 . المناجم والمعادن الصلبة والسائلة والمشعة وأشباهها والثروات الدفينة في الأرض والمياه المعدنية والشلالات والحراج العامة والطرق العامة وجميع مصادر الثروة الطبيعية هي ملك للدولة.

8 . يحدد القانون شروط منح رخص التنقيب عن المعادن وأشباهها.

9 . يمنح حق استثمار المعادن وأشباهها بقانون تعطى فيه الأولوية لاعتبارات الدفاع عن البلاد وضمان استقلالها.

المادة (22) 1 . لتحقيق استثمار أرض الوطن بصورة صالحة ولإقامة علاقات اجتماعية عادلة بين المواطنين يسن تشريع خاص يقوم على المبادئ الآتية:

أ . وجوب استثمار الأرض وعند إهمالها مدة يحددها القانون يسقط حق التصرف فيها.

ب . يعين بقانون حد أعلى لحيازة الأراضي تصرفاً أو استثماراً بحسب المناطق على أن لا يكون له مفعول رجعي.

ج . تحسين الإنتاج.

د . تشجيع الملكيات الصغيرة والمتوسطة.

هـ . توزع الدولة من أراضيها ببدل زهيد ومقسط على غير المتصرفين ما يكفيهم لمعيشتهم.

2 . تشجع الدولة على إنشاء الجمعيات التعاونية وتقوم بمراقبتها.

3 . تعمل الدولة على إنشاء قرى نموذجية ومساكن صحية للفلاحين.

4 . يسن قانون يكفل حماية الفلاح ورفع مستواه.

المادة (23) 1 . المصادرة العامة في الأموال ممنوعة.

2 . لا تفرض المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

3 . تجوز المصادرة الخاصة بقانون لضرورات الحرب والكوارث العامة.

المادة (24) للدولة أن تؤمم بقانون كل مؤسسة أو مشروع يتعلق بالمصلحة العامة مقابل تعويض عادل.

المادة (25) تفرض الضرائب على أسس عادلة وتصاعدية، تحقق مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية.

المادة (26) 1 . العمل حق لجميع المواطنين وواجب يمليه الشرف. وهو أهم العناصر الأساسية في الحياة الاجتماعية، وعلى الدولة أن توفره للمواطنين وأن تضمنه بتوجيه الاقتصاد الوطني والنهوض به.

2 . تحمي الدولة العمل وتضع له تشريعاً يقوم على المبادئ الآتية:

أ . إعطاء العامل أجراً يتناسب مع كمية عمله وكيفيته.

ب . تحديد ساعات العمل الأسبوعية، ومنح العامل أيام راحة أسبوعية وسنوية مع الأجر.

ج . تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين وفي أحوال التسريح والمرض والعجز والطوارئ الناشئة عن العمل.

د . تعيين الشروط الخاصة بعمل النساء والأحداث.

هـ . خضوع المعامل للقواعد الصحية.

3 . تكفل الدولة للعمال مساكن صحية ويحدد القانون وسائل ذلك.

4 . التنظيم النقابي حر ضمن حدود القانون.

للنقابات شخصية اعتبارية.

المادة (27) 1 . لكل مواطن حق في أن تكفله الدولة وتكفل أسرته في حالات الطوارئ والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة.

ولتحقيق هذه الغاية يوضع نظام للضمان الاجتماعي تساهم الدولة والمؤسسات والأفراد في توفير الموارد المالية الكافية له.

2 . تحمي الدولة صحة المواطنين وتنشئ لهم المستشفيات والمصحات ودور التوليد وتيسر لهم وسائل المعالجة والتداوي وتعنى بالحوامل والمرضعات والأطفال.

المادة (28) 1 . التربية والتعليم حق لكل مواطن.

التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني في مدارس الدولة وموحد البرامج.

المدارس الابتدائية الخاصة ملزمة بتطبيق البرامج التي تقررها الدولة، ولها حق تدريس مواد إضافية يحددها القانون.

التعليم الثانوي والمهني مجاني في مدارس الدولة.

ويعين القانون المواد التي تلزم المدارس الثانوية الخاصة بتدريسها وفق برامج الدولة.

يكون تعليم الدين إلزامياً في المراحل لكل ديانة وفق عقائدها.

على الدولة أن تجعل أولوية في الموازنة لنشر التعليم الابتدائي والريفي والمهني وتعميمه تحقيقاً للمساواة بين السوريين، وإقامة النهضة القومية على أسس صحيحة، وتسهيلاً لاستثمار أرض الوطن وتعمل الدوائر على تسهيل سبل التعليم العالي، وتتمتع مؤسساته بالاستقلال المالي والإداري.

1. يجب أن يهدف التعليم إلى إنشاء جيل قوي بجسمه وتفكيره، مؤمن بالله، متحل بالأخلاق الفاضلة، معتز بالتراث العربي، مجهز بالمعرفة، مدرك لواجباته وحقوقه، عامل للمصلحة العامة، مشبع بروح التضامن والأخوة بين جميع المواطنين.

يحظر كل تعليم ينافي الأهداف الواردة في هذه الفقرة.

3. يجب أن يعنى بتقوية الشخصية والحريات الأساسية.

4. للدولة الإشراف على جميع معاهد التعليم في البلاد، وينظم القانون هذا الإشراف.

5. للدولة وحدها حق منح الشهادات المدرسية ومعادلتها.

6. تبني الدولة الحركة الرياضية والكشفية والفتوة في المدارس والجمعيات والأندية، وتعمل على حمايتها وتقويتها ونشرها.

7. لتحقيق أهداف التربية والتعليم، وتنفيذ سياسة تعليمية مستقرة، ينشأ في الدولة مجلس للمعارف ويحدد القانون عدد أعضائه ومؤهلاتهم وكيفية تعيينهم.

مهمة هذا المجلس اقتراح الخطط والبرامج ليكون التعليم في مختلف درجاته وأنواعه محققاً الغايات المتوخاة منه.

ويقدم مجلس المعارف تقاريره إلى الحكومة.

8. تحمي الدولة العلوم والفنون وترعى تقدمها وانتشارها، وتشجع على البحوث العلمية.

9. تحمي الدولة الآثار والأماكن الأثرية والأشياء ذات القيمة الفنية والتاريخية والثقافية.

المادة (29) لا يجوز فرض عمل إجباري على أحد إلا بقانون في الأحوال التالية:

1. القيام بالخدمات الثقافية والعمرانية والصحية.

2. مكافحة الكوارث العامة.

3 . حالات الحرب والطوارئ.

المادة (30) 1 . الدفاع عن الوطن وعن الدستور واجب مقدس على جميع المواطنين.

2 . الجندية إجبارية، وينظمها قانون خاص.

3 . الجيش حارس الوطن وتنحصر مهمته في الدفاع عن حدود الوطن وسلامته.

4 . ينشأ مجلس للدفاع الوطني يحدد اختصاصه وعدد أعضائه بقانون.

المادة (31) 1 . تحدد شروط الجنسية السورية بقانون، ويكون فيه تسهيل خاص للمغتربين السوريين وأبنائهم وأبناء الأقطار العربية.

2 . يحدد القانون وضع الأجانب الحقوقي، وتراعى في ذلك الأعراف والاتفاقات الدولية.

المادة (32) 1 . الأسرة هي الركن الأساسي للمجتمع، وهي في حمى الدولة.

2 . تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه وتزيل العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه.

المادة (33) 1 . لكل سوري حق في تولي المناصب العامة بالشروط المعينة في القانون.

2 . التعيين للوظائف العامة، من دائمة ومؤقتة، في الدولة والإدارات الملحقة بها والبلديات، يكون بمسابقات عامة. ولا يستثنى من ذلك إلا ما نص عليه القانون.

المادة (34) الأوقاف الإسلامية ملك للمسلمين، وهي مؤسسة من مؤسسات الدولة العامة، تتمتع باستقلال مالي وإداري وتنظم أوضاعها بقانون.

الفصل الثالث

السلطة التشريعية

المادة (35) يتولى السلطة التشريعية مجلس النواب المنتخب انتخاباً عاماً وسرياً ومباشراً ومتساوياً، وفقاً لأحكام قانون الانتخاب.

المادة (36) مدة المجلس أربع سنوات كاملة تبدأ من تاريخ المرسوم المتضمن إعلان نتائج الانتخاب القطعية ولا يجوز تمديدها إلا في حالة الحرب بقانون.

المادة (37) النائب يمثل الشعب كله، ولا يجوز تحديد وكالته بقيد أو شرط، وعليه أن يمارسها بهدي شرفه وضميره.

المادة (38) الناخبون والناخبات هم السوريون والسوريات، الذين أتموا الثامنة عشرة من عمرهم، وكانوا مسجلين في سجل الأحوال المدنية توافرت فيهم الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب.

المادة (39) لكل سوري أن يرشح نفسه للنيابة إذا توافرت فيه شروط الناخب، وكان متعلماً ومتماً الثلاثين من عمره ومستوفياً الشروط المنصوص عليها في قانون الانتخاب.

المادة (40) يجب أن يتضمن قانون الانتخاب نصوصاً تكفل:

1 . سلامة الانتخاب.

2 . حق المرشحين في مراقبة العمليات الانتخابية.

3 . عقاب العابثين بإرادة الناخبين.

المادة (41) 1 . يجب إجراء الانتخاب العام خلال الأيام الستين التي تسبق انتهاء مدة المجلس، فإن لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر لسبب من الأسباب، يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد، وفي جميع الأحوال تبقى سلطة المجلس قائمة حتى إعلان النتائج القطعية للانتخاب العام.

2 . إذا حل مجلس النواب وجب إجراء انتخاب عام يتم خلال ستين يوماً من تاريخ مرسوم حله. فإن لم يتحقق ذلك يستعد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، ويجتمع فوراً كأنما الحل لم يكن.

3 . إذا تأخر إجراء الانتخاب العام عن موعده المقرر، حقق المجلس في الأسباب وحدد المسؤولية.

المادة (42) 1 . يدعى مجلس النواب إلى الاجتماع بمرسوم خلال عشرين يوماً منذ اليوم التالي لبدء الانتخاب، ويجتمع حكماً في اليوم الحادي والعشرين إذا لم يصدر مرسوم بدعوته.

2 . ينتخب المجلس في اجتماعه الأول رئيسه وأعضاء مكتبه.

المادة (43) 1 . يعتبر المجلس في حالة انعقاد دائم.

2 . يجتمع المجلس حتماً من مطلع تشرين الأول حتى نهاية شهر كانون الأول، ومن أول شهر آذار حتى منتصف شهر أيار.

3 . يحدد رئيس المجلس مواعيد الاجتماع في غير هاتين الفترتين بقرار من مكتبه أو بناء على طلب خطي من ربع أعضاء المجلس أو من الحكومة.

المادة (44) لا يسأل النواب جزائياً أو مدنياً بسبب الوقائع التي يوردونها أو الآراء التي يبدونها أو التصويت في الجلسات العلنية أو السرية وفي أعمال اللجان.

المادة (45) يتمتع النواب بالحصانة خلال مدة اجتماع المجلس، ولا تجوز ملاحقتهم جزائياً ولا تنفيذ حكم جزائي عليهم إلا بعد الحصول على إذن من مجلس النواب ولا يجوز توقيفهم إلا في حالة الجرم المشهود، وعندئذ يجب إعلام المجلس بذلك فوراً.

المادة (46) قبل أن يتولى النواب عملهم يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس اليمين التالية:

«أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد مدافعاً عنه وعن استقلال الوطن وحريات الشعب ومصالحه وأمواله وكرامته وأن أحترم قوانين البلاد وأقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق وإخلاص وأن أعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية».

المادة (47) يحدد تعويض النواب ونفقاتهم بقانون.

المادة (48) 1 . لا يجوز للنائب أن يستغل نيابته في عمل من الأعمال.

2 . يحدد القانون الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين النيابة.

المادة (49) إذا شغر مقعد نيابي لسبب من الأسباب انتخب له نائب خلال شهرين من شغور المقعد على أن لا تقل المدة الباقية لولاية المجلس عن ستة أشهر وتنتهي نيابة العضو الجديد بانتهاء مدة المجلس.

المادة (50) يحق لمجلس النواب بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة. أن يمنح العفو العام عن الجرائم المقترفة قبل اقتراح العفو.

المادة (51) المعاهدات التي تمس سلامة الدولة أو ماليتها، والمعاهدات التجارية وكل معاهدة أخرى تعقد لأكثر من سنة، ولا تعد نافذة إلا بعد أن يقرها مجلس النواب.

المادة (52) يحق لمجلس النواب في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق، أو ينتدب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في كل أمر، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم.

المادة (53) 1 . يترأس الجلسة الأولى في تشرين الأول من كل عام أكبر الأعضاء سناً، ويقوم العضوان الأصغران سناً بأمانة السر ويشرع حالاً في انتخاب رئيس المجلس ثم أعضاء مكتب المجلس وفقاً للنظام الداخلي.

2 . ينتخب رئيس المجلس بأكثرية مجموع النواب المطلقة، فإن لم تحصل فبالأكثرية النسبية في المرة الثانية.

المادة (54) 1 . يقوم رئيس المجلس بحفظ النظام في داخله.

2 . للمجلس حرس خاص يأتمر بأمر رئيس المجلس، ولا يجوز لقوة مسلحة أخرى دخول المجلس أو الوقوف على مقربة منه، إلا بطلب الرئيس.

المادة (55) 1 . جلسات المجلس علنية.

2 . للمجلس أن يقرر بناء على طلب من الحكومة أو من عشرة نواب فأكثر عقد جلسات سرية للبحث في شؤون معينة.

المادة (56) 1 . لا تعقد جلسات المجلس إلا إذا حضرها أكثرية النواب المطلقة.

2 . يحدد النظام الداخلي مسؤولية النائب الذي يغيب بدون عذر مشروع.

المادة (57) 1 . يجري التصويت في المجلس بالطريقة التي يعينها نظامه الداخلي.

2 . لا يصوت إلا النواب الحاضرون.

3 . تجري الانتخابات بالتصويت السري.

4 . يتخذ المجلس قراراته بأكثرية الحاضرين إلا إذا نص الدستور أو النظام الداخلي على غير ذلك، فإن تساوت الأصوات اعتبر المشروع مرفوضاً.

المادة (58) 1 . لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء، ولكل نائب حق اقتراح القوانين.

2 . أما القوانين المالية التي تهدف إلى إلغاء ضريبة أو تخفيضها أو الإعفاء من بعضها أو التي تهدف إلى تخصيص جزء من أموال الدولة بمشروع ما، أو الاقتراض أو كفالته أو صرفه، فلا يجوز اقتراحها إلا من قبل رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء أو من عشرين نائباً فأكثر.

المادة (59) لا يجوز لمجلس النواب أن يتخلى عن سلطته في التشريع.

المادة (60) إذا رفض المجلس مشروع قانون لا يعاد عرضه عليه قبل انقضاء ستة أشهر.

المادة (61) 1 . إذا أقر المجلس قانوناً، أصدره رئيس الجمهورية خلال خمسة عشر يوماً منذ إقراره.

2 . أما إذا أقر المجلس بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة صفة الاستعجال للقانون فيجب إصداره في المدة المعينة فيه، وإذا لم يصدره رئيس الجمهورية في المدة المذكورة نشره رئيس مجلس النواب حالاً.

المادة (62) 1 . إذا وجد رئيس الجمهورية ضرورة لإعادة النظر في القوانين غير المستعجلة أعادها إلى المجلس ضمن المدة المحددة لإصدارها، وذلك بمرسوم معلل متخذ في مجلس الوزراء.

2 . وإذا أصر المجلس عليها بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة وجب إصدار القانون فوراً.

المادة (63) 1 . إذا اعترض ربع أعضاء مجلس النواب على دستورية قانون قبل إصداره أو أرسله رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا بحجة مخالفته الدستور يوقف نشره إلى أن تصدر المحكمة العليا قرارها فيه خلال عشرة أيام، وإذا كان للقانون صفة الاستعجال وجب على المحكمة العليا أن تبت فيه خلال ثلاثة أيام.

2 . إذا قررت المحكمة العليا أن القانون مخالف للدستور أعيد إلى مجلس النواب لتصحيح المخالفة الدستورية.

3 . فإذا لم تصدر المحكمة العليا قرارها خلال المدة المحددة في هذه المادة، وجب على رئيس الجمهورية إصدار القانون.

المادة (64) 1 . يجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها.

2 . يجوز لرئيس الوزراء وللوزراء حضور جلسات المجلس والكلام فيها، ولهم الاستعانة بخبرة من يشاؤون من الموظفين حين المناقشة.

3 . وعلى من يطلب رئيس المجلس حضوره من الوزراء أن يحضر الجلسة.

المادة (65) لكل نائب أن يوجه إلى الحكومة الأسئلة والاستجوابات. وعليها الإجابة في الميعاد المحدد في النظام الداخلي.

المادة (66) 1 . يحدد النظام الداخلي للمجلس أصول المناقشات والمذاكرات والأسئلة والاستجوابات والتصويت، واختصاص المكتب واللجان وسائر أعمال المجلس.

2 . للنظام الداخلي قوة القانون، ولا يجوز تعديله إلا وفقاً للأصول المذكورة فيه.

المادة (67) 1 . لا ينظر المجلس في طلب حجب الثقة عن الوزارة أو عن أحد أعضائها إلا إذا تقدم به خمسة عشر نائباً فأكثر، ولا يناقش إلا بعد يومين منذ تقديمه.

2 . إذا قرر المجلس بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة حجب الثقة عن الوزارة، فعليها أن تستقيل بمجموعها.

3 . وعلى الوزير الذي حجبت عنه الثقة أن يستقيل.

المادة (68) ينتخب المجلس لجنة للنظر في جميع الشكاوى التي يتقدم فرد أو جماعة من المواطنين، وعلى اللجنة الاستيضاح عن شكوى وإعلام صاحبها بالنتيجة.

الفصل الرابع

السلطة التنفيذية

المادة (69) يمارس السلطة التنفيذية نيابة عن الشعب رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ضمن الحدود المنصوص عليها في الدستور.

1

رئيس الجمهورية

المادة (70) رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة.

ويعين القانون ما يقتضيه منصبه من المراسيم والميزات.

المادة (71) 1 . ينتخب رئيس الجمهورية من قبل مجلس النواب بالتصويت السري.

2 . ويجب أن يفوز بأكثرية ثلثي مجموع النواب.

3 . فإن لم تحصل أُعيد الانتخاب ويكتفي بالأكثرية المطلقة.

4 . فإن لم تحصل أُعيد ثالثة ويكتفي بالأكثرية النسبية.

المادة (72) يشترط فيمن ينتخب لرئاسة الجمهورية أن يكون:

1 . سورياً منذ عشر سنوات.

2 . حائزاً لشروط الترشيح للنيابة.

3 . متماً الأربعين من عمره.

المادة (73) 1 . مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات كاملة تبدأ منذ انتخاب الرئيس. ولا يجوز تجديدها إلا بعد مرور خمس سنوات كاملة على انتهاء رئاسته.

2 . إذا انتهت مدة المجلس في الشهر الذي تنتهي فيه مدة الرئيس يبقى الرئيس في منصب الرئاسة إلى ما بعد انتهاء الانتخاب واجتماع المجلس الجديد على أن لا تتجاوز هذه المدة الإضافية ثلاثة أشهر.

المادة (74) لا يجوز الجمع بين رئاسة الجمهورية والنيابة.

المادة (75) قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته، يحلف أمام مجلس النواب اليمين التالية:

«أقسم بالله العلي العظيم أن احترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية.

المادة (76) ينتخب مجلس النواب رئيس الجمهورية الجديد قبل انتهاء ولاية الرئيس القائم بمدة أكثرها شهر وأقلها خمسة عشر يوماً.

المادة (77) 1 . على الحكومة إطلاع رئيس الجمهورية على المفاوضات الدولية.

2 . يوقع رئيس الجمهورية المعاهدات ويبرمها بعد أن يقرها مجلس النواب.

3 . وهو الذي يعتمد رؤساء البعثات السياسية لدى الحكومات الأجنبية ويقبل اعتماد رؤساء البعثات السياسية الأجنبية لديه.

المادة (78) لرئيس الجمهورية أن يدعو مجلس الوزراء لعقد اجتماع برئاسته ويأمر بتنظيم محضر الجلسة وحفظه.

المادة (79) كل ما يصدر عن رئيس الجمهورية من مراسيم وصكوك ورسائل تتصل بأمور الدولة يوقعه رئيس الوزراء والوزير المختص ما خلا مرسوم تسمية رئيس الوزراء أو قبول استقالته.

المادة (80) يوقع رئيس الجمهورية مراسيم تعيين القضاة والموظفين الذين ينص القانون على تعيينهم بمرسوم، ويوقع أيضاً المراسيم التنظيمية والمراسيم الأخرى التي ترفع إليه وفقاً لأحكام القانون.

المادة (81) 1 . إذا لم يوقع رئيس الجمهورية المراسيم خلال عشرة أيام منذ رفعها إليه أو لم يحلها ضمن المدة نفسها إلى المحكمة العليا لمخالفتها الدستور أو القانون ينشرها رئيس مجلس الوزراء وتعتبر نافذة.

2 . إذا لم تبت المحكمة العليا في المراسيم المحالة إليها خلال عشرة أيام منذ وصولها إليها ينشرها رئيس مجلس الوزراء وتعتبر نافذة.

3 . يستثنى من ذلك مرسوم حل مجلس النواب الذي يحق لرئيس الجمهورية رفضه بدون ذكر الأسباب وكذلك مراسيم تصديق أحكام الإعدام.

المادة (82) يعلن رئيس الجمهورية الحرب ويعقد الصلح بقرار من مجلس الوزراء بعد استشارة مجلس الدفاع الوطني وموافقة مجلس النواب.

المادة (83) رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للجيش وهو رئيس مجلس الدفاع الوطني.

المادة (84) يتصل رئيس الجمهورية بمجلس النواب برسائل ويوجهها إلى رئيس المجلس.

المادة (85) 1 . لرئيس الجمهورية أن يحل مجلس النواب بمرسوم معلل متخذ في مجلس الوزراء.

2 . لا يجوز أن يحل مجلس النواب قبل مضي ثمانية عشر شهراً من انتخابه.

3 . في حالة حل المجلس تستقيل الوزارة ويعين رئيس الجمهورية حكومة من غير أشخاصها تشرف على الانتخاب.

المادة (86) 1 . رئيس الجمهورية مسؤول في حالتي خرق الدستور والخيانة العظمى.

2 . وهو مسؤول أيضاً عن الجرائم العادية.

3 . لا يحاكم رئيس الجمهورية إلا أمام المحكمة العليا.

4 . لا يجوز البحث في إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا إلا إذا تقدم ربع أعضاء مجلس النواب بطلب خطي معلل إلى رئاسة المجلس.

يحال الطلب قبل البحث فيه إلى اللجنتين الدستورية والقضائية مجتمعتين وتقدم اللجنتان تقريرهما خلال ثلاثة أيام منذ إحالة الطلب إليهما.

تعين جلسة خاصة لمناقشة طلب الإحالة ولا يجوز أن يبحث فيها أمر آخر.

5 . لا تجوز إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا في جميع الحالات إلا بموافقة أكثرية مجموع النواب المطلقة.

6 . عند إحالة رئيس الجمهورية إلى المحكمة العليا تعتبر سدة الرئاسة خالية حتى تصدر هذه المحكمة قرارها.

7 . ينظم قانون ذو صفة دستورية أصول الاتهام والمحاكمة أمام المحكمة العليا.

المادة (87) لرئيس الجمهورية حق إصدار العفو الخاص.

المادة (88) 1 . يمارس رئيس مجلس النواب صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها على أن يتخلى عن رئاسة المجلس خلال هذه المدة إلى نائب الرئيس.

2 . وإذا كانت الموانع دائمة وفي حالتي الوفاة والاستقالة يجتمع مجلس النواب بناء على دعوة رئيسه خلال عشرة أيام من خلو الرئاسة لانتخاب رئيس جمهورية جديد، وإذا لم يدع المجلس في المدة المذكورة يجتمع حكماً في اليوم الحادي عشر.

3 . أما إذا كان مجلس النواب منحلاً أو بقي لانتهاء ولايته أقل من شهرين فإن رئيس المجلس يستمر في ممارسة الصلاحيات المذكورة حتى اجتماع المجلس الجديد.

المادة (89) تحدد مخصصات رئيس الجمهورية بقانون.

2

الوزارة

المادة (90) في بدء كل دور اشتراعي، أو بعد انتخاب رئيس جمهورية جديد، أو حجب الثقة عن الوزارة، أو استقالتها، أو خلو رئاسة الوزارة لسبب ما يسمى رئيس الجمهورية رئيساً للوزراء بناء على اقتراح رئيس الوزراء.

المادة (91) 1 . تتقدم الوزارة ببرنامجها إلى مجلس النواب ويصوت على الثقة.

2 . وتعتبر الثقة ممنوحة إذا أيدها أكثر النواب الحاضرين.

المادة (92) 1 . يدير مجلس الوزراء سياسة الدولة.

2 . ينعقد مجلس الوزراء برئاسة رئيسه للنظر في الأمور الآتية:

أ . مشروعات القوانين.

ب . المراسيم التنظيمية.

ج . موازنة الدولة والموازنات الخاصة.

د . السياسة الداخلية والخارجية.

هـ . القضايا التي يقترح رئيس الوزراء أو أحد الوزراء بموافقة الرئيس عرضها على المجلس.

و . القضايا الأخرى التي ينص عليها القانون.

3 . تتخذ قرارات مجلس الوزراء بالأكثرية ويعتبر الوزير المخالف قابلاً بالقرار ما لم يستقل.

المادة (93) يحدد القانون نظام رئاسة الوزارة ومجلس الوزراء واختصاص كل وزير.

المادة (94) 1 . يدير رئيس مجلس الوزراء الجلسات التي تعقدها الوزارة تحت رئاسته.

2 . وينسق الأعمال بين الوزارات المختلفة.

3 . وله وحده أن يطرح الثقة بالوزارة في مجلس النواب.

4 . وله أن يعهد ببعض صلاحياته إلى أحد الوزراء.

المادة (95) يصدر رئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء مراسيم بالأنظمة اللازمة لتنفيذ القوانين بما ليس فيه تعطيل لها أو إعفاء من تنفيذها أو تعديل في أحكامها.

المادة (96) عند استقالة الوزارة أو حجب الثقة عنها، يستمر الوزراء في تصريف الشؤون حتى تسمى الوزارة الجديدة.

المادة (97) ليس للوزراء بصورة مباشرة أو غير مباشرة أثناء توليهم الحكم أن يشتروا أو يستأجروا شيئاً من أملاك الدولة ولو بالمزاد العلني، ولا أن يدخلوا في التعهدات أو المناقصات التي تعقدها الإدارات العامة أو المؤسسات التابعة لإدارة الدولة أو الخاصة لمراقبتها، كما يمتنع عليهم أن يكونوا أعضاء في مجلس إدارة شركة ما أو وكلاء عنها أو أن يشتركوا في عمل تجاري.

المادة (98) الوزارة مسؤولة بالتضامن تجاه مجلس النواب عن السياسة العامة وكل وزير مسؤول وحده عن أعمال وزارته.

المادة (99) يحدد القانون مسؤولية الوزراء المدنية والمالية والجزائية.

المادة (100) يوقف الوزير المتهم عن العمل إلى أن تبت المحكمة العليا في التهمة المنسوبة إليه ولا تمنع استقالته من محاكمته.

المادة (101) يجوز الجمع بين الوزارة والنيابة.

المادة (102) تحدد مخصصات رئيس الوزراء والوزراء بقانون.

المادة (103) 1 . يؤسس مكتب للتفتيش يرتبط برئاسة مجلس الوزراء.

2 . يرفع هذا المكتب إلى رئاسة مجلس النواب صورة عن تقارير مفتشيه ونتائجها وملاحظاته عليها.

3 . يحدد ملاكه واختصاصه وحصانة أعضائه بقانون.

الفصل الخامس

السلطة القضائية

المادة (104) القضاء سلطة مستقلة.

المادة (105) 1 . قضاة الحكم مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون.

2 . شرف القضاة وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم.

المادة (106) قبل أن يتولى القاضي عمله يقسم إنه يحكم بين الناس بالعدل ويحترم القوانين.

المادة (107) تصدر الأحكام باسم الشعب السوري ويجب أن تكون معللة.

المادة (108) يمارس القضاء في الدولة:

1 . المحكمة العليا.

2 . محكمة التمييز.

3 . المحاكم الأخرى.

المادة (109) يعين قضاة الحكم بقرار من مجلس القضاء الأعلى، وبمرسوم وفقاً لأحكام القانون.

المادة (110) ترفيع القضاة ونقلهم وتأديبهم وعزلهم يكون بقرار من مجلس القضاء الأعلى ووفقاً لأحكام القانون.

المادة (111) النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يترأسها وزير العدل.

المادة (112) النيابة العامة هي التي تحرس العدالة وتسهر على تطبيق القوانين وتلاحق مخالفيها وتنفذ الأحكام الجزائية.

المادة (113) تعيين قضاة النيابة وترفيعهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم يحدد بقانون.

المادة (114) ملاك المحاكم المدنية والعسكرية ودرجاتها ورواتب القضاة تحدد بقانون.

المادة (115) ملاك المساعدين القضائيين يحدد بقانون ويكون تعيينهم وترفيعهم وعزلهم تابعاً لوزارة العدل.

1

المحكمة العليا

المادة (116) 1. تؤلف المحكمة العليا من سبعة أعضاء ينتخبهم مجلس النواب من قائمة تحوي أربعة عشر اسماً.

ينتقي هذه القائمة رئيس الجمهورية ممن توافرت فيهم المؤهلات الكافية للقيام بعبء هذا المنصب، على أن يكونوا من حملة الشهادات العليا وأتموا الأربعين من عمرهم.

2. يجري الانتخاب في جلسة خاصة وبقائمة واحدة تتضمن سبعة أسماء وذلك خلال عشرة أيام منذ وصول القائمة إلى مجلس النواب.

3. يفوز بالانتخاب من حاز أصوات الأكثرية المطلقة من مجموع أعضاء المجلس.

4. فإن لم تحصل هذه الأكثرية يعاد الانتخاب ويكتفى بأكثرية الحاضرين.

5. فإن لم تحصل يعاد الانتخاب ثالثة ويكتفى حينئذ بالأكثرية النسبية.

المادة (117) يحدد القانون الأعمال التي لا يجوز الجمع بينها وبين عضوية المحكمة العليا.

المادة (118) 1. يبقى عضو المحكمة العليا في منصبه خمس سنوات، ويجوز تجديد انتخابه.

2. لا يفصل عضو المحكمة العليا عنها إلا بقرار يوافق عليه أربعة فأكثر من أعضائها.

المادة (119) تنتخب المحمة العليا بأكثرية أعضائها المطلقة رئيساً من أعضائها لخمس سنوات.

المادة (120) 1. عندما يشغر منصب عضو من أعضاء المحكمة العليا لسبب ما، ينتخب مجلس النواب خلفاً له من قائمة تتضمن ثلاثة أضعاف العدد الشاغر ينتقيها رئيس الجمهورية.

2. يجري الانتقاء والانتخاب وفاقاً للشروط وللأصول المذكورة في المادة (116).

المادة (121) يقسم رئيس وأعضاء المحكمة العليا أمام مجلس النواب في جلسة خاصة يحضرها رئيس الجمهورية اليمين الآتية:

«اقسم بالله العظيم أني أحترم دستور البلاد وقوانينها وأقوم بواجبي بتجرد وأمانة».

المادة (122) 1 . تنظر المحكمة العليا وتبت بصورة مبرمة في الأمور الآتية:

أ . دستورية القوانين المحالة إليها وفقاً للمادة (63).

ب . دستورية مشروعات المراسيم المحالة إليها من رئيس الجمهورية وقانونيتها.

جـ . محاكمة رئيس الجمهورية والوزراء.

د . طعون الانتخابات.

هـ. طلب إبطال الأعمال والقرارات الإدارية والمراسيم المخالفة للدستور أو للقانون أو للمراسيم التنظيمية، إذا تقدم بالشكوى من يتضرر منها.

2 . يعين القانون أصول النظر والبت في الأمور السابقة.

2

مجلس القضاء الأعلى

المادة (123) يؤلف مجلس القضاء الأعلى من سبعة أعضاء:

أ . رئيس المحكمة العليا رئيساً.

ب . اثنان من أعضاء المحكمة العليا.

جـ . أربعة من قضاة محكمة التمييز الأعلى مرتبة.

المادة (124) 1 . يقترح رئيس مجلس القضاة الأعلى على هذا المجلس تعيين القضاة وترفيعهم ونقلهم وتأديبهم وعزلهم وفقاً لأحكام القانون ويبت المجلس في ذلك بالأكثرية المطلقة.

2 . يهيئ الرئيس مشروعات المراسيم بناء على قرار مجلس القضاء الأعلى ويوقعها ويرفعها إلى وزير العدل وفقاً لأحكام المادة (80).

المادة (125) يقترح مجلس القضاء الأعلى مشروعات القوانين والمتعلقة بحصانة القضاة وأصول تعيينهم وترفيعهم ونقلهم وعزلهم وتأديبهم.

الفصل السادس

التقسيمات الإدارية

المادة (126) تقسم أراضي الجمهورية إلى محافظات يعين القانون عددها وتقسيماتها وحدودها.

المادة (127) تستمد القوانين أحكامها من مبدأ توسيع الاختصاص لرؤساء الوحدات الإدارية ورؤساء المصالح في المركز والمحافظات.

المادة (128) 1 . يؤلف في كل محافظة مجلس ينتخب ثلاثة أرباعه ويعين الربع الباقي.

2 . يحدد القانون مدة المجلس وعدد أعضائه وأصول الانتخاب وشروط التعيين.

3 . ينتخب مجلس المحافظة رئيساً ومكتباً تنفيذياً ويحدد القانون مدتهم وصلاحياتهم وأصول ممارسة أعمالهم.

المادة (129) مهمات مجلس المحافظة الرئيسية هي المساهمة في الأمور التالية:

1 . مكافحة المرض بتوسيع الإسعاف الصحي المجاني ورعاية الأمومة والطفولة.

2 . مكافحة الجهل بإنشاء دور الحضانة والمدارس الأولية والابتدائية والمهنية وتعليم الأميين والمساهمة بنشر التعليم.

3 . توفير المياه الصالحة للشرب في القرى والمدن وإنشاء شبكة الطرق المحلية وتعميم الكهرباء.

4 . تحديد مناطق البلديات في المحافظة.

5 . إقامة المعارض وتنظيمها.

6 . تنشيط السياحة والاصطياف والإشراف على الفنادق.

7 . تنظيم المواصلات المحلية.

8 . استثمار المياه المعدنية.

9 . إنشاء الغابات وتنشيط التشجير.

10 . رعاية الأعمال الخيرية والمساهمة فيها.

11 . تنظيم واستثمار الصيد البحري والنهري والبري.

المادة (130) 1 . تتألف موارد المحافظة الخاصة للقيام بمهماتها من:

أ . حصة مئوية يعينها القانون تؤخذ من أصل الضرائب العامة المجبية في المحافظة أو تضاف إليها.

ب . الرسوم المحلية التي يفرضها مجلس المحافظة في حدود القانون.

يشترط في هذه الرسوم ألا تعوق انتقال الأشخاص ومرور الأموال بين المحافظات وألا تقيد حق المواطنين في ممارسة مهنهم وأعمالهم في أراضي الوطن.

2 . ينظم القانون أصول المحاسبة الخاصة لمجالس المحافظات.

المادة (131) يعين مجلس المحافظة جهة الصرف في الأمور الداخلة في اختصاصه.

المادة (132) يحدد القانون أصول المباحثات والقرارات في مجالس المحافظات وكيفية وتنفيذها ومراقبة أعمالها.

الفصل السابع
الشؤون المالية

المادة (133) 1 . تهيئ الحكومة الموازنة العامة.

2 . ولمجلس النواب وحده حق إقرارها.

المادة (134) 1 . لكل سنة مالية موازنة عامة واحدة تتضمن الموارد والنفقات العادية ولا يجوز إحداث موازنات مستقلة أو ملحقة إلا بقانون.

2 . للحكومة في حالة الضرورة أن تضع مشروع موازنة استثنائية لأكثر من سنة، تتضمن موارد ونفقات استثنائية، ولا يجوز تنفيذها إلا إذا أقرها مجلس النواب.

المادة (135) يقرر القانون أصول تنظيم الموازنات المحلية وإقرارها وتنفيذها وقطع حساباتها.

المادة (136) 1 . يحدد مبدأ السنة المالية بقانون.

2 . تقدم الحكومة إلى مجلس النواب مشروع الموازنة العامة لكل سنة مالية قبل حلولها بثلاثة أشهر فأكثر.

المادة (137) يصوت النواب على الموازنة العادية والاستثنائية مادة فمادة.

المادة (138) 1 . لا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة سوى الأحكام المالية المحضة.

2 . لا يجوز إحداث ضرائب ومصالح تقتضي لها نفقات جديدة في قانون الموازنة.

3 . لا تنفذ أحكام قانون الموازنة إلا في السنة التي حددت من أجلها.

المادة (139) 1 . ليس لمجلس النواب أثناء درس الموازنة أن يزيد في تقدير مجموع الواردات أو النفقات.

2 . للجنة الموازنة أن تعدل مشروع الموازنة بشرط مراعاة الفقرة الأولى.

3 . ليس للنواب أن يقترحوا زيادة في نفقة أو إحداث نفقة جديدة بعد انتهاء لجنة الموازنة من وضع تقريرها على مشروع الموازنة.

4 . يجوز لمجلس النواب بعد إقرار الموازنة أن يقر قوانين من شأنها إحداث نفقات جديدة وموارد لها.

المادة (140) إذا لم يتمكن مجلس النواب من إقرار مشروع الموازنة قبل بدء السنة المالية التي وضع لها، تفتح اعتمادات شهرية مؤقتة بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء على أساس جزء من اثني عشر جزءاً من اعتمادات السنة السابقة وتجبى الموارد وفقاً للقوانين النافذة في نهاية السنة المالية السابقة.

المادة (141) 1 . لا يجوز للحكومة أن تتجاوز الحد الأعلى المقدر لكل إدارة عامة ولا يجوز أن يتضمن قانون الموازنة نصاً يسمح للحكومة بهذا التجاوز.

2 . لا يجوز فتح اعتمادات جديدة أو إضافية أو منقولة إلا بقانون.

المادة (142) تعرض الحسابات النهائية للسنة المالية على مجلس في مدة لا تتجاوز عامين منذ انتهاء هذه السنة ويتم قطع الحسابات بقانون.

المادة (143) 1 . إنما تفرض الضريبة لأجل المنفعة العامة.

2 . تحدد الضريبة بالنقد، ولا يجوز أن يتضمن القانون فرض ضريبة عينية إلا في حالات استثنائية.

المادة (144) 1 . لا يجوز إحداث ضريبة أو تعديلها أو إلغاؤها إلا بقانون.

2 . لا يجوز إعفاء أحد من تأدية الضريبة أو جزء منها إلا في الأحوال المبينة في القانون.

3 . لا يجوز تكليف أحد بتأدية الضريبة إلا بالطريقة المعينة في القانون.

المادة (145) 1 . لا يجوز عقد قرض عام أو خاص إلا بقانون، يعين شروطه وفائدته وطرق إيفائه.

2 . لا يجوز للدولة أن تقرض أو تكفل إلا بقانون.

3 . يحدد القانون أصول عقد التعهدات والالتزامات التي يترتب عليها إنفاق من خزينة الدولة.

المادة (146) لا يجوز منح احتكار أو امتياز باستثمار شيء من ثروة البلد الطبيعية أو استغلال مصلحة عامة إلا بقانون ولمدة محدودة.

المادة (147) 1 . يدقق ديوان المحاسبات نيابة عن مجلس النواب في حسابات الدولة، ويقدم إليه تقريراً عاماً يتضمن آراءه وملحوظاته وبيان المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها.

2 . ينتخب مجلس النواب أعضاء ديوان المحاسبات بأكثرية الحاضرين المطلقة، فإن لم تحصل يعاد الانتخاب ويكتفى بالأكثرية النسبية، ويكون الانتخاب من قائمة ينظمها مكتب المجلس تتضمن ضعف العدد المطلوب انتخابه.

3 . يرتبط ديوان المحاسبات بمجلس النواب رأساً.

4 . يحدد بقانون يعد مشروعه مكتب المجلس ملاك ديوان المحاسبات واختصاص أعضائه وحصانتهم وطريقة الرقابة على المعاملات.

5 . موازنة ديوان المحاسبات جزء من موازنة مجلس النواب.

المادة (148) لمجلس النواب أن يكلف ديوان المحاسبات كل تحقيق أو دراسات تتعلق بالموارد والنفقات أو بإدارة الخزينة.

المادة (149) يجب على الحكومة أن تتقدم إلى مجلس النواب ببيان عن حالة الدولة المالية مرة فأكثر في كل سنة.

المادة (150) يحدد نظام النقد بقانون.

الفصل الثامن

الشؤون الاقتصادية

المادة (151) تشرف الدولة على الاقتصاد الوطني وتنظيمه لتحقق للشعب مستوى لائقاً من المعيشة، باستثمار الأرض وتقدم الصناعة والتجارة وتوفير العمل لجميع المواطنين.

المادة (152) 1 . يحدث في الدولة مجلس اقتصادي دائم، مهمته اقتراح الخطط والمناهج الاقتصادية لتنمية قابليات الوطن في مختلف النواحي الاقتصادية.

2 . يقدم المجلس تقاريره ونتائج أعماله إلى الحكومة ومجلس النواب.

3 . يحدد بقانون عدد أعضاء المجلس الاقتصادي. وطريقة انتقائهم على وجه يكفل تحقيق الغاية المتوخاة منه.

المادة (153) يجوز إحداث مؤسسات تتمتع باستقلال مالي وإداري، لتنفيذ مشروعات معينة وإدارتها، ويكون ذلك بقانون يحدد عدد أعضائها وطريقة انتقائهم والإشراف عليها.

المادة (154) الأموال التي تنفقها الدولة على مشروعات الري وتحسين الأراضي تستوفيها من الذين يستفيدون منها في مدة تتفق مع قدرتهم يحددها القانون.

الفصل التاسع

تعديل الدستور

المادة (155) 1 . لرئيس الجمهورية بموافقة مجلس الوزراء والنواب طلب تعديل مادة أو أكثر من مواد الدستور، على أن يتم ذلك وفقاً للشروط الآتية:

أ . يجب أن يذكر في طلب التعديل المواد المطلوب تعديلها والسبب الداعي إليه.

ب . إذا كان الطلب مقدماً من النواب يجب أن يوقعه الثلث فأكثر من مجموعهم.

ج . يناقش المجلس طلب التعديل ثم يصوت عليه بأكثرية مجموع أعضائه المطلقة، فإذا رفض اعتبر الرفض نهائياً ولا يجوز إعادة طلب تعديل المواد ذاتها قبل مرور سنة.

د . إذا وافقت على التعديل أكثرية مجموع النواب المطلقة اعتبر ذلك رغبة في التعديل.

هـ. يتناقش المجلس بعد ستة أشهر من إقراره رغبة التعديل في المواد المراد تعديلها، فإذا وافق ثلث مجموع أعضائه على التعديل أدخل في صلب الدستور وأصبح نافذاً.

2 . ويجب على النواب إعادة القسم على الدستور المعدل خلال أسبوعين منذ إقراره.

الفصل العاشر

أحكام انتقالية

المادة (156) لا يجوز تعديل هذا الدستور قبل مرور سنتين منذ تنفيذه.

المادة (157) يجب أن يصدر قانون مسؤولية رئيس الجمهورية والوزراء وأصول محاكمتهم، خلال ستة أشهر منذ تنفيذ هذا الدستور.

المادة (158) 1 . تعمل الحكومة على تحضير البدو.

2 . يوضع قانون خاص يرعى التقاليد البدوية بين البدو الرحل ويحدد العشائر التي تخضع لأحكامه ريثما يتم تحضيرهم.

3 . يوضع برنامج على مراحل لضمان تحقيق تحضير البدو ويقر مع اعتماداته بقانون.

4 . يوضع في قانون الانتخاب أحكام مؤقتة خاصة بانتخابات البدو الرحل تراعى فيها أوضاعهم من حيث السجل المدني وكيفية التصويت.

المادة (159) 1 . يجب تعميم التعليم الابتدائي في أنحاء الدولة كافة خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تنفيذ أحكام هذا الدستور.

2 . يوضع لذلك برنامج مفصل على مراحل ويقر مع اعتماداته بقانون.

3 . جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم خلال السنوات المذكورة ملزمة بتنفيذ البرنامج الموضوع لبلوغ هذه الغاية.

المادة (160) 1 . يجب القضاء على الأمية في البلاد خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تنفيذ أحكام هذا الدستور.

2 . يوضع لذلك برنامج مفصل ويقر مع اعتماداته بقانون.

3 . جميع الحكومات المتعاقبة على الحكم خلال السنوات المذكورة ملزمة بتنفيذ البرنامج الموضوع لبلوغ هذه الغاية.

المادة (161) خلال سنتين منذ تنفيذ هذا الدستور يجب تنظيم السجل المدني وتسجيل المواطنين كافة.

المادة (162) 1 . بعد إقرار هذا الدستور ينتخب مجلس النواب من فوره لجنة خاصة من أعضائه تستعين بعدد كاف من المختصين والخبراء لتقديم اقتراحات القوانين اللازمة للتوفيق بين التشريع القائم وأحكام هذا الدستور.

2 . يجب على اللجنة ومجلس النواب إنجاز هذه المهمة خلاله سنتين منذ تنفيذ هذا الدستور.

المادة (163) إن التشريع القائم المخالف لأحكام هذا الدستور يبقى نافذاً مؤقتاً إلى أن يعدل بما يوافق أحكام الدستور.

المادة (164) 1 . تنتهي الصفة التأسيسية للجمعية الحاضرة فور إقرار هذا الدستور، وتصبح مجلس نواب يمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا الدستور. ويعتبر بدء ولايته اليوم الأول من كانون الأول 1949 .

2 . ويستمر مكتب الجمعية التأسيسية في عمله إلى أن تجري انتخابات المكتب المنصوص عنها في المادة 53 من الدستور.

المادة (165) لتأليف المحكمة العليا أول مرة يقدم رئيس الجمهورية قائمة بأسماء من يرشحهم لعضويتها وفقاً للمادة 116 خلال أربعة أشهر منذ انتخابه.

المادة (166) يعتبر هذا الدستور نافذاً من حين إقراره، وينشره رئيس الجمعية التأسيسية.

دمشق في 23 ذو القعدة 1369 و5 أيلول 1950

رئيس الجمعية التأسيسية

رشدي كيخيا

52 ـ

انتخاب رئيس الدولة

السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية

في 7 /أيلول (سبتمبر)/ 1950

عندما تحولت الجمعية التأسيسية بعد إقرار الدستور إلى (مجلس نيابي)

وفي 8 / أيلول (سبتمبر) / 1950 كلف الرئيس هاشم الأتاسي د. ناظم القدسي تشكيل وزارة (حكومة جديدة).

ملاحظة:

في 7 / أيلول (سبتمبر) 1950 أطلق سراح اللواء سامي الحناوي وتم الإفراج عن جماعته وسمح لهم بالمغادرة إلى لبنان بموافقة العقيد أديب الشيشكلي.

وتم اغتيال الحناوي في بيروت من قبل السيد أحمد حرشو البرازي انتقاماً لمقتل د. محسن البرازي.

53 ـ

حكومة الدكتور ناظم القدسي

من 8 (سبتمبر) أيلول 1950 لغاية 27 آذار (مارس) 1951

استمرت 6 أشهر و19 يوماً

وقد تشكلت من:

1 . دولة الدكتور ناظم القدسي	للرئاسة ووزارة الخارجية
2 . دولة السيد حسن الحكيم	وزيراً دولة
3 . معالي السيد زكي الخطيب	وزيراً للعدلية
4 . معالي السيد هاني السباعي	وزيراً للمعارف
5 . معالي السيد شاكر العاص	وزيراً للمالية
6 . معالي السيد أحمد قنبر	وزيراً للأشغال العامة
7 . معالي الدكتور جورج شلهوب	وزيراً للصحة والإسعاف العام

8. معالي الدكتور فرحان الجندلي	وزيراً للاقتصاد الوطني
9. معالي الزعيم فوزي سلو	وزيراً للدفاع الوطني
10. معالي السيد رشاد برمدا	وزيراً للداخلية
11. معالي السيد علي بوظو	وزيراً للزراعة

صدر عن رئيس الجمهورية

هاشم الأتاسي

ـ 54 ـ

سوريا والحياد العالمي

10 / كانون الثاني (يناير) / 1951

لجنة الطوارئ المشكلة في المجلس النيابي

تعقد اجتماعاً حضرة السادة:

1	فيضي الأتاسي	ممثل حزب الشعب
2	أكرم الحوراني	عميد الحزب العربي الاشتراكي
3	عبد الباقي نظام الدين	رئيس الكتلة الجمهورية
4	عصام المحايري	رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي
5	جلال السيد	ممثل حزب البعث العربي
6	د. مصطفى السباعي	الجبهة الاشتراكية الإسلامية المرشد العام للإخوان المسلمين

تناقش وتدارس المجتمعون على ما يجب أن تتخذه الحكومة من موقف حيال الصراع العالمي القائم بين المعسكرين الشيوعي والرأسمالي.



55 -

السيد مصطفى رام حمداني

ضابط عسكري سوري - رئيس الشعبة الثانية (مخابرات الجيش)

محافظ مميز في حمص خلال الوحدة وبعدها في حماه

كتب في مذكراته عن:

محاولة لاغتيال العقيد أديب الشيشكلي

في ليلة 11 /12 / تشرين الأول (أكتوبر) 1950 بينما كان العقيد أديب الشيشكلي يغادر قصر الملوكي في دمر، فوجئ بكمين مسلح يطلق النار على سيارته، وكان برفقة العقيد أديب الشيشكلي يومئذ الضباط حسين حدّة وغالب شقفة وبكري الزيري، فأصيب الملازم حسين حدة بأربع رصاصات إحداها في عنقه، وأصيب الملازم بكري الزيري برصاصة في فكه، أما الملازم شقفة فكانت جراحه خفيفة ولم يصب العقيد أديب الشيشكلي بأي أذى.

باشرت الشعبة الثانية برئاسة المقدم محمود شطره التحقيق، فتبين لها أن صانعي الكمين هم: حسين توفيق وعبد القادر عامر (كلاهما من التبعية المصرية) وعباس الخرسان (طالب عراقي) وزهير إبراهيم اليوسف (طالب فلسطيني). وكلهم ينتمون إلى منظمة الفداء العربي التي كان مؤسسها جهاد ضاحي (سوري).

اعتقل الدكتور أمين رويحة وأحمد الشراباتي وآخرون بتهمة التخطيط لاغتيال العقيد أديب الشيشكلي، وأحيلوا إلى محكمة عسكرية، وصدرت الأحكام التالية بحقهم:

الإعدام لمنفذي الكمين: حسين توفيق وعبد القادر عامر، وزهير اليوسف وعباس الخرسان.

السجن ثلاث سنوات لكل من جهاد ضاحي وهاني الهندي ونشأت شيخ الأرض. السجن سنتان لأحمد الشراباتي.

السجن سنة واحدة لكل من: بهجت العلبي وعبد الحسيب العلبي، وجودت ضاحي وعبد القادر شرقاوي، وإسماعيل كامل.

وفي تموز من عام 1957 قدم المحكومون بالإعدام عدة طلبات للعفو، ودعت الصحافة المحلية للعفو عنهم وعن الدكتور أمين رويحة، وفعلاً أصدر رئيس الجمهورية القوتلي قرار العفو.

_ 56

عودة الخلاف بين الحكومة والبرلمان المسيطر عليهم (حزب الشعب) والقيادة العسكرية برئاسة العقيد أديب الشيشكلي مما أثار أزمة وزارة (حكومة) كاد فيها الرئيس هاشم الأتاسي رئيس الجمهورية أن يقدم استقالته والعودة إلى حمص

وتحت ضغط وإلحاح جميع الوطنيين، شعباً ونواباً، والإحساس بالواجب نحو الوطن دفعه، أي رئيس هاشم الأتاسي، للاستمرار بالرئاسة ومحاولة حلّ الأزمة.

استقالت وزارة د. ناظم القدسي في 27 / آذار (مارس) / 1951. فكلّف الرئيس هاشم الأتاسي السيد خالد العظم بتأليف وزارة جديدة؛ وكان شخصية مستقلّة وذا كفاءة عالية. وعلاقته جيّدة مع العقيد أديب الشيشكلي ومساعديه من الضباط.



_ 57

قيادة الجيش وحزب الشعب و د. ناظم القدسي وتشكيل الحكومة 27 / آذار (مارس) / 1951

[بيان وزارة الدفاع الوطني].

«راجت في المدة الأخيرة شائعات كاذبة رددت أصداءها بعض المصادر والصحف الأجنبية، مؤداها أن السلطات العسكرية في سوريا كانت وراء الأزمة الوزارية الأخيرة، وقد أدت التصريحات الغامضة التي نشرتها الصحف على ألسنة بعض المسؤولين والقائلة إن من المتعذر في الوقت الحاضر إيضاح أسباب الأزمة، إلى اتساع نطاق هذه الشائعات والتكهنات التي لا تتفق ومصلحة البلاد القومية الوطنية التي يحرص عليها الجيش حرصاً شديداً، ولذلك تحذر وزارة الدفاع الوطني الجمهور الكريم من هذه الحبائل التي لا تهدف إلا لتمزيق الوحدة الوطنية وإضعاف المعنويات المرتفعة التي يتمتع بها الشعب السوري المناضل وبث روح التفرقة وعدم الثقة في صفوفه.

وقد لوحظ أن معظم الشائعات التي رجع لها أصحابها ترتكز حول نقطة واحدة، الغاية منها النيل من ثقة المواطنين بجيشهم والسعي إلى فصم الروابط المتينة التي تربطهم به وإضعاف الروح العسكرية التي بدأت تظهر قوية في صفوف الشباب المثقف الواعي واتهام الناس بأن النهضة المباركة التي ظهرت مؤخراً في الميدان العسكري انما هي مستوحاة من دولة أجنبية معينة يحرص الجيش على عدم إغضابها.

فقد قيل: إن الأزمة الوزارية نجمت عن معارضة الجيش مشاريع التأميم الحكومية لأن هذا التأميم يسيء إلى الحكومات التي تتبعها الشركات المؤممة.

وقيل: إنها نجمت عن معارضة الجيش اشتراك سوريا في اتخاذ تدابير حازمة في الجامعة العربية بشأن قضية مراكش للسبب نفسه.

وقيل: إنها نجمت عن تدخل الجيش في سياسة الدولة الخارجية، وسعيه إلى فرض اتجاهات معينة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذ للدفاع عن دول الشرق الأوسط.

وقيل: إنها نجمت عن اتفاقات سرية عقدها المسؤولون في الجيش شفهياً أو خطياً مع بعض المثلين الأجانب.

وقيل أخيراً: انها نجمت عن معارضة الجيش تحقيق بعض المشاريع الداخلية.

إن وزارة الدفاع الوطني تنفي كل هذه الشائعات جملة وتفصيلاً وتعلن صراحة أن الجيش لم يخرج منذ شهر كانون الأول 1950 عن نطاق واجبه العسكري الذي يفرض عليه حماية حدود البلاد وسلامتها واستقلالها وحريتها ونظامها الجمهوري الدستوري، وان كل ما يقال خلافاً لذلك إنما غايته خدمة مآرب ومطامع ليست وطنية ولا عربية، وهو يطمئن الأمة الكريمة إلى أنه ماض في تحقيق هذا الواجب حتى النهاية، ولا يبخل في هذا السبيل بأية تضحية، معتمداً على ثقة الشعب وعلى تضامنه في الحرص على استقلال البلاد وعلى نظامها الديمقراطي، هذا التضامن الذي كان موضع إعجاب العالم بأسره.



58 ـ

تشكيل لجنة رباعية

من المجلس النيابي مؤلفة من السادة

1	الشيخ د. مصطفى السباعي	عميد الكتلة الاشتراكية الاسلامية (المرشد العام للإخوان المسلمين)
2	المحامي أكرم الحوراني	عميد الحزب العربي الاشتراكي
3	د. عبد الوهاب حومد	من قيادة حزب الشعب
4	الأستاذ جلال السيد	من قيادة حزب البعث العربي

للوساطة مع حزب الشعب والعمل على تأليف حكومة ائتلافية تكون على مستوى الأحداث، وقد أخفقت هذه اللجنة في مهمتها نظراً لموقف حزب الشعب الذي ظهر بأن غايته كانت استمرار الأزمة وعرقلة تشكيل حكومة ائتلافية، ولذلك صرح ناطق بلسان كتلة الجمهوريين الأحرار بأنه في حال استمرار حزب الشعب في تعنته

وتصلبه فإن الكتلة لا ترى بداً من ترشيح خالد العظم لتشكيل الوزارة.

وهكذا كان إذ تم تكليف السيد خالد العظم تشكيل الحكومة (الوزارة) (تشكيلها موجود لاحقاً).

59 ـ

حكومة السيد خالد العظم

من 27 آذار (مارس) 1951 ـ 9 آب (أغسطس) 1951

استمرت 4 أشهر و13 يوماً

وقد تشكلت من:

1 . صاحب الدولة السيد خالد العظم	للرئاسة ووزارة الخارجية
2 . معالي الدكتور سامي كبارة	وزيراً للداخلية
3 . معالي السيد عبد الباقي نظام الدين	وزيراً للزراعة ووكالة وزيراً للعدلية
4 . معالي السيد عبد الرحمن العظم	وزيراً للمالية
5 . معالي الزعيم فوزي سلو	وزيراً للدفاع الوطني
6 . معالي السيد رئيف الملقي	وزيراً للمعارف ووكالة لوزارة الاقتصاد الوطني

7. معالي الدكتور سامي طيارة	وزيراً للصحة والإسعاف العام ووكالة الأشغال لوزارة العامة والمواصلات

صدر عن

رئيس الجمهورية

هاشم الأتاسي

ـ 60 ـ

4 / نيسان (أبريل) / 1951

جلسة المجلس النيابي

حكومة السيد خالد العظم تقدم (البيان الوزاري)

جزء من نص طويل

حضرات النواب المحترمين:

1 . قبلت مع إخواني الوزراء أعباء الحكم، تلبية لدعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية وللواجب الوطني، الذي شعرنا به جميعاً، بعد أن مرت على البلاد أزمة طال أمدها، ففي هذه المرحلة الدقيقة التي تجتازها البلاد، وفي هذا المضطرب الدولي الخطير الذي يتخبط فيه العالم والذي يتهدد كيان الأمم، أصبح من واجبنا جميعاً التناصر والتكاتف والسمو عن كل نزعة خاصة أو ضيقة وبذل كل تضحية في سبيل الحفاظ على وحدة الصفوف، ويقيني أنكم تشعرون كلكم كما تشعر الحكومة برهبة الزمن الذي نعيش

فيه ويخطوره المسؤولية التي نتصدى لها وليس للحكم ولا لقبوله معنى إذا لم يعمل على الدعوة إلى الألفة وتعاون الأفراد وحشد القوى في سبيل الوطن وعزته وازدهاره.

وقد بذلت ما في طاقتي من جهد لتأليف وزارة جامعة، وإني إذ سرت في الطريق التي أدت بي إلى أن أكون اليوم على هذا المنبر، فذلك لأني رأيت من الخير لهذا الوطن، بل من الضرورة القصوى، أن تكون في البلاد حكومة تضع حداً لما ساور الأفكار من قلق خلال الازمة الوزارية، وهي ترجو أن تكون باعثة على الثقة والاطمئنان».

«ونحن في سياستنا القومية عاملون على تحقيق الوحدة العربية ومتابعة دراسة الوسائل الموصلة لهذه الغاية السامية بالاشتراك مع سائر الدول العربية.

وإلى أن تحقق هذه الغاية سنثابر على دعم جامعة الدول العربية وتمتين اسسها وتوطيد أواصر التفاهم والتعاون بين أعضائها، ولهذا سنتابع إقرار معاهدة الدفاع المشترك التي أودعتها الحكومة السابقة إلى مجلسكم الكريم حتى إذا تم إبرامها من الدول الموقعة عمدنا إلى تنفيذها تنفيذاً عملياً صحيحاً.

ونعتبر قضية فلسطين قضية قومية توجب على كل عربي ان يوليها بالغ اهتمامه وأن يكرس لها ما يستطيع من جهد وما يملكه من قوى، وسنواصل السعي للوصول إلى حل مشكلة اللاجئين حلاً

يأتلف مع العدل والإنصاف ريثما يعود الحق الأصلي إلى نصابه وصاحبه.

وكذلك سنناصر كل دولة عربية ونكون إلى جانب كل شعب عربي في تحقيق أهدافه وأمانيه القومية ونتعاون تعاوناً وثيقاً مع الأمم الشرقية التي تربطنا بها روابط الثقافة والتاريخ.

وتقوم سياستنا الخارجية على المحافظة على صلاتنا الحسنة بالدول الأجنبية وعلى الدفاع عن استقلالنا وسلامة بلادنا بكل ما لدينا من قوى ورد كل معتد على أراضينا واتخاذ الاحتياطات اللازمة لذلك.

وإن الحكومة لتقف في الازمات العالمية الموقف الذي تمليه مصلحة البلاد العليا فتتشاور مع جميع الدول العربية في هذا الشأن لجعل خطة العرب موحدة، في سبيل تحقيق الأهداف التي من أجلها أقرت مبادئ الأمم المتحدة.

ومهمة الحكومة بهذه القضايا الدرس والاستطلاع حتى إذا لزم الأمر اتخاذ تدبير ما عرض على مجلس النواب للموافقة عليه وسنظل على اتصال دائم مع لجنة الشؤون الخارجية في المجلس لاطلاعها على سير الحوادث والمذاكرة مع أعضائها بما تراه الحكومة في جميع هذه القضايا».

وتهدف سياستنا الداخلية إلى تعزيز جيش البلاد وتزويده بأحسن وسائل الدفاع والمحافظة على الروح العالية في أفراده ليقوم بالمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقه في الدفاع عن حدود الوطن وسلامته وستدعو الحكومة جميع المواطنين للمساهمة في تجهيزه وتأمين حاجاته.

وترى الحكومة أن الإصلاح الداخلي الصحيح يقوم على دعم القيم الاخلاقية والتقيد بإخلاص تام بالنظم الديمقراطية الصحيحة في تحقيق المساواة بين المواطنين واحترام الحريات كاملة في حدود القانون حتى تتمثل مبادىء الدستور في حياة الأفراد والجماعات وتدخل في العادات والأعراف.

بهذا المفهوم ستعمل الحكومة على فرض حرمة القانون وتقوية الجهاز الإداري ملتزمة في جميع شؤونها وأعمالها الحياد ونزاهة القصد، جاعلة العدالة أساساً للحكم والكفاءة والاستقامة وحدهما مقياساً للتقدير، مؤثرة مصلحة الأمة أياً كان فرداً أم جماعة».

61 _

29 / نيسان (أبريل)/ 1951

تعيين العقيد أديب الشيشكلي

رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش والقوى المسلحة

62 ـ

لقاء مع رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي في عام 1951 حيث قام العقيد أديب الشيشكلي على رأس وفد من كبار الضباط النافذين والمسيطرين فعلياً على الجيش والقوى المسلحة وقدموا للرئيس الأتاسي مطالب تتجاوز دستورياً صلاحيّاتهم، فغضب ورفع عصاه في وجه العقيد أديب الشيشكلي وقال له:

«أعرف والدك منذ زمن طويل، كان رجلاً صالحاً وعليه التشبّه به، لا أقبل منك ومن زملائك هذا التجاوز. انصرف من وجهي حالاً».

وأنهى اللقاء معه ومع رفاقه الضبّاط المسيطرين على الجيش والأجهزة الأمنية، ولم يجرؤ أحد منهم على الردّ عليه بسبب هيبته الشخصية وتاريخه الوطني الكبير، مع أنّه لم يكن يملك أيّة قوّة مادية.

وكلّف أخيراً حسن الحكيم تأليف الوزارة. كان السيد حسن الحكيم شخصاً حيادياً غير حزبي، يتمتع بثقة أغلبية القوى السياسية.

63 _

6 / آب (أغسطس) / 1951

السيد خالد شاتيلا

الأمين العام لرئاسة الجمهورية يبلغ هاتفياً د. معروف الدواليبي رئيس مجلس النواب باعتذار السيد فارس الخوري عن تشكيل الوزارة (الحكومة)

64 _

وفد نيابي يقابل رئيس الجمهورية مؤلف من السادة:

د. مصطفى السباعي
زكي الخطيب
أكرم الحوراني
عصام المحايري
جلال السيد
عبد الحميد الدويدري

وتفاجأ الوفد النيابي أن رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي قد كلّف السيد حسن الحكيم بتشكيل الوزارة (الحكومة).

ـ 65

العقيد أديب الشيشكلي

رئيس هيئة الأركان العامة
يزور المملكة العربية السعودية
6 / آب (أغسطس) / 1951

في يوم 6 آب 1951 سافر العقيد أديب الشيشكلي فجأة إلى السعودية، دون أن يصطحب معه أحداً، فقابل الملك عبد العزيز آل سعود، وعقد اجتماعاً مع الأمير فيصل، قبيل سفر الأمير فيصل إلى بريطانيا، ثم عاد إلى دمشق بتاريخ 8 آب.

وقد عرف فيما بعد أن السكرتير الثاني في السفارة السعودية بدمشق، عبد الفتاح ياسين قريب الشيخ يوسف ياسين وكيل وزارة الخارجية السعودية والذي كانت له صلات واسعة بالأحزاب والسياسيين وضباط الجيش والذي لعب دوراً خطيراً في سوريا، قد أبلغ العقيد الشيشكلي بتكليف من الملك عبد العزيز بضرورة زيارته للسعودية لإجراء مباحثات مع الأمير فيصل وزير الخارجية قبل رحلته (أي الأمير فيصل) إلى لندن.

تصريح العقيد الشيشكلي

«كانت رحلتي مكملة للرحلة السابقة (التي أجتمع فيها إلى الأمير فيصل في القاهرة) فقد بحثت في القرض الذي عقدته سوريا مع المملكة السعودية بقصد تدعيم الجيش وتسليحه، وقد قدمت مصر مشكورة سرباً من طائرات (ماكي) التي نقوم الآن بتسليحها، كما وافقت على الإفراج عن المعدات الحربية التي اشتريناها من السوق المصرية، وقال إنه بحث مع العاهل السعودي قضية ضم الأردن للعراق، وأوضح له أن مستقبل الأردن يهم سوريا والمملكة السعودية، وأن من رأيه أن مصير الأردن لا يمكن أن يقرره إلا شعب الأردن نفسه باستفتاء حرّ يجري بعيداً عن تأثير الضباط البريطانيين.

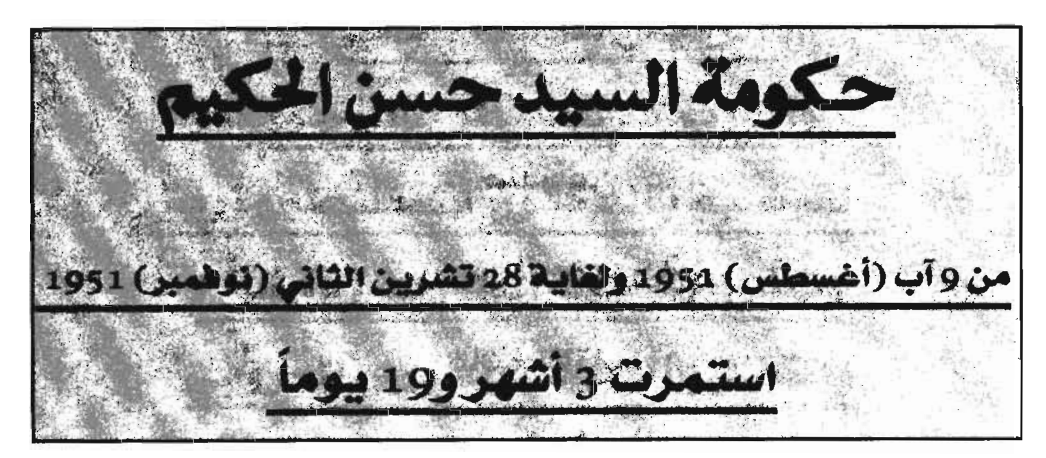
ثم رحب بانضمام الأردن إلى سوريا الأم شريطة أن تتحرر من معاهدتها وأضاف قائلاً: إنه يرحب أيضاً بانضمام العراق يوم يتحرر بأي شكل من الأشكال، ونفى الشيشكلي تدخل الجيش بالسياسة وقال: نحن لا نطمح لشيء سوى استقرار الأمور في هذا الوطن العزيز والمحافظة على النظام الجمهوري والحياة النيابية الديموقراطية.

ورد على سؤال حول انتشار الشيوعية قائلاً: ليست سوريا مرتعاً صالحاً للشيوعيين فليس لدينا نظام إقطاعي بمعنى الكلمة،

والشيوعيون القلائل ليسوا سوى متعطلين.. والعمال والفلاحون عندنا يتقاضون أجوراً طيبة، ولا ضير أن يكون في سوريا حزب شيوعي منظم على أن يكون حزباً وطنياً ذا أهداف محلية لا أن يكون على صلة بدولة أجنبية ويجب ألا ينسى الغربيون أن لديهم أحزاباً منظمة خطيرة تضم ملايين الشيوعيين».



ـ 66



حكومة السيد حسن الحكيم

من 9 آب (أغسطس) 1951 ولغاية 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1951

استمرت 3 أشهر و19 يوماً

وقد تشكلت من:

1 ـ دولة السيد حسن الحكيم	للرئاسة ووزيراً للمالية
2 ـ معالي السيد فيضي الأتاسي	وزيراً للخارجية
3 ـ معالي السيد فتح الله آسيون	وزيراً للصحة والإسعاف العام
4 ـ معالي السيد شاكر العاص	وزيراً للاقتصاد الوطني ووكالة وزيراً للزراعة
5 ـ معالي الزعيم فوزي سلو	وزيراً للدفاع الوطني
6 ـ معالي السيد رشاد برمدا	وزيراً للداخلية
7 ـ معالي السيد حامد الخوجة	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات

8 ـ معالي السيد عبد الوهاب حومد	وزيراً للمعارف
9 ـ معالي السيد عبد العزيز حسن بك	وزيراً للعدل

في 12 / 8 / 1951 عيّن السيد محمد المبارك وزيراً للزراعة.

صدر عن

رئيس الجمهورية

هاشم الأتاسي

_67

الرئيس هاشم الأتاسي[1]
والوزير د. عبد الوهاب حومد
والتوصية بالدكتور قسطنطين زريق
رئيس الجامعة السورية (دمشق)
والتفكير الوطني السوري العروبي

عند أول اجتماع للوزارة (حكومة حسن الحكيم)، طلب الرئيس هاشم الأتاسي من الدكتور عبد الوهاب حومد وزير المعارف (كانت تجمع التربية والتعليم والتعليم العالي) البقاء قليلاً بعد انتهاء الجلسة الرسمية، حيث اجتمع معه منفرداً وأوصاه الاهتمام برئيس الجامعة السورية وقتئذ (الدكتور قسطنطين زريق)، كونه داعية قومياً عربياً كبيراً وذا فكر علمي واسع، لكنّه غير متعوّد على الحرتقات والمناورات السياسية؛ وقد خاف عليه من مضايقة بعض

1 المصدر: كتاب الأستاذ رضوان الأتاسي مؤلف كتاب هاشم الأتاسي (حياته وعصره).

الوزراء المحسوبين على الجبهة الإسلامية (بالرغم من تمسّك هاشم الأتاسي الشديد بدينه الإسلام وجميع شعائره وفروضه).
روى هذا الدكتور عبد الوهاب حومد قبل وفاته للمهندس محمد رضوان الأتاسي.

- 68

الصراع المستمر والمحتدم بين المؤسسات الدستورية المدنية (رئاسة الجمهورية) + (مجلس النواب) + مجلس الوزراء (الحكومة)

استقال السيد رشاد برمدا وزير الداخلية، فقد وضع مشروعاً لربط الدرك بوزارة الداخلية بعد فصله عن وزارة الدفاع، الأمر الذي عارضه وزير الدفاع فوزي سلو، ومن خلفه العقيد الشيشكلي والضبّاط المسيطرين على قيادة الجيش وإداراته وتشكيلاته.

ثم استقال وزير الزراعة د. محمد المبارك. واحتدم الخلاف بين رئيس الوزارة السيد حسن الحكيم ووزير الخارجية السيد فيصل الأتاسي والمجلس النيابي إثر ازدياد سيطرة بعض كبار ضبّاط الجيش على الحكومة وتماديهم في تدخّلهم وتصرّفاتهم الرعناء، كسفر العقيد أديب الشيشكلي إلى السعودية ومقابلته للملك عبد العزيز آل سعود دون إذن أو تكليف من الحكومة، وقرّر مواجهة العقيد أديب الشيشكلي، فقدم السيد حسن الحكيم رئيس الحكومة استقالة (وزارته) في 10 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1951.

ـ 69

8 /تشرين الأول (أكتوبر) / 1951

رئيس وزراء مصر السيد مصطفى النحاس

يعلن

إلغاء معاهدة (1936) مع بريطانيا فلاقى هذا العمل الوطني تأييداً شعبياً واسعاً في سوريا عموماً.

70 ـ

9 /تشرين الأول (أكتوبر)/ 1951

ووافق المجلس النيابي (البرلمان) على إرسال برقية التأييد التي وضعتها لجنة الشؤون الخارجية للنحاس في مصر.

(نص البرقية)

«إن مجلس النواب السوري يعلن تأييده المطلق للقرار التاريخي الذي اتخذته حكومة الشقيقة الكبرى مصر استجابة لإرادة الشعب المصري بإلغاء معاهدة **1936** التي تتنافى وأهداف العرب في الاستقلال والوحدة والحرية، وإن الشعب السوري الذي يؤمن بأن البلاد العربية وحدة لا تتجزأ ليعتبر قضية مصر قضيته، وأهداف مصر أهدافه، وإنه ليعلن بلسان ممثليه أنه صف واحد مستعد لكل تضحية مادية ومعنوية في تأييد الشعب المصري الشقيق والسير معه قدماً إلى تحقيق الأهداف القومية المشتركة، وإنه ليضرع إلى لله أن يوفق مصر والبلاد العربية لما تتطلع إليه من حياة حرة كريمة».

71 _

11 / تشرين الأول (أكتوبر) / 1951

المجلس النيابي السوري يتلقى برقية جوابية من السادة: وكيل مجلس الشيوخ المصري

ومن رئيس مجلس النواب المصري عبد السلام فهمي جمعة

72 _

برقية شكر من رئيس وزراء مصر

السيد مصطفى النحاس

(نص البرقية)

«أبعث إليكم بأصدق الشكر والتقدير والعرفان لموقفكم ومجلس النواب الموقر والشعب السوري المجيد بجانب مصر تؤيدون قضيتها وتباركون موقفها الحازم في وجه الاستعمار الغاشم والعدوان على حريتها ووحدتها مع شطرها الثاني، وإن قضية العروبة لواحدة، وهي حقاً جزء لا يتجزأ. ولن نعبأ بالتضحيات مهما غلت في سبيل الحرية التي أوقفنا أنفسنا للذود عنها وسنمضي في طريقنا. وأرجو الله أن يوفقنا وأن يظللنا بنصر من عنده حتى نظفر بمكاننا اللائق بنا بين الأمم».

73 _

22 / تشرين الأول (أكتوبر) / 1951

برقية شكر للموقف السوري من السيد محمد صلاح الدين وزير الخارجية المصري.



ـ 74 ـ

10 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1951

استقالة رئيس الوزارة (الحكومة)

السيد حسن الحكيم

ع/ط بيان (خطاب) من الإذاعة السورية في دمشق

«إن من واجبي أن أجنّب بلادي مواطن الخطر، وأن أسلك فيها الطريق التي أعتقد أنها أضمن لسلامتها ومستقبلها، فأين هي هذه الطريق يا ترى؟.. إن الحكومات المؤسسة للقيادة العليا الحليفة للشرق الأوسط ترى أن الدفاع عن هذا الشرق أمر حيوي للأمم الديمقراطية. ومن أجل ذلك دعت شقيقتنا الكبرى مصر إلى الاشتراك في هذه القيادة كعضو مؤسس، وعلى قدم المساواة والمشاركة مع الأعضاء المؤسسين الآخرين وهم الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وتركيا، وهذا التكليف لا يفسر في نظري إلا أنه ثقة من هذه الدول بمصر. وأن دخول البلاد العربية في الحلف معناه

إنهاء المعاهدات الأجنبية مع مصر والعراق وشرق الأردن وإنهاء الاحتلال الناشئ عنها واستبدال هذه المعاهدات بمشروع الدفاع المشترك.. وأن من حقنا على مصر ألا تنفرد برفض مقترحات الدول الحليفة بشأن الدفاع المشترك.. هذا وبما أن الكونغرس وافق على برنامج المساعدة الاقتصادية والعسكرية المتبادلة للدول الحرة التي ترغب في التعاون مع الأمم الديمقراطية فإني شخصياً أرى ذلك فرصة مناسبة لاستفادة البلاد العربية، فرصة من شأنها أن تقوّينا عسكرياً واقتصادياً ونزيل بذلك مخاوفنا من اليهود الغادرين... وفي اعتقادي أن هذه الفرصة ستساعد في الوقت نفسه على حل قضية فلسطين حلاً عادلاً منصفاً إن سلكنا في مفاوضاتنا الطريق القويم...».

75 ـ

(تصريح)

العقيد أديب الشيشكلي

وفق جريدة (النصر) الدمشقية في 31 / 11 / 1951

«نحن لسنا انعزاليين، وأنا ورفاقي العقداء ومن يؤيدنا من رجال السياسة مستعدون لبذل دمائنا في سبيل وحدة الأقطار العربية على أن تكون وحدة صحيحة قائمة على التحرر من الاستعمار والصهيونية وتقارب مستوى الشعوب التي ستشترك فيها، إن فكرة الاتحاد بعد أن اصطدمت بحرص الشعب السوري على عدم الارتباط بأي قيد من القيود الاستعمارية التي طالما ناضل للتحرر منها، قد أخذت شكلاً لا ينظر القائلون به لا إلى مصلحة سوريا ولا إلى مصلحة العراق نفسه، وكل ما يهمهم منه تحقيق رغبات بعض أصحاب المطامع وأن النظام الجمهوري هو النظام التقدمي الذي يكفل تمثيل إرادة الشعب».

76

تأييد الموقف الاستقلالي التحرري لمصر

14 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1951

تم تنفيذ إضراب عام في سوريا وبعض البلدان العربية وتم في دمشق عقد اجتماع في ساحة مسجد (التكية السليمانية) حضره رؤساء الأحزاب والنواب والسياسيون السادة:

رشدي الكيخيا	حامد الخوجة
أكرم الحوراني	هاني السباعي
د. ناظم القدسي	جلال السيد
زكي الخطيب	د. مصطفى السباعي
د. معروف الدواليبي	د. عبد الوهاب حومد
أسعد سلهب	عصام المحايري
علي بوظو	شاكر العاص
عبد القادر الميداني	لطيف غنيمة

إحسان الحصني	صلاح البيطار
عبد الله تامر	

وقيادات نقابات الأطباء والمحامون والصحافة والمحررون والطلاب وجماهير الشيوعيين والاشتراكيين العرب والإخوان المسلمين والبعثيون والقوميون السوريون واللاجئون الفلسطينوين والاتحاد النسائي، وقد سارت هذه المظاهرة الضخمة، التي اشتركت فيها دمشق بأسرها، بانتظام بديع وطافت الشوارع والساحات المحددة لها، وعند وصولها إلى ساحة البرلمان ألقى كلمات كل من السادة:

- د. معروف الدواليبي باسم الأحزاب السياسية والنقابات.
- حسين عزيز (مفوض) سفير مصر في دمشق.

ـ 77

برقية مرسلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة

وإلى:

. السيد فارس الخوري رئيس الوفد السوري في الجمعية العامة للأمم المتحدة

. السيد محمد صلاح الدين وزير خارجية المملكة المصرية

. السيد عبد الرحمن عزام. الأمين العام لجامعة الدول العربية

(نص البرقية)

«في هذا اليوم الذي تراق فيه دماء إخواننا المصريين في نضالهم ضد الاحتلال البريطاني وعدوانه، وتهب فيه سوريا العربية وجميع أنحاء الوطن العربي معلنة تأييدها لمصر في إلغائها المعاهدة المفروضة في ظل الاحتلال ورفضها لمشروع الدفاع المشترك، تعلن أحزاب سوريا وهيئاتها المشتركة في المظاهرة الشعبية الكبرى ما يلي:

أولاً: إن إلغاء مصر لمعاهدة 1936، واتفاقيات السودان التي عقدت في ظل الاحتلال البريطاني، يتفق وأحكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي ينص على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء ويحظر كل اعتداء على استقلالها ووحدة أراضيها.

ثانياً: إن العدوان البريطاني على حياة الشعب المصري وحريته يعرض السلم والأمن الدولي في الشرق الأوسط جميعه إلى الخطر، وهذا ما يفرض على هيئة الأمم إيقاف هذا العدوان الغاشم.

ثالثاً: إن عدم احترام هيئة الأمم لمبادئها التحررية يفقد العرب وجميع الشعوب كل أمل في هذه المؤسسة ويحمل الهيئة مسؤولية انهيارها تحت عوامل الأطماع الاستعمارية ومصادرة حريات الشعوب والاعتداء على سيادتها».

كان يوم 14 تشرين الثاني 1951 يوماً مشهوداً في تاريخ وحدة النضال العربي، فهو اليوم الذي توحدت فيه لأول مرة مواقف الجماهير العربية بالإضراب والمظاهرات في وقت واحد في القاهرة ودمشق وبغداد وعمان والخرطوم وبيروت بل في كل مدينة من مدن هذه الأقطار العربية.

وقد وقع على البرقية السادة:

رشدي الكيخيا	رئيس حزب الشعب
أكرم الحوراني	عميد الحزب العربي الاشتراكي
صلاح البيطار	الأمين العام لحزب البعث العربي
د. مصطفى السباعي	المراقب العام للإخوان المسلمين
عصام المحايري	رئيس الحزب السوري القومي الاجتماعي

ـ78

حكومة الدكتور معروف الدواليبي

من 28 /تشرين الثاني (نوفمبر)/ 1951

ولغاية 1 /كانون الأول (ديسمبر)/ 1951

استمرت 4 أيام

وقد تشكلت من:

1 . الدكتور معروف الدواليبي	للرئاسة والدفاع الوطني
2 . السيد منير العجلاني	وزيراً للعدلية
3 . السيد هاني السباعي	وزيراً للمعارف
4 . السيد أحمد قنبر	وزيراً للداخلية
5 . السيد محمد المبارك	وزيراً للزراعة
6 . السيد شاكر العاص	وزيراً للخارجية

7. السيد عبد الرحمن العظم	وزيراً للمالية
8. السيد علي بوظو	وزيراً للاقتصاد الوطني
9. السيد محمد الشواف	وزيراً للصحة والإسعاف العام
10. السيد جورج شاهين	وزيراً للأشغال العامة والمواصلات

صدر عن رئيس الجمهورية

هاشم الأتاسي

ـ 79

18 / تشرين الثاني (نوفمبر) /1951

تشكيل د. معروف الدواليبي للحكومة (الوزارة) السورية

وتم الاصطدام مع قيادة الجيش ومع بعض قيادات الأحزاب

ـ 80

22 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1951

د. معروف الدواليبي يقدم استقالة حكومته

ـ 81

ذكرنا في قسم لاحق تفاصيل عدم المقدرة على تشكيل وزارة (حكومة) واستلام العسكر للسلطة مباشرة في 29 / 11 / 1951

ـ 82 ـ

قام العقيد أديب الشيشكلي والزعيم فوزي سلو وقيادة الجيش بمنع رئيس الوزراء د. معروف الدواليبي ورئيس مجلس النواب د. ناظم القدسي من القيام بأعمالهم، وشكّل الرئيس هاشم الأتاسي (لجنة الوساطة) بين رئاسة الأركان والحكومة وتألفت هذه اللجنة من النواب السادة:

سعيد إسحق	النائب الأول لرئيس مجلس النواب ونائب الجزيرة (محافظة الحسكة)
د. مصطفى السباعي	المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين
قاسم الهنيدي	نائب محافظة دير الزور

وتمت استقالة حكومة د. معروف الدواليبي.

- 83

تكليف النائب السيد عبد الباقي نظام الدين نائب الجزيرة (القامشلي . محافظة الحسكة) ورئيس الكتلة الجمهورية في البرلمان تشكيل الحكومة.

ونتيجة خلافات متشعبة وعديدة وعقد مستحكمة صعب حلّها تعترض تشكيل الوزارة وعقبات مفتعلة دعت إلى اعتذار النائب السيد عبد الباقي نظام الدين عن تشكيل الحكومة.

ويكتب الأستاذ نصوح بابيل الصحافي السوري وصاحب ورئيس تحرير صحيفة (الأيام) الدمشقية في مذكراته: (صحافة وسياسة.. سوريا في القرن 20) الصادر عن دار رياض الريس . بيروت عن موضوع تكليف السيد عبد الباقي نظام الدين في الصفحة 398 من كتابه:

وفي هذه الأثناء بدت رغبة من الرئيسين، الأتاسي والعظم، وآخرين من النواب في تكليف النائب عبد الباقي نظام الدين الاتصال بالوزيرين المستقيلين ومحاولة إقناعهما بالرجوع عن

الاستقالة والاتصال أيضاً ببعض الكتل والأحزاب في الجمعية التأسيسية في محاولة للتوفيق بينها.

أما اختيار عبد الباقي نظام الدين للقيام بهذه المهمة، فهو يعود لأسباب واعتبارات عديدة، منها أن نظام الدين برلماني عريق، احتل مقعده النيابي أربع مرات لسنوات خلت. فقد فاز بالنيابة عن منطقته ـ القامشلي ـ في انتخابات سنيّ 1943 و1947 و1949 و1954. وبحكم ذلك أصبحت له صداقات كثيرة مع النواب.

ومنها أن نظام الدين شخصية عربية نقية، تحلّى صاحبها بالوطنية والنزاهة والصدق والصراحة، وقد أكسبته هذه المزايا تقدير واحترام الجميع.

ومنها أن نظام الدين رئيس كتلة الأحرار الجمهوريين في الجمعية التأسيسية التي تتألف من (41) نائباً، وأن لهذه الكتلة ثقلها ووزنها البرلماني.

انصرف نظام الدين إلى العمل بكل ما في وسعه لتفريج الأزمة، وإقناع المستقيلين من الوزارة بالعودة عنها، وقد عقد مع الكتلة التي يرأسها عدة اجتماعات، أبدت هذه الكتلة خلالها استعداداً طيباً للمساهمة في تأليف الوزارة الجديدة بعد أن اتضح أن بقاء الوزارة العظمية في الحكم أصبح أمراً متعذراً.

وحمل نظام الدين إلى الرئيسين، الأتاسي والعظم، نتيجة مساعيه وجهوده التي لم تؤد إلى تحقيق الغاية المرجوة، وأعرب للرئيسين عن استقالته من منصبه الوزاري في وزارتي الزراعة والأشغال العامة.

ويعد هذه الاستقالة أصبحت وزارة خالد العظم شبه مشلولة، ما حمل رئيسها وبقية أعضائها على تقديم استقالة الوزارة بكاملها إلى رئيس الدولة الذي طلب منهم الاستمرار في تصريف الأعمال ريثما تشكّل الوزارة الجديدة.

84 _

وتم تكليف النائب السيد حامد الخوجة (نائب الرقة) تشكيل الحكومة، ولكنه فشل واعتذر.

85 _

تم تكليف النائب السيد زكي الخطيب (نائب مدينة دمشق) تشكيل الحكومة، ولكنه ولذات الأسباب فشلت مهمته واعتذر

86 _

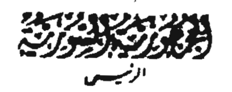
تم تكليف السيد النائب سعيد حيدر (نائب مدينة دمشق) تشكيل الحكومة، وفشل عن التشكيل واعتذر.

87 _

وبموجب الدستور، أصبح السيد سعيد اسحق رئيساً للمجلس النيابي (وكالة)، بعد أن كان نائباً أول للرئيس، وبما أن الدستور ينص على أن يتولى رئيس المجلس النيابي رئاسة الجمهورية بالوكالة فقد أصبح مكلفاً بتسيير أمور رئاسة الجمهورية إلى حين انتخاب رئيس جديد وذلك بسبب تعذر قيام رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الوزارة (الحكومة) القيام بمهامهم.

المستند الدستوري:

دستور 1950 ينص في الفقرة (1) من المادة (88) على أن: يمارس رئيس مجلس النواب صلاحيات رئيس الجمهورية حين لا يمكنه القيام بها.. فقد أصبح السيد سعيد اسحق مكلفاً بهذه المهمة إلى حين انتخاب رئيس جديد كونه النائب الأول لرئيس مجلس النواب.

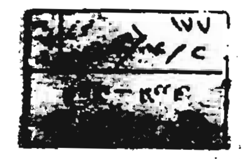


حضرة السيد سعيد اسحق

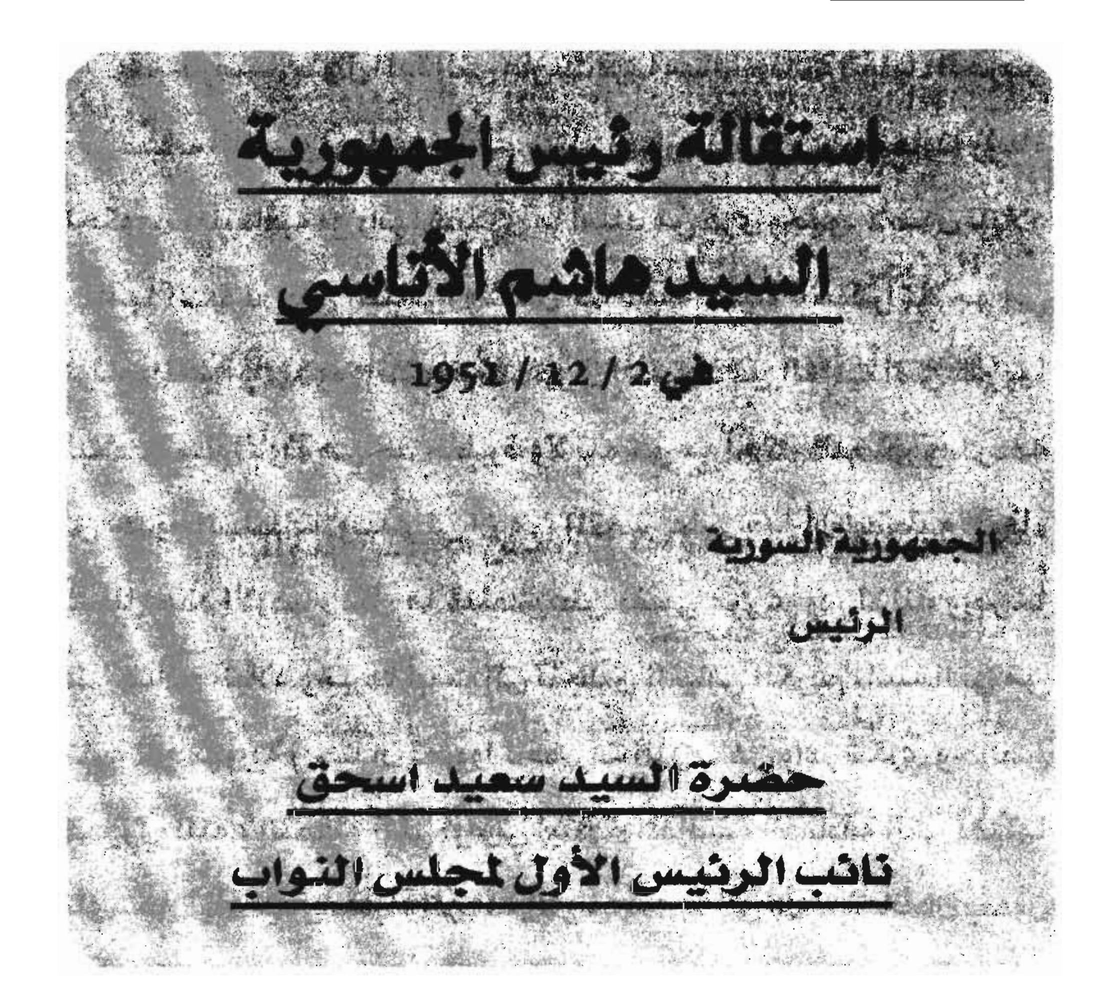
نائب الرئيس الاول لمجلس النواب

تحية طيبة • وبعد فقد عهد الي المجلس النيابي الكريم في الخامس من ايلول ١٩٥٠ بمهام الرئاسة الاولى واضعا ثقته الغالية في شخصي ، لاسير بالوطن في طريق الهناء والرخاء. وقد قبلت في ذلك اليوم حمل اعباء هذا المنصب وتبعاته ، واقسمت امام نواب الامة اليمين الدستورية قاطعا على نفسي العهد بان اقوم بامانة واخلاص بكافة الواجبات التي القاها الدستور على عاتقي • وقد حرصت ـ طوال المدة التي مارست فيها مهام الرئاسة العليا ـ الحرص كله على صيانة الدستور ورعاية احكامه ، وبذلت بمؤازرة نواب الامة ومعاونة رؤساء الحكومات المتعاقبة ووزرائها قصارى ما املك من قوى وجهود لاصون للبلاد نظامها الديموقراطي النيابي ولاكفل لها عيشا هنيئا مستقرا في جو من الوئام والمحبة والهدوء والطمأنينة • غير ان الظروف غير العادية التي تمر بها البلاد في هذه الاونة هي جد خطيرة ولا تتمشى مع احكام الدستور وما رسمه من حدود للسلطات ، ويبدو لي ان من المتعسر علي جدا ان استطيع الوفاء في ظل هذه الاوضاع بكل ما قطعت على نفسي من عهود • لذلك وحرصا على صالح البلاد وخيرها ابعث الى المجلس النيابي الكريم باستقالتي من رئاسة الجمهورية ، راجيا ان تعربوا لحضرات النواب عن وافر شكري وخالص تقديري للثقة الثمينة التي اولوني اياها وللمعاضدة الصادقة التي لقيتها منهم خلال اضطلاعي باعباء الرئاسة الاولى ، ضارعا الى المولى سبحانه ان يصون للبلاد استقلالها وسيادتها وحرياتها ويجنبها الاخطار والمهالك ويحفظ لها عزتها وكرامتها • والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته •

دمشق في ٢ / ١٢ ١٩٥١



88 _


استقالة رئيس الجمهورية

السيد هاشم الأتاسي

في 2 / 12 / 1951

الجمهورية السورية

الرئيس

حضرة السيد سعيد اسحق

نائب الرئيس الأول لمجلس النواب

تحية طيبة. وبعد فقد عهد إليّ المجلس النيابي الكريم في الخامس من أيلول عام 1950 بمهمام الرئاسة الأولى، واضعاً ثقته الغالية في شخصي، لأسير بالوطن في طريق الهناء والرخاء، وقد

قبلت في ذلك اليوم حمل أعباء ذلك المنصب وتبعاته، وأقسمت أمام نواب الأمة اليمين الدستورية قاطعاً على نفسي العهد بأن أقوم بأمانة وإخلاص بكافة الواجبات التي ألقاها الدستور على عاتقي.

وقد حرصت ـ طوال المدة التي مارست فيها مهام الرئاسة العليا ـ الحرص على صيانة الدستور ورعاية أحكامه، وذلك بمؤازرة نواب الأمة، ومعاونة رؤساء الحكومات المتعاقبة ووزرائها قصارى ما أملك من قوى وجهود لأصون للبلاد نظامها الديمقراطي النيابي، ولأكفل لها عيشاً هنيئاً مستقراً في جو من الوئام والمحبة والهدوء والطمأنينة. غير أن الظروف غير العادية التي تمر بها البلاد في هذه الآونة هي جد خطيرة، ولا تتمشى مع أحكام الدستور وما رسمه من حدود السلطات، ويبدو لي أن من المتعسر علي جداً أن أستطيع الوفاء في ظل هذه الأوضاع بكل ما قطعت على نفسي من عهود. لذلك وحرصاً على صالح البلاد وخيرها أبعث إلى المجلس النيابي الكريم باستقالتي من رئاسة الجمهورية راجياً أن تعربوا لحضرات النواب عن وافر شكري وخالص تقديري للثقة الثمينة التي أولوني إياها، والمعاضدة الصادقة التي لقيتها منهم خلال اطلاعي بأعباء الرئاسة الأولى، ضارعاً إلى الله سبحانه أن يصون للبلاد استقلالها وسيادتها وحريتها ويجنبها الأخطار والمهالك ويحفظ لها عزتها وكرامتها والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

دمشق في 2 كانون الأول 1951

هاشم الأتاسي

[معلومات وبطاقات تعريف مختصرة]

- قائد الانقلاب العسكري الثاني في سوريا (الزعيم (اللواء) سامي الحناوي).

- الرئيس هاشم الأتاسي

رئيس الوزارة - رئيس الدولة - رئيس الجمهورية.

- د. ناظم القدسي

رئيس الوزارة (حكومة) - رئيس مجلس النواب.

- السيد رشدي كيخيا

رئيس الجمعية التأسيسية وإصدار الدستور 1950.

- السيد خالد العظم (رئيس الوزارة «حكومة»).

- السيد حسن الحكيم (رئيس الوزارة «الحكومة»).

- د. معروف الدواليبي

رئيس مجلس النواب - رئيس الوزارة (الحكومة).

- العقيد أديب الشيشكلي.



89 -

الزعيم (اللواء) سامي الحناوي

1898 - 1950

من مواليد مدينة (حلب) عام 1898، واسمه الكامل محمد حلمي سامي الحناوي.

تلقى دراسته الأولية في دار المعلمين. وفي عام 1916، كانت السلطنة العثمانية تخوض الحرب ضد الحلفاء، دعي إلى الخدمة العسكرية، ونقل إلى معهد استنبول العسكري. وفي 24 / 7 / 1917 تخرج برتبة مرشح ضابط، وسيق إلى جبهة القفقاس، وبعد انهيار الجبهة الروسية على الحدود التركية، أرسل إلى جبهة فلسطين.

وهناك انضم إلى الضباط العرب الذين التحقوا لجيش الشريف فيصل.

وفي العهد الفيصلي أرسل إلى معهد العربي في دمشق ليتابع دراسته العسكرية وفي 18 / 9 / 1919، تخرج برتبة ملازم ثان في الجيش العربي.

بعد أن احتلت القوات الفرنسية سورية انضم إلى سلك الدرك في لواء إسكندرون، ثم انضم في عام 1928 إلى (جيش الشرق) المختلط الذي كان تحت القيادة الفرنسية.

ورقي في هذا الجيش المختلط إلى رتبة كابتن (نقيب)، ثم انضم بعدئذ إلى القوات الوطنية قبل الجلاء عن سورية بأسابيع.

اشترك في معركة فلسطين الأولى، وحصل على رتبة مقدم فعقيد فزعيم (عميد)، ثم قام بانقلابه على حسني الزعيم وأصبح بعدئذ برتبة لواء (جنرال).

لقي مصرعه في بيروت في 30 / 10 / 1950 على يد أحمد حرشو البرازي ابن عم د.محسن البرازي بعد انقلاب الشيشكلي عليه بفترة وجيزة من الزمن.

وجلب جثمانه إلى دمشق ودفن في ترابها.

90 _

الزعيم (اللواء) سامي الحناوي[1]

1898 ـ 1950

ولد في مدينة حلب 1898

أغتيل في مدينة بيروت 1950

ضابط سوري وزعيم ثاني انقلاب عسكري في سورية. ولد في إدلب تخرج من مدرسة دار المعلمين بدمشق عام 1916، دخل المدرسة العسكرية في استانبول فأقام فيها سنة. خاض الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش العثماني، فاشترك في معارك قفقاسيا وفلسطين. ثم دخل المدرسة الحربية بدمشق عام 1918 وتخرج بعد عام برتبة ملازم ثان، وألحق بالدرك الثابت في لواء الإسكندرونة. كان من قادة الجيش السوري في معركة فلسطين عام 1948، فرقي إلى رتبة

1 المصدر: موسوعة السياسة الصادرة عن المؤسسة العربية للدراسات. لبنان.

عقيد. أبرق بتأييد انقلاب حسني الزعيم على شكري القوتلي وأعلن ولاءه، فجعله زعيماً وقائداً للواء الأول. استغل نقمة أعضاء الحزب السوري القومي في الجيش على حسني الزعيم لتسليمه أنطون سعادة إلى لبنان، فقام بانقلاب عليه وكان من أعوانه في انقلابه ثلاثة من جماعة أنطون سعادة، أشدهم حماسة فضل الله أبو منصور وذلك فجر 14 / آب . أغسطس/ 1949 وأقاموا حكومة مدنية يشرف على سياستها عسكريون، في مقدمتهم الحناوي.

لعب فيها عديله الدكتور أسعد طلس (من حلب ومن كبار موظفي وزارة الخارجية حينئذ) دوراً مهماً للاتجاه نحو العراق.

حتى لقد بحث موضوع الاتحاد بين القطرين انتفض عليه أديب الشيشكلي فسجنه مدة، ثم أطلق سراحه فغادر دمشق إلى بيروت حيث ترصده محمد أحمد حرشو البرازي فاغتاله بالرصاص في 30 / تشرين الأول (أكتوبر) 1950 انتقاماً لمحسن البرازي، ونقل جثمانه من بيروت إلى دمشق فدفن فيها.

ـ 91

الرئيس هاشم الأتاسي

1960 ـ 1875

ولد في حمص، وبعض المصادر تقول سنة 1873 ووالده الشيخ خالد (1837 . 1908) مفتي حمص وعضو مجلس المبعوثان (البرلمان العثماني).

ـ درس في معهد (الحكمة) بيروت . لبنان.

ـ 1893 تخرج من المدرسة السلطانية العليا في اسطنبول (تركيا)

ـ عمل «قائمقام» في كل من: بانياس . الحفة . صفد صور . السلط . الكرك . عجلون،

ـ متصرف حماه 1914.

ـ محافظ حمص 1919.

- رئيساً المؤتمر السوري (برلمان الاستقلال لبلاد الشام) 1920.

- رئيس الحكومة 1925.

- رئيس الجمعية التأسيسية عام 1928 حيث وضع الدستور الذي منعت فرنسا صدوره.

- 1928 نفي إلى سجن جزيرة (أرواد).

- 1936 رئيس الكتلة الوطنية ورئيس الوفد السوري لمفاوضات باريس (المعاهدة).

- 1936 تم انتخابه رئيساً للجمهورية.

- رئيساً (الوزارة) في 15 / 8 1949 ثم رئيس الدولة في شهر 12 / 1949.

- رئيس للجمهورية 7 / 9 / 1950.

- لقب «أبو الدستور» لإنجازه القانون الأساسي (الدستور) 1920 وفي عهده أنجز دستور 1950.

- أطلق عليه لقب الشيخ الرئيس.

- اعتزل العمل السياسي وعاد إلى بيته في حمص.

- امتاز بالاستقامة والزهد والإيمان.

- توفي عام 1960 وشاركت وفود من كل المحافظات السورية في تشييعه.

وتحولت الجنازة إلى تظاهرة وطنية.

ـ 92

د. ناظم القدسي

1906 ـ 1998

ولد في حلب عام 1906، تلقى دراسته الثانوية في الجامعة الأميركية في بيروت ومعهد الفرانسيسكان بحلب، ثم نال شهادة الحقوق من الجامعة السورية عام 1926، وفي عام 1929 نال الدكتوراه في الحقوق الدولية العامة والخاصة من جامعة جنيف في سويسرا، وزير الخارجية في حكومة هاشم الأتاسي 14 آب 1949، شكّل حكومته الأولى في 24 كانون الأول 1949، وشكّل حكومته الثانية في 4 حزيران 1950. وحكومته الثالثة في 8 أيلول 1950.

رئيس الجمهورية في 15 كانون الأول 1961 حتى 7 آذار 1963.

أول وزير مفوض (سفير) لسورية في واشنطن عام 1945، نائب حلب في عام 1936 وأمين سر مكتب المجلس النيابي، ونائب عنها عام 1943،

ونائب عام 1947، عضو الجمعية التأسيسية عام 1949، رئيس المجلس النيابي من 1 / 10 / 1951 حتى 2 / 12 / 1951.

نائب عن حلب 1954، رئيس المجلس النيابي

من 14 / 10 / 1954 حتى 13 / 10 / 1957.

رئيس الجمهورية العربية السورية

من 1961 لغاية 8 / 3 / 1963.

توفي عام 1998.

ـ 93 ـ

السيد رشدي كيخيا

1899 ـ 1988

ـ سياسي سوري ـ ولد في حلب 1899 ـ درس في الكلية الإسلامية في بيروت لكنه تركها عام 1913.

ـ شارك في تأسيس الكتلة الوطنية في الثلاثينيات ثم انسحب منها (عضو مجلس الكتلة التأسيسي عام 1932).

ـ رئيس الكتلة الدستورية المعارضة في البرلمان عام 1947.

ـ أعلن عن تأسيس (حزب الشعب) في آب 1948 وترأسه لحين حل الأحزاب عام 1958.

ـ نائب عن حلب في البرلمان عام 1936 وعام 1943 وعام 1947، وفي 12 / 12 / 1949 انتخب رئيساً للجمعية التأسيسية (البرلمان) حتى 1 / 10 / 1950.

وقد صدر الدستور السوري عام 1950 /أيلول/ بتوقيعه، وكان انتخب نائباً عن حلب عام 1949 ثم في عام 1954.

ـ وزيراً للداخلية في حكومة هاشم الأتاسي 14 آب 1949 حتى 14 كانون الأول 1949.

ـ عاش عازباً وكان زاهداً بالمناصب السياسية وجريئاً، رفض رئاسة الحكومة في الخمسينيات كما رفض رئاسة الجمهورية في عهد الانفصال (1961).

ـ استقال من النيابة قبيل الوحدة مع مصر عام 1957 واعتزل العمل السياسي، وعاد ليسكن في بيته في حي الفرافرة بحلب (جانب القلعة).

ـ غادر سوريا إلى لبنان ومنها إلى تركيا ثم استقر في قبرص وأقام في مدينة (ليماسول) في فندق، حيث توفي فيه عام 1988 ودفن في مقبرتها الإسلامية.

ـ 94 ـ

السيد خالد العظم

1965 - 1903

ولد في دمشق وتخرج من معهد الحقوق العربي بدمشق عام 1922، رئيس الغرفة الصناعية في دمشق، في عام 1938 مستشاراً في المجلس البلدي في دمشق، في 5 نيسان 1939 وزير العدلية والخارجية في حكومة نصوحي البخاري، 5 نيسان 1941 شكّل حكومته الأولى، 19 أب 1943 وزير المالية في حكومة سعد الله الجابري، وزير المالية والإعاشة والتموين في حكومة فارس الخوري 14 تشرين الثاني 1944، وزير المالية والدفاع الوطني في حكومة فارس الخوري الثالثة 24 أب 1945، وزير العدلية والاقتصاد الوطني في حكومة سعد الله الجابري 27 نيسان 1946، وفي 16 /كانون الأول/ 1948 شكّل حكومته الثانية، وزير المالية في حكومة هاشم الأتاسي 14 آب 1949، وفي 27 كانون الأول 1949 شكّل حكومته الثالثة، وفي 27 آذار 1951 شكّل حكومته الرابعة،

وفي 13 شباط 1955 وزير الخارجية ووزير الدفاع الوطني بالوكالة في حكومة صبري العسلي الثانية، وفي 31 كانون الأول 1956 وزيراً للدولة ووزيراً للدفاع بالوكالة، وفي ذات الوزارة أضيفت له وزارة المالية وكالة في 18 تشرين الثاني 1957، وفي ذات الوزارة سمي نائباً لرئيس مجلس الوزراء في 8 كانون الأول 1957، وفي 17 أيلول 1962 شكّل حكومته الخامسة ولغاية 1963/3/8.

في نيسان 1947 وزير سوريا المفوض في باريس (سفير) ووزير مفوض في بروكسل (بلجيكا) وبون (ألمانيا) ومدريد (إسبانيا)، نائب عن دمشق في 1943، 1954، 1961، توفي في بيروت ودفن إلى جانب الإمام الأوزاعي جنوب بيروت.

95 -

السيد حسن الحكيم

1886 - 1982

- ولد في دمشق، درس الابتدائية والثانوية في مدارس عثمانية في دمشق ثم تلقى علوماً عالية في الأستانة.

- في العهد الفيصلي كان مفتشاً للمالية

- مدير عام البريد والبرق 1920، المستشار المالي لحكومة شرق الأردن عام 1921.

- مدير البنك العربي في يافا 1931 - 1934، عام 1937.

- مدير الأوقاف الإسلامية في دمشق.

- وزير المعارف في حكومة نصوحي البخاري 5 نيسان 1939.

- في 20 أيلول 1941 شكّل حكومته الأولى.

- وزير دولة في حكومة ناظم القدسي 8 أيلول 1950.

- وفي 9 آب 1951 شكّل حكومته الثانية.

- نائب دمشق في الجمعية التأسيسية عام 1949.

- ترأس اجتماع القادة السياسيين في 1961 لتأييد الانفصال

توفي في دمشق عام 1982 ودفن فيها.

- 96

د. معروف الدواليبي

2004 - 1907

- سياسي سوري. ولد في حلب 1907 ودرس فيها. تخرج من كلية الشريعة بالجامعة السورية عام 1927، ومن كلية الحقوق عام 1935. حصل على الدكتوراه في الحقوق من باريس عام 1941. عمل بالمحاماة في دمشق وأصبح عضواً في الكتلة الوطنية عام 1937. عين أستاذاً في الجامعة السورية بدمشق عام 1947، وانتخب في العام نفسه نائباً عن مدينة حلب. تولى وزارة الاقتصاد بين كانون الأول (ديسمبر) 1949 وحزيران (يونيو) 1950.

- انتخب رئيساً للمجلس النيابي 1951.

- تولى رئاسة الوزارة بعد ذلك لفترة قصيرة قبل انقلاب العقيد أديب الشيشكلي. تولى وزارة الدفاع بعد إطاحة الشيشكلي عام 1954.

ـ تولى رئاسة الوزراء في فترة الانفصال. انتقل إلى السعودية بعد ثورة 8 /آذار (مارس)/ 1963، وعمل مستشاراً سياسياً لحكومتها.

ـ كتب في الشريعة الإسلامية والحقوق، ومن مؤلفاته «الحركة التشريعية في الإسلام» و«مدخل إلى علم أصول الفقه الإسلامي». توفي في السعودية في 15 كانون الثاني (يناير) 2004.

-97-

العقيد أديب الشيشكلي

1909 - 1964

- ولد في حماة، تخرج من تجهيز حماة، ثم نال شهادة المدرسة الزراعية في السلمية ثم التحق بالمدرسة الحربية في دمشق عام 1929 وتخرج فيها ضابطاً. متزوج وعنده أولاد.

- قائد موقع البوكمال من أواخر الثلاثينيات وحتى عام 1941.

- قائد حامية الرقة 1941 - 1945.

- قائد فوج اليرموك الثاني في جيش الإنقاذ في فلسطين عام 1948.

- قائد وحدة المشاة والمدرعات في اللواء الأول 1949، مدير الشرطة والأمن العام نيسان 1949.

- قائد اللواء الأول آب 1949، نائب رئيس الأركان كانون الأول 1949، نيسان 1951 رئيس هيئة الأركان العامة.

ـ نائب رئيس الوزراء ووزير دولة في حكومة الزعيم فوزي سلو 8 /حزيران (يونيو)/ 1952.

ـ رئيساً للجمهورية بالانتخاب المباشر 10 تموز 1953، شكّل الحكومة في 19 تموز(أبريل) 1953، وبقي رئيساً للجمهورية حتى 24/ شباط/ 1954، أغتيل في البرازيل عام 1964.

آراء ومواقف وملاحظات في الانقلاب العسكري الثاني

بقيادة الزعيم سامي الحناوي

14 / آب (أغسطس) 1949

عودة الحياة السياسية والنيابية

وإصدار (دستور دائم) لسوريا

وهي وجهات نظر أصحابها وتعبر عن آرائهم بشكل دقيق وصريح.

ملاحظة:

توخياً للوصول إلى الموثوقية والحقيقة فقد اعتمدنا أخذ عدة توجهات ومن جهات مختلفة الانتماء والمشارب كي نستطيع إيفاء موضوع الكتاب حقّه.



98 _

الأستاذ خالد العظم

النائب والوزير ورئيس الوزراء
والسياسي السوري
كتب في مذكراته (3) أجزاء
عن انقلاب الحناوي وعودة
الحياة الدستورية والسياسية

على أثر انتخاب هاشم الأتاسي لرئاسة الدولة يوم الأربعاء، في 14 كانون الأول 1949، بدأ فخامته مشاوراته لتأليف الحكومة. لجعل الحكومة الجديدة وناظم القدسي وعدنان الأتاسي يعدون العدة لجعل الحكومة الجديدة جسراً تمر فوقه البلاد نحو الاتحاد مع العراق.

وقد أحكموا الحلقة بضمهم اللواء الحناوي إلى صفهم. فعمل هذا الأخير، بالاتفاق مع بعض الضباط القانعين بفكرة الاتحاد، على الإيقاع بالضباط الآخرين المعارضين لها.

وكنت في أثناء ذلك قد ذهبت إلى (الحمة) للاستحمام والتداوي بمياهها المعدنية المفيدة. فبقيت هناك معتزلاً ومبتعداً عن الشؤون العامة، لا يصلني من الأخبار سوى ما تذيعه محطة الإذاعة السورية.

وفي مساء 18 كانون الأول، وردني هاتف من دمشق بأن الرئيس الأتاسي يطلبني للاجتماع به. فقلت في نفسي إنه يريد استشارتي في جملة من يستشير. وأجبت بأني سأحضر المقابلة في الغد.

وامتطيت سيارتي صباحاً وسرت نحو دمشق. وكانت الأمطار التي هطلت ليلاً قد جعلت الطريق بين الحمة و«فيق» عسير العبور.

فغرزت السيارة في الطين ولم نستطع إخراجها. فمرت بنا سيارة جيب تقل ضابطاً، فعرض علي أن يوصلني إلى (فيق) فشكرته وصعدت إلى سيارته. ولما وصلنا استقبلني قائد الموقع وحاول الاتصال بالقنيطرة لجلب سيارة كبيرة تسحب سيارتي من الطين وتوصيلها إلى فيق.

وحاول الاتصال بالقنيطرة لجلب سيارة كبيرة تسحب سيارتي وتوصلها إلى فيق. ولم يوفق في الاتصال بالقنيطرة، فعجب لذلك. وقلنا: خيراً إن شاء الله. فأخبروه بأن اللواء الأول، بقيادة العقيد أديب الشيشكلي، ثار واحتل دمشق والطرق المؤدية إليها، وبأن الحناوي مع بعض الضباط قد اعتقلوا. فقلنا: ها نحن في الانقلاب الثالث. وبعد فترة جاءت سيارتي، فركبتها وتوجهت إلى دمشق. ولما

وصلنا إلى مفرق قطنا، وجدنا الطريق مغلقاً بالحواجز الشائكة. وكان الجنود يرابطون خلف أكياس الرمل، وأمامهم الرشاشات، فتوقفنا. ثم جاءني جندي وسألني عن اسمي فقلت له: «فلان، وزير المالية». فذهب إلى رئيسه ورجع معه. ثم استفسر مني عن وجهة سيري، فقلت: «دمشق». فعاد إلى مركزه في الأركان، ثم لم يلبث أن عاد وسمح لي باستئناف السير إلى دمشق، وكان ممنوعاً على الجميع. ولم يكتف بذلك، بل أرفقني برقيب يسهل علي الوصول إلى المدينة. وما إن وصلت حتى ذهبت إلى القصر الجمهوري، فوجدت الرئيس وحده. فقصّ علي ما جرى، وهو أن الحناوي استدعى رؤساء الألوية وبعض الضباط إلى داره ليلاً، وبحث معهم في بعض الشؤون. وبعد أن خرجوا، أحاطت الدبابات بداره، ثم اعتقل مع من كان هناك من الضباط. ثم روى لي الأتاسي ما دار بينه وبين أعضاء الجمعية التأسيسية بشأن الحكومة، وطلب مني تأليفها. فأجبته بأن الأَوْلى أن يؤلفها رشدي الكيخيا، أو ناظم القدسي، وهما من أقطاب حزب الشعب المسيطر على الجمعية التأسيسية. لكنه أصر على رأيه، فاستمهلته للمشاورة.

وحين وصلت إلى داري جاءني هاتف بأن العقيد أديب الشيشكلي وبعض الضباط يريدون الاجتماع بي، فدعوتهم إلى الحضور. فجاؤوا وأطلعوني على البلاغ الذي أصدروه في غيابي ورووا لي،

بدورهم، كيف قاموا بحركتهم. وقالوا إن الحناوي دعاهم وعرض عليهم قبول فكرة الاتحاد. وكانوا شعروا، قبل ذهابهم إليه، بأنه ينوي اعتقالهم إذا لم يوافقوا على رأيه. فتخلّف بعضهم عن الذهاب، واتخذ التدابير لمهاجمة داره واعتقاله. وما إن خرج بعضهم الآخر، حتى عادوا جميعاً بقوة الدبابات واعتقلوا الحناوي، كما اعتقلوا أسعد طلس والضباط الآخرين.

وأخبرني الشيشكلي ورفاقه أنهم اجتمعوا فيما بينهم وقرروا أن يطلبوا مني تأليف الحكومة، وأنهم سيدعمون الحكومة التي أؤلفها. فقلت لهم إن رئيس الدولة قد عهد إلي بذلك، وإنني سأقوم بالاستشارات اللازمة، رغبة في تأليف حكومة لا تجعل الاتحاد هدفها. فقالوا إنهم لا يطلبون مني سوى ذلك. أما بقية الشؤون فلا دخل لهم فيها أصلاً. فقلت: على بركة الله.

وبدأت أتصل بالأحزاب والكتل. وتكونت لدي قناعة راسخة، هي أن تتألف الحكومة من المنتسبين إلى هذه الجماعات، مع فريق من الحياديين. وعرضت على حزب الشعب أن آخذ منهم أربعة وزراء، يترك أمر اختيارهم لي، على أن أكمل الوزارة بنواب حياديين ومنتسبين إلى أحزاب وكتل أخرى. فطلب الكيخيا أن أسمي له الذين أود اختيارهم من غير حزب الشعب. فذكرت له أكرم الحوراني والأمير حسن الأطرش وعبد الرحمن أو محمود العظم وسامي كبارة،

من الحياديين. فقال إنه يرفض التعاون مع الحوراني والأطرش، ويشترط أن يختار بنفسه الوزراء المنتسبين إلى حزب الشعب. فقلت له: «إذا جاز لك أن تسمي من يمثل حزبك في الوزارة، فليس لك أن تفرض الوزراء الآخرين. وإني، في أية حال، لا أقبل أن يفرض علي وزراء قد أجد صعوبة في تحقيق التفاهم بينهم وبين زملائهم الآخرين في مجلس الوزراء. وإن الظرف دقيق، والبلاد تعاني من الانقلابات العسكرية المتعاقبة، فيجدر بالمدنيين ألا يختلفوا فيما بينهم، وأن يتساهل كل حزب مع الأحزاب الأخرى من أجل الوصول إلى الاستقرار في الحكم». لكن هذه الأقوال لم تجد لدى الكيخيا قبولاً حسناً. إذ إنه كان غاضباً بسبب اعتقال الحناوي ورفاقه، ناقماً على الشيشكلي للبيان الذي أصدره والذي اتهم فيه جماعة من ممتهني السياسة بأنهم أرادوا إضاعة استقلال البلاد. وقد زاد من تصلّب موقفه تكليفي بتأليف الوزارة. ولم يكن قد نسي معارضتي له بشأن الاتحاد. وكان يعتقد أن الحكم لو أسند إلي لعمدت بالتعاون مع الجيش إلى القضاء على أهدافه قضاءً مبرماً. ولما أعيتني الحيلة مع الكيخيا، توجهت في الساعة العاشرة من يوم 21 كانون الأول إلى القصر، وأخبرت الرئيس الأتاسي بما جرى. ثم اعتذرت له عن عدم استطاعتي تأليف حكومة ليس لي، في بدء تكوينها، حرية اختيار أعضائها.

فاستدعى على الأثر السيد فارس الخوري، فاعتذر هو الآخر. ثم استدعى السيد ناظم القدسي وكلّفه بتأليف الوزارة، فبدأ استشاراته، لكنه اصطدم بعقبات عديدة، أهمها رفض الكتل البرلمانية الاشتراك فيها. فاعتذر هو كذلك. لكن حزبه اجتمع بعد ظهر ذلك اليوم وأصر عليه بتأليف الوزارة حتى لا يفلت زمام الأمر من يد الحزب. فعاد القدسي إلى العمل فألّف الوزارة. وفي اليوم التالي دعا وزراءه إلى الاجتماع للبحث في البيان الوزاري. وفي نهاية هذا الاجتماع استدعى القدسي أركان الجيش وأبلغهم تأليف الوزارة، فأظهروا عدم ارتياحهم. فسألهم عما يريدون، فسكتوا. ففسر ذلك بأنهم لا يرغبون في التعاون معه ومع حكومته. فما كان منه إلا أن استدعى الوزراء مرة أخرى وأبلغهم عزمه على الاستقالة. ثم أوعز إلى الإذاعة بنشر خبر استقالة الوزارة فوراً. فأذيع النبأ في الساعة الثالثة والعشرين ليلاً، قبل أن يصل خبرها إلى رئيس الدولة. وهكذا انتهى أمر هذه الوزارة ولم يمض على صدور المرسوم بتعيينها ثلاث وعشرون ساعة. ولم يتمكن أعضاؤها من تسليم وزاراتهم، بسبب عطلة الميلاد. واقتصر عملهم الرسمي على القيام بزيارة وجهاء الطوائف المسيحية مهنئين بالعيد.

وأعيى الأمر رئيس الدولة، فلا هو قادر على تأليف الوزارة من الأشخاص الذين يثق بهم، ولا الكتل البرلمانية تتفق على تأليف الوزارة. فلم يكن منه إلا أن سطر كتاباً إلى المجلس أعلن فيه استقالته

بقوله: «حيث تعذر علي حتى الآن تأليف وزارة منسجمة مع نفسي ومع الجمعية التأسيسية الموقرة، أراني مضطراً للتخلي عن رئاسة الدولة تاركاً للجمعية التأسيسية انتخاب رئيس بدلاً عني».

وكلّف رشدي الكيخيا بإبلاغ هذا الكتاب إلى المجلس. فاضطرب الأعضاء، وخشوا أن تؤدي استقالة الرئيس إلى انحلال الحكم فينتقل إلى العسكريين. فأسرعوا إلى تأليف «لجنة توفيق» قوامها: **فيضي الأتاسي والشيخ مصطفى السباعي وأكرم الحوراني.** فبذل هؤلاء المساعي لدى العسكريين لتذليل العقبات. ثم تم الاتفاق على أن يكون رئيس الوزراء من غير الحزبيين (أو بالأحرى من غير جماعة حزب الشعب الذي قام الانقلاب الثالث ضدهم، ومن غير أعضاء الجمعية التأسيسية). وبعد المداولات العديدة، اتفق الجميع على ترشيحي لرئاسة الوزارة. وجاءني **السباعي والحوراني** يبلغانني ذلك. فأجبتهم بأني أنزل عند هذا الطلب إذا ترك لي أمر اختيار الوزراء من بقية الكتل البرلمانية. ثم اجتمعت الجمعية التأسيسية فأعلن رئيسها أنه تلقى من رئيس الدولة كتاباً يعلن فيه استقالته. فرفضها الأعضاء بالإجماع. وبعد أن تبلغ الرئيس ذلك، استدعاني مساء إلى داره، وطلب مني تأليف الوزارة فوراً. فعرضت عليه أسماء من اخترتهم للتعاون معي، وهم: فيضي الأتاسي وفتح الله اسيون وهاني السباعي ومعروف الدواليبي، من حزب الشعب،

وسامي كبارة وعبد الرحمن العظم من المستقلين، وأكرم الحوراني وعبد الباقي نظام الدين من الكتلة الدستورية، ومحمد المبارك من الإخوان المسلمين. فوافق على الأسماء وطلب إضافة ناظم القدسي، فوافقت. وعند ذلك أمر الرئيس أمينه العام باستدعاء المشار إليهم حالاً. ولما اكتمل عددهم قال الرئيس إن الظرف لا يساعد مطلقاً على استمرار الأزمة الوزارية. ثم طلب إليهم إعلان موافقتهم لكي تصدر المراسيم في تلك الليلة. فوافق الجميع، عدا ناظم القدسي الذي انسحب من الاجتماع. وعندئذ قررنا متابعة الاجتماع، بعد نصف ساعة، في القصر الجمهوري لتوزيع المراكز الوزارية وإصدار المراسيم.

وعندما اجتمعنا في القصر، طلبت من كل واحد من الحاضرين أن يذكر الوزارة التي يرغب في توليها. وكانت وزارة الداخلية مطمح ستة منهم، وطلب فيضي الأتاسي تولي وزارة الخارجية، وطال الأخذ والرد دون تفاهم. فقلت لهم: «أنا أتولى وزارة الخارجية بنفسي، أما الداخلية، فنطلب إلى رئيس الدولة اختيار من يتولاها». وبهذا حسمت التزاحم على تلك الوزارة بطريقة لا تجعل في نفس أحد الراغبين عتباً علي. واجتمعت بالرئيس على انفراد، فاتفقنا على أن نسند وزارة الداخلية إلى الدكتور كبارة. فعدت وبلغتهم ذلك. ثم صدرت المراسيم بتاريخ 27 كانون الأول 1949 على الشكل الآتي:

(موجود تشكيل الحكومة في مكان آخر في متن الكتاب).

وهكذا تمثل حزب الشعب بأربعة وزراء، هم: معروف الدواليبي وفيضي الأتاسي وهاني السباعي وفتح الله اسيون، وتمثلت الكتلة الدستورية بعبد الباقي نظام الدين وأكرم الحوراني، وجماعة الإخوان المسلمين بمحمد المبارك. وتمثل الحياديون بسامي كبارة وعبد الرحمن العظم.

إلا أن حزب الشعب، أو بالأحرى رشدي الكيخيا، لم يستطع معارضة تأليف هذه الوزارة، خوفاً من الانشقاق، لكنه أعلن أن الوزراء المحسوبين عليه يمثلون أنفسهم، وهم لا يلزمون الحزب بتحمل أية مسؤولية.

ووقع أول صدام بيني وبين رشدي الكيخيا، بعد استلامي الحكم، لمناسبة أداء القسم الذي فرضه الدستور المؤقت على رئيس الدولة. ففي 7 كانون الثاني 1950، بينما كنت في غرفة الوزراء في المجلس النيابي أنتظر عقد الجلسة، إذا بجوقة الموسيقى التابعة للدرك تلج مدخل حديقة المجلس وتصطف على جانبيه. فسألت الآذن عن سبب مجيء الجوقة اليوم، فأجاب بأنه لا يدري. فطلبت إليه أن يسأل رئيسها. فعاد وقال إن رئيس الجوقة تلقى أمراً بالحضور لاستقبال رئيس الدولة. فعجبت كيف يأتي رئيس الدولة إلى الجمعية التأسيسية دون علمي. وسألت القصر الجمهوري هاتفياً، فأجابني الأمين العام بأن الرئيس الأتاسي قادم الآن إلى الجمعية

لأداء اليمين الدستورية، وبأنه هو الذي طلب من مدير الأمن العام إرسال الجوقة الموسيقية. فقلت له: «كيف يتم ذلك دون علمي؟ وهل يريد الأتاسي الخروج عن العرف الذي يقضي بأن يسصطحب رئيس الدولة رئيس وزرائه في زياراته وأعماله الرسمية»؟ ثم طلبت إليه تبليغ الرئيس بأني غير راض عن هذا العمل. وكان الوزراء قد وفدوا تباعاً، فسألوني عما إذا كنت عالماً بمجيء الرئيس. وحين أجبتهم بالنفي، عجبوا بدورهم من هذا الشذوذ. وشعرت بأن الأمر لا يخلو من مؤامرة اشترك فيها، أو بالأحرى وضعها، رشدي الكيخيا. فقد عزم على اجتذاب رئيس الدولة وأقصاني عنه. وهكذا صممت على وضع حد لهذا التحدّي وإفهام الجميع بأني لست ممن يرتضون الأمر الواقع والخضوع لما يفرض عليه. وبعد فترة وجيزة، دخل أحدهم غرفة المجلس وأنبأني بأن الرئيس على وشك الوصول. ثم دعاني للاشتراك مع رئيس المجلس في استقباله. فقلت له: «من أرسلك؟» قال: «رئيس المجلس». فقلت له: «قل لرئيسك إن الوزراء لم يخبروا بقدوم رئيس الدولة إلى الجمعية، كما أن جدول أعمال جلسة اليوم لم يذكر أي شيء عن ذلك. وعلى هذا، فهو يستطيع إتمام المراسيم دون حضوري». فجاء رشدي الكيخيا قائلاً: «كيف لا تقبل بالاشتراك في استقبال رئيس الدولة؟» فقلت له: «ما دمت أخذت الأمر على عاتقك ولم تجد ضرورة لإخباري، فأنجز الأمر لوحدك».

وبينما كنا نتناقش، وصل موكب الرئيس. فخف رشدي الكيخيا إلى استقباله، وبقيت في الغرفة مع الوزراء. ودخل الرئيس غرفة الكيخيا، فجاء هذا وطلب إلي الحضور إلى غرفته لمرافقة الرئيس إلى قاعة الاجتماع. ولكني رفضت، وشاركني الوزراء في الاحتجاج على تصرفه وتصرف الرئيس. ودخل الرئيس الأتاسي علينا فجأة، فوقفنا له احتراماً. واقترب مني وقال: «لم أقصد سوءاً بعدم دعوتك إلى الحضور معي. وإني أرجوك الآن أن تدخل معي إلى قاعة المجلس لأقسم اليمين». وكان كلامه أقرب إلى الرجاء منه إلى الأمر.

وأعترف أني شعرت بحرج بالغ. فها أمامي شيخ وقور اعتبر نفسي ولداً من أولاده، تجلّه البلاد قاطبة، وله في خدمتها مساع حميدة، يطلب مني فيما يشبه الاستعطاف أن أرافقه وأسير معه. وفكرت في الأمر بضع ثوان كان فيها الجميع، بمن فيهم الرئيس ورئيس الجمعية التأسيسية والوزراء وعدد غفير من النواب، ينظرون إلي وينتظرون ما أقول. وكنت موزعاً بين عامل الخضوع لهيبة ووقار شيخنا الجليل الأتاسي، وعامل التمسك بحقوق رئاسة الحكومة والوقوف موقفاً حاسماً تجاه مناورات الكيخيا التي اعتقدت أنه يرمي من ورائها إلى مس كرامتي، وإلى التبجح بأنه يفرض مشيئته على الجميع. وكان جوابي الحاسم: «أعتذر». فلخصت هذه الكلمة وحدها كل ما أشعريه من اعتذار للشيخ الوقور من جهة، ورفض

لمرافقته من جهة ثانية. فألح علي الرئيس بما يملكه من الدعة وسعة الصدر، لكني أصررت على موقفي وأطرقت برأسي. وشعر الرئيس بأني لن أتراجع عن رأيي، فقال: «طيب، أذهب وحدي». وتوجه إلى الباب، فقال الكيخيا: «إذا كان رئيس الوزراء لا يريد مرافقة الرئيس، فالوزراء يفعلون ذلك». فقلت له: «لن يشترك أحد من الوزراء في هذه الجلسة». فاكفهر وجه الكيخيا، واضطر إلى الانسلال خلف رئيس الدولة. وذهبا وحدهما إلى القاعة، فأقسم الرئيس اليمين وعاد إلى قصره. وعندئذ دخلت مع الوزراء إلى الجلسة.

وأنا أكتب هذه السطور الآن أشعر بمرارة من جراء الموقف الذي اضطررت لوقوفه تجاه الرئيس الأتاسي، خلافاً لرغبتي في عدم الإساءة إليه. لكنه كان السبب في ذلك. فلو كان أخبرني عن عزمه هذا، لكنا تجنبنا، بوسيلة من الوسائل، هذا الجفاء.

على أن الرئيس لم يفاتحني يوماً من الأيام بهذا الحادث، واعتبره منتهياً. ولا أعلم إذا كان حفظه في قلبه، أم أنه نسيه أو تناساه. ورغم أن الأمر كان صعباً علي، إلا أنه أوقف الكيخيا عند حده، وأفهمه أنه أمام شخص ليس في الإمكان تسييره على غير ما يرضاه.

بينما كنت أتصفح الجرائد المصرية، صباح أحد الأيام، حين كنت في القاهرة لحضور اجتماع مجلس جامعة الدول العربية، قرأت عنواناً كبيراً في جريدة المصري: «تصريح خطير للأستاذ معروف الدواليبي وزير الاقتصاد في الجمهورية السورية». فقرأته:

«يعلن الأستاذ الدواليبي، بصفته الخاصة، لا بوصفه وزيراً مسؤولاً في الحكومة السورية، أنه إذا استمر ضغط الحكومة الأميركية على البلاد العربية لجعلها تسير في سياسة لن تنتهي إلا بتهويد بقية أبناء الشعوب العربية، فإنه يرجو إجراء استفتاء في العالم العربي ليعرف الملأ إذا كان العرب يفضلون ألف مرة أن يصبحوا جمهورية سوفياتية على أن يكونوا طعمة لليهود».

لا أنكر أني، لأول وهلة، اغتظت من إدلاء الدواليبي بهذا التصريح الخطير الماس بسياسة حكومتنا الخارجية، دون أن يخبرني أو يستشيرني، بصفته زميلاً له ووزيراً للخارجية ورئيساً للحكومة التي هو عضو فيها. ولا جدال في أن موقفه هذا لم يكن منسجماً مع ما يجب مراعاته من قواعد الزمالة والمجاملة واللياقة. وخطر لي أن أستدعي الدواليبي وألومه وأطلب إليه تكذيب التصريح أو تصحيحه. لكنني ملكت أعصابي وفكرت في الأمر ملياً وقلت في نفسي: إذا صرفنا النظر عما يشوب هذا التصريح من نقص في اللياقة وبحثنا جوهره ونتائجه، نصل إلى الاستنتاج الآتي: وهو أن الدواليبي أصدره بلسان حاله كوزير للاقتصاد لا يملك حق الدخول في هذا البحث. وإني، كوزير للخارجية، مسؤول عن تصريحاتي الخاصة لا عن تصاريح الوزراء. فهل أنا مكلف بالتصحيح أو بالتكذيب، كلما عنّ لأحدهم التكلم في أي موضوع؟ وهل أنا معلم

مدرسة ابتدائية لأزجر الوزراء كما يزجر المعلم تلاميذه، كلما بدت من أحدهم هفوة؟

أما إذا سألني الوزير المفوض الأميركي لدينا عن رأيي في الموضوع، فيكون ردي عليه كما يأتي: «إنكم معشر الأميركيين تتبعون سياسة مساندة اليهود وتقفون في وجه العرب وتعاكسون مساعيهم. فليس غريباً، والحالة هذه، أن يصل ساسة العرب إلى ما وصل إليه الدواليبي. ولا غرابة في أن يكون شعور الأمة العربية معادياً لكن وسائراً في غير طريقكم. وإذا أردتم ألا يصبح العرب في واد وأنتم في واد، فما عليكم إلا إصلاح ما أفسدتم، وتقويم خطتكم وسياستكم، والكف عن مساندة اليهود. فنحن لا نطلب إليكم أن تساندونا في السرّاء والضرّاء شأنكم مع اليهود، لكننا نرغب إليكم أن تقفوا في جانب الحق كلما اعتدي عليه. فإن كنا محقين دعمتم موقفنا، وإن كنا مخطئين أرشدتمونا إلى الخطأ ومنعتم عنا مساندتكم. أما أن تطلبوا إلينا أن نكون في جانبكم وأن نناصب الروس العداء، لا لشيء إلا لمسايرة أهدافكم، ثم تعادوننا وتدعمون اليهود، فإن في ذلك انحرافاً صارخاً عن المنطق وابتعاداً ظاهراً عن الصواب.

أما الشيوعية، فإن والكثرة في بلادنا لا نعتبرها سياسة اجتماعية قويمة تأتلف مع خططنا ومصالحنا، ولا نحب إطلاقاً أن تتفشى في بلادنا. ومع ذلك، فكثيرون منا لا يعتبرونها أشد خطراً من

الوباء الصهيوني. إذ إن الفرق بين تفشي الشيوعية واستيلاء اليهود على بلادنا، هو أن الأولى مذهب اجتماعي يقضي جوهره بتوزيع الأراضي والثروة بين أهل البلاد. لكنه لا يقضي عليهم بالاستعباد والذل تحت نير شعب غريب كالشعب اليهودي، يستولي على مقدرات البلاد ويمتلك ثروتها ويقصي أهلها عنها. فهل يستغرب، والحالة هذه، أن يفضل مواطن سوري، أن توزع أملاكه على سائر أبناء بلده، بدلاً من أن يحرم هو وأبناء بلده منها لكي تصبح ملكاً ليهودي غريب مكروه؟ وها هي حالة أبناء فلسطين. فالذين نزحوا إلى إحدى البلاد العربية استولى اليهود على أملاكهم ووزعوها على المهاجرين اليهود. أما الذين بقوا في فلسطين، فقد أصبحوا أذلاء محتقرين ضمن مجموعة معادية سيقضى عليها عاجلاً أم آجلاً. ولا تقف أطماع اليهود عند حدود دولتهم الحالية. فمطامعهم كبيرة في جميع الأراضي الواقعة بين النيل والفرات. ولا يقعدهم عن الاستيلاء عليها، في الوقت الحاضر، إلا عجزهم الحالي عن تنفيذ برنامج ضخم كهذا، وإلا رغبتهم في تثبيت أقدامهم فيما استولوا عليه الآن. فإذا ما اشتد بأسهم، وضعوا يدهم على تلك المنطقة. والخوف من هذا المصير يشغل بال المفكرين العرب. أما الرأي العام، فلم يصل بتفكيره بعد إلى هذه المرحلة. فتصريحات مماثلة لتصريح الدواليبي كفيلة بإيقاظ وعيه. وعندما يحس الرأي

العام بالخطر الداهم ويلمس نتائج دعمكم لليهود، أفلا يرتمي في أحضان الشيوعية تخلصاً من الكارثة الكبرى؟ وهل يعود في مقدور الساسة أن يقفوا في وجه هذا التيار الجارف؟

هذه الحقائق يجب عليكم، معشر الأميركيين، ألا تدعوها تفوتكم، وهذا الانحراف نحو الجبهة السوفياتية الشرقية يجب ألا تستبعدوا حصوله. وإذا كانت لديكم مصلحة في ألا تقع بلاد الشرق الأوسط لقمة سائغة في فم الروس فتمسي منابع الزيت العراقية والسعودية تحت سيطرتهم، فليس أمامكم إلا طريق واحد: هو اكتساب صداقة العرب والحيلولة دون مطامع اليهود.

أنتم تعتقدون أن هذا الاتجاه يفقدكم صداقة اليهود، ويصرفهم عنكم إلى السير في ركاب الروس. إذ إنكم تعتقدون أن إسرائيل هي دعامتكم في بلاد الشرق الأوسط، وأنكم تستطيعون، إذا ما قامت الحرب بينكم وبين الروس، أن تنزلوا جيوشكم في حيفا وتجعلوا منها منطلقاً للهجوم على الأراضي الروسية. لكنني أؤكد لكم أن صداقة ثلاثين مليون عربي قاطن في الشرق الأوسط، وصداقة ثلاثمئة مليون مسلم يقطنون مختلف الديار في الشرق والغرب، هي أثمن من صداقة بضعة ملايين من اليهود، لا يسند قيام دولتهم سواكم.

أما اطمئنانكم إلى مناصرة اليهود لكم، فهو منوط بغلبتكم وتفوقكم على أعدائكم. وإذا تفوق عليكم الروس، فلن يرعى اليهود

الذمام. فهم لا يهمهم إلا أن يكونوا في الجانب الغالب. أما نزول جيوشكم في حيفا، فليس هو الحل الاستراتيجي الأوحد الذي لا يستطيع قوادكم تركيز خططهم إلا عليه. فهناك مرفأ بيروت ومرفأ اللاذقية وما بينهما من الساحل السوري. اللبناني. وهذا يؤمن لكم غرضكم، شرط أن تكونوا على وفاق مع حكومتي سوريا ولبنان وبقية الدول العربية.

لكن نزعتكم إلى حمل العرب على السير في ركاب سياستكم، وجعل بلادهم مسرحاً لحرب، منشؤها تضارب مصالحكم مع مصالح الروس، وتنازعكم على سيادة العالم، فأمر لا نقبله، نحن العرب، لا لأننا لسنا أحد الفرقاء المتنازعين في الأصل فحسب، بل أيضاً لأننا في نزاعنا الحيوي مع اليهود نجدكم دائماً ضدنا. فهل تستغربون، إذاً، أن يكون موقفنا في أية حرب عالمية موقفاً حيادياً، إن لم يكن معادياً لكم، كما كان وما يزال موقفكم معادياً لنا؟

فإذا عدتم إلى الرشد، ورغبتم بإخلاص في مصادقة العرب، وسألتموني عن طريق الوصول إليها، فإني أوجزها لكم بثلاث:

الأولى: الوقوف موقف الحياد في أي نزاع عربي. يهودي واتباع الحق في حل الخلاف.

الثانية: الحؤول دون أي اعتداء يهودي يقع على أي فريق عربي.

الثالثة: السماح للدول العربية بشراء الأسلحة، دون قيد وتحديد، من بلادكم أو من سواها، وذلك لدفع أي عدوان مسلح يقوم به اليهود ضد بلادنا.

هذا هو ثمن صداقة العرب، فلا تضيعوا الفرصة ولا تتماهلوا. فالزمن يسير في غير مصلحتكم. وإذا انتشرت في البلاد العربية الفكرة التي صرّح بها الدواليبي، فلن يكون في المستطاع قمعها أو الوقوف دونها، مهما كانت عزيمة أولي الأمر قوية في مجابهة الأفكار الشيوعية ومنع انتشارها. أما إذا تولّى الأمر في البلاد العربية رجال ميالون إلى الشيوعية، واتفقوا مع الروس وسمحوا لهم بالاستيلاء على آبار الزيت وأنابيبه ومصافيه الكائنة في العراق وسوريا ولبنان . وهذا لا يتطلب غير أيام معدودة . فقدتم تجميع زيت الشرق الأوسط واضطررتم، ساعتئذ، إلى إعداد حملة قوية تستعيدون بها هذه الكنوز، وربما إلى محاربة الروس في هذه البلاد، وإلى مجابهة خطر تخريب تلك المنشآت، آباراً وأنابيب ومصافي. أما إذا تفاهمتم مع العرب، فسيخلصون لكم ويدافعون بأنفسهم عن تلك المنشآت، أو يسمحون لكم بالدفاع عنها، قبل أن يحتلها أو يخربها عدوكم».

هذا هو تفصيل ما خطر ببالي عندما أمعنت النظر في نتائج تصريح الدواليبي، وكيف يجب أن نفيد منه في مباحثاتنا مع ممثلي الدول. ومن هنا، انطلقت فكرة التصريح الثلاثي المشترك الذي

أصدرته الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا، بتاريخ 25 أيار 1950، بعد مباحثات عديدة قمت بها مع ممثليها، أبديت لهم فيها جميع ما ذكرته أعلاه، بوضوح تام.

واستدعيت الأستاذ الدواليبي. وبعد أن عاتبته على عدم إطلاعه إياي على التصريح قبل الإدلاء به قلت له: «أما وإن الأمر قد حدث، فعلينا أن نفيد منه». وأوضحت له ما خطر لي وذكرته فيما سبق. فأظهر ارتياحه وموافقته. وأسرّ لي بأنه خشي ألا أسمح له بإعطاء هذا التصريح لو كان استشارني، فلجأ إلى وزير الخارجية المصرية الدكتور محمد صلاح الدين وأطلعه عليه فأقرّه. لكنه طلب من الدواليبي أن يبقي أمر استشارته له واتفاقه معه سراً بينهما، لكي لا تسوء علاقتي به، إذا كنت لا أقرّ ما جاء في التصريح. فطمأنته، ثم بحثت الأمر مع الوزير المشار إليه، فاتفقنا على خطة موحدة. وبدأت عندئذ أتصل بالممثلين الغربيين بشأن إصدار التصريح الثلاثي المشترك، فانتهى الأمر بصدوره كما ورد.

وقد أثار تصريح الدواليبي ضجة قلّ أن يحصل مثلها. وكان أشبه بقنبلة ذرية انفجرت في جو السياسة الشرقية. ونقلت أسلاك البرق وأمواج الأثير هذا الخبر إلى العالم، فأصبح اسم الدواليبي يتردد على الشفاه. وهب إسماعيل صدقي باشا من صمته وعزلته، وأدلى بتصريح صحفي شجب فيه أقوال الدواليبي، وطالب الدول العربية بخذله ومنعه عن الكلام.

وكان صوت إسماعيل صدقي باشا هو الصوت الوحيد الذي ارتفع ضد التصريح. ولو كانت هذه المعارضة من غير المشار إليه، لكان لها أثر في الأوساط العامة. لكن كره الشعب المصري له واتهامه إياه بأن سياسته ومواقفه السابقة كانت ضد الأماني القومية المصرية، واعتباره عدواً لحزب الوفد، أنقص من قيمة هذا الصوت الناشز. أما الأوساط السورية، فمنها من أيّد تصريح الدواليبي، ومنها من عارضه، وذلك في ضوء موقف كل فريق من الفكرة الشيوعية.

ويظهر أن الدواليبي استطاب ما أحدثه تصريحه من الدوي، وما ناله من شهرة، فاستمر في إلقاء البيانات وإدلاء التصريحات للصحف، متجاوزاً الحد المقبول. فاضطررت إلى لفت انتباهه إلى ضرورة الكف عن مثل هذه التصريحات. وسآتي على ذكر هذا الأمر، عند الحديث عن استقالتي من الحكومة. ولكن سواء رمى الدواليبي إلى اكتساب الشهرة أو أراد الخير لبلاده، فمما لا يمكن إنكاره هو أن موقفه أدى إلى تعديل جوهري في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وخاصة في سوريا ولبنان. وقد تجلّى هذا التعديل في اتفاق الدول الثلاث على ضمان الوضع الراهن في هذه المنطقة، حين أصدرت بيانها الثلاثي المشترك. وتجلى هذا التطوّر في سياسة الولايات المتحدة وفرنسا في سوريا، في دعمها الانقلاب الذي قام به الزعيم أديب الشيشكلي، في آخر تشرين الثاني 1951، حين اعتقل

الأستاذ الدواليبي الذي تسلم في اليوم نفسه رئاسة الوزارة، وزج في السجن، هو وزملاؤه الوزراء ولفيف من جماعة حزب الشعب. ذلك أن الدولتين اعتبرتا أن الشيشكلي هو الشخص الوحيد الذي يستطيع الوقوف في وجه الدواليبي ورفاقه، والحؤول دون اتجاه سوريا نحو الجبهة الروسية، ثم إقامة حكم قوي يكون أقرب من سواه إلى التفاهم مع الجبهة الغربية. وهكذا، ودون أن يقدّر النتائج، خدم الدواليبي صالح بلاده في سياسته الخارجية. لكنه، من جهة أخرى أساء إليها بإيقاعها تحت نير الديكتاتورية المباشرة، وهي ما تزال حتى الآن ترزح تحت أثقالها.

أحدث إنشاء دولة إسرائيل في الشرق الأوسط، في 1948، مشكلة سياسية جديدة أكثر تعقيداً وأعظم شأناً من المشكلات السياسية التي نشأت، في العصور الأخيرة، في هذه المنطقة من العالم. فالبلاد التي تحدها شمالاً تركيا، وشرقاً بلاد العجم والبحر الهندي، وجنوباً البحر الهندي أيضاً، وغرباً ليبيا والبحر المتوسط، والتي تسكنها أمة عربية واحدة رغم تقسيم أراضيها بين دول مستقلة، بعضها عن بعض، شاءت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، أن تقحم فيها عنصراً غريباً، نابياً، يختلف عن العنصر العربي في الدين واللغة والعقلية والعنصرية، وأن تفرضه على الدول العربية. ومنحت لهذا العنصر من أراضي العرب جزءاً عظيم الشأن، من حيث

الموقت الاستراتيجي، ومن حيث غنى الثروة الطبيعية والإمكانات البشرية. ثم إنها أرادت أن تخلق لصالحها رأس جسر على الساحل الشرقي من البحر الأبيض المتوسط، يحالفها في نزاعها مع روسيا. كما أرادت أن توجد وسط البلاد العربية بؤرة فساد تنشغل القوى العربية في حصرها ومنع تفشّيها، وبذلك تضعف فلا تستطيع الوقوف ضد الدول الغربية، بل تنحني أمام رغباتها وتنزل عن إرادتها، كلما احتاج العرب إلى سلاح يشترونه من أوروبا وأمريكا للدفاع عن أنفسهم وأراضيهم ضد اليهود.

وهكذا توصل الغربيون إلى غايتهم، فخلقوا في الشرق الأوسط مجموعتين متنازعتين فيما بينهما، لكنهما في حاجة إلى سلاح الغرب ومعداته الحربية. واليهود مدينون للولايات المتحدة، فلولاها لما كانت لهم دولة فلسطين، ولولا مساندتها لانهارت دولتهم هذه أمام تجمع العرب. ولا أريد في هذا البحث أن أرجع إلى حوادث الماضي، أي منذ أن استقلت سوريا في 1943، ولا إلى مسؤولية من تولى شؤونها السياسية، الخارجية والعسكرية، بين ذلك العام والعام الذي جلا فيه الإنكليز عن فلسطين وأعلن اليهود قيام دولتهم إسرائيل، ولا إلى ما انتهت إليه تلك الحرب، آنئذ، ضد اليهود من كارثة سيقضي العرب سنين عديدة قبل التخلص من نتائجها الوخيمة.

لكن غرضنا الآن هو القول بأن قوة العرب العسكرية، بما في ذلك سوريا، لم تكن تبعث على الاطمئنان، من حيث القدرة على صد هجوم تقوم به إسرائيل ضد أي بلد عربي. ولم تكن هناك بارقة أمل في تنظيم دفاع مشترك بين الدول العربية يؤدي إلى تأليف قوى عسكرية منيعة الجانب عدداً وعدة. لذلك، لم يكن أمامنا سوى حماية بلادنا من اعتداءات اليهود بأسلوب سياسي دبلوماسي على الأقل، ريثما تتوحد كلمتنا وقوتنا، وتتسلح جيوشنا بمعدات حربية وافية.

كان ينقصنا السلاح والوقت الكافي لإعداد جيوشنا وتمرينها. فالحصول على الأسلحة، وضمان فترة من الهدوء لإعداد الجيوش، كانا الهدف الذي سعيت للوصول إليه أثناء تسلمي وزارة الخارجية، في النصف الأول من 1950. أما السلاح، فكنا قد بدأنا باستيراده من فرنسا منذ أواخر 1948، حين كنت وزيراً مفوضاً في باريز. لكنه لم يكن كافياً، ولا كان من حيث القيمة الفنية مؤتلفاً مع مقتضيات الحرب الحديثة. إلا أنه كان على الأقل نواة حسنة.

أما الإنكليز والأميركان، فكانوا يرفضون بيعنا السلاح مباشرة. ولا يسمحون لنا باستيراده من مصانعه الخاصة في بلادهم. في حين كانت الولايات المتحدة تبيع اليهود، دون قيد ولا شرط، ما يطلبون من الأسلحة والطائرات والذخيرة.

وعلى الرغم من عقد معاهدة الدفاع العربي المشترك في القاهرة، في نيسان 1950، فلم يكن الأمل كبيراً بسرعة تنفيذها وجعلها أداة فعالة في المعترك، وذلك لعوامل كثيرة ومتنوعة، أهمها: البطء المرتقب في التنفيذ، وعدم اتفاق كلمة أولياء الأمر في الدول العربية إلا بصعوبة شديدة، وغير ذلك مما لا يخفى على أحد.

أما الهدوء الضروري لإعداد قوانا، فلم يكن ممكناً إلا بتدخل الدول الأجنبية لضمان استقرار الوضع الحاضر ومنع إسرائيل من الهجوم على العرب في فترة تعزيز جيوشهم.

فالسعي لبلوغ هذا الغرض لم يكن يستهدف إدخال الدول الغربية كفريق ثالث في شؤون الشرق الأوسط، ولا السماح لها بالتدخل في شؤون العرب الخاصة. لكنه كان صادراً عن الرغبة في تجنب الأخطاء الماضية. حيث لم تتخذ الخطوات السياسية اللازمة للحيلولة دون تقسيم فلسطين وإنشاء إسرائيل، والابتعاد عن السياسة السلبية العتيدة التي كانت سائدة عند العرب، وهي رفض كل حل مقترح ثم مواجهة حل جديد أسوأ منه، وهكذا دواليك. فكنا نرفض، ثم نندم على الرفض، لكن بعد فوات الفرصة. وأجلى دليل على ذلك هو أن قرار التقسيم الذي قامت الدول العربية ضده وسعت بكل قواها السياسية والعسكرية للحيلولة دون إقراره وتنفيذه، أصبح الآن مطلباً من مطالبنا، نتمناه ونسعى للحصول عليه.

وأمام هذه المخاوف، وتجنباً لتوبيخ الضمير في المستقبل، كنت أبذل الجهود المتواصلة للحصول على السلاح، ولكسب ضمان الدول الثلاث المشترك. وكان ذلك بعد أن لقيت فكرتي ارتياحاً وترحيباً لدى الملك **عبد العزيز بن سعود**، **ووزير خارجية مصر الدكتور محمد صلاح الدين**.

وقد أتيحت لحكومات المملكة المتحدة وفرنسا والولايات المتحدة الفرصة، في اجتماع وزراء خارجيتها الأخير، لاستعراض بعض المسائل التي تمس السلام والاستقرار بين الدول العربية وإسرائيل، لاسيما موضوعات تزويدها بالأسلحة والمهمات الحربية، فقررت إصدار البيان الآتي:

النص

أولاً: تعترف الحكومات الثلاث بأن الدول العربية وإسرائيل أيضاً تحتاج إلى رفع مستوى تسليح القوات المسلحة بنسبة معينة لتعزيز أمنها الداخلي ولتأمين دفاعها الشرعي عن ذاتها وللسماح لها بأن تقوم بدورها في الدفاع عن تلك المنطقة بأسرها. وسوف ينظر في جميع طلبات توريد الأسلحة إلى هذه الدول جمعاء على ضوء هذه المبادئ والاعتبارات. وبهذه المناسبة ترغب الحكومات الثلاث في أن تلفت النظر إلى ما أدلى به مندوبوها من بيانات في 4 أغسطس 1949 وأن تعيد توكيدها الآن لما سبق أن صرحت به عندئذ، وهو معارضتها قيام تسابق في التسلح بين الدول العربية وإسرائيل.

ثانياً: تعلن الحكومات الثلاث أنها تلقت التوكيد من جميع البلاد المعنية التي ستسمح بتزويدها بالأسلحة المرسلة منها بأن الدول المشتركة لا تنوي القيام بأي عمل من أعمال العدوان ضد أية دولة أخرى، وبأنها ستطلب مثل هذا التوكيد من أية دولة أخرى في هذه المنطقة يسمح بتزويدها بالأسلحة في المستقبل.

ثالثاً: تنتهز الدول الثلاث هذه الفرصة لتعلن عن اهتمامها البالغ وعن رغبتها في قيام معارضة غير قابلة للتحويل أو التبديل لفكرة الالتجاء إلى القوة بين دول هذه المنطقة، ولتنمية هذه الفكرة والمحافظة عليها. فإذا رأت الحكومات الثلاث أن أية دولة من هذه الدول تستعد للاعتداء على الحدود أو خطوط الهدنة، اتخذت في الحال التدابير اللازمة، وذلك تنفيذاً لالتزاماتها، بوصفها أعضاء في هيئة الأمم المتحدة.

وقد اطلعت على هذا النص عندما سلّمني إياه سكرتير السفارة الافرنسية في القاهرة، وأنا في القطار متوجهاً إلى الاسكندرية في طريق عودتي إلى دمشق بحراً.

وبعد مبارحتي القاهرة، تمكنت من دراسة نص التصريح. وبعد التفكير، وضعت ملاحظات ضربها على الآلة الكاتبة قنصلنا في الاسكندرية، السيد مؤيد المؤيد، وبعثت إلى وزير خارجية مصر بنسخة عنها. وهذه هي الملاحظات:

(1) - لقد تحقق ما كان وصل إلى علمنا، وهو أن وزراء الخارجية للدول الثلاث (أميركا وإنكلترا وفرنسا) يبحثون شؤون الشرق الأوسط على ضوء الاتجاه الجديد الذي ظهر في الرأي العام العربي نحو ضرورة التفاهم مع الروس، بعد أن لمس العرب أنواع الضغط عليهم من قبل الأميركيين ومساندتهم لليهود في كل المسائل والظروف. ولاشك في أن المذكرة وصيغة التصريح الثلاثي المقرر إصداره في يوم 26 مايو 1950 يؤكد أن هذه الدول الثلاث تريد تلافي الأمور والحيلولة دون انزلاق الحكومات العربية نحو التفاهم مع الروس، والسعي لتطمين الرأي العام العربي من جهة الخطر الصهيوني، سواء بضمان الحدود وخطوط الهدنة الحالية، أو بالموافقة على الاستمرار على بيع الأسلحة للدول العربية، شرط التعهد بعدم استعمالها ضد اليهود. ولاشك في أن المذكرة خطوة طيبة في هذا السبيل يستحسن قبولنا مبدئياً مع التحفظ ببعض النقاط كما هو وارد فيما يأتي:

(2) - التعهد المطلوب إعطاؤه من قبل الدول العربية بشأن الأسلحة يتضمن عدم استعمالها إلا في حالات ثلاث: (أ) تأمين الأمن الداخلي، (ب) تأمين الدفاع المشروع (الخارجي)، (جـ) الاشتراك في الدفاع عن مجموع منطقة الشرق الأوسط.

وكانت سوريا، كلما طلبت شراء صفقة من الأسلحة من فرنسا تعطي لها تصريحاً بأن هذه الأسلحة ستخصص للأمن الداخلي. وقد أضيف الآن إلى التعهد المطلوب أمران آخران يتعلقان بالدفاع المشروع. ويقصد به حتماً الدفاع ضد عدوان يهودي. والاشتراك في الدفاع المشترك عن مجموع المنطقة. ويقصد به حتماً مواجهة حرب ضد الروس.

وقد جاء في إحدى فقرات التصريح الثلاثي المقرر إصداره ما يشير إلى أنواع معينة من الأسلحة التي يسمح بتصديرها إلى الدول العربية. وهذا شرط صعب القبول لو كانت الغايات المحددة لتلك الأسلحة مقتصرة على تأمين الأمن الداخلي. إذ يكون مستحيلاً، عندئذ، أن يسمح بشراء أسلحة ثقيلة لا يحتاج إليها في هذا الغرض.

فإضافة الغايتين الأخريين: الدفاع المشروع والدفاع المشترك، يفتح أمام الدول العربية مجالاً لطلب أسلحة ثقيلة كالدبابات والمدافع والطائرات التي لابد منها لتأمين هاتين الغايتين. فيتضح مما تقدم أن إضافة هاتين الغايتين مفيد للبلاد العربية.

(3)- جاء في المذكرة أن فرنسا تولت تبليغها إلى سوريا ولبنان كما تولت أميركا وإنكلترا تبليغ مثيلتها إلى سائر الدول العربية وإلى إسرائيل. وهذا تأكيد لما كان شائعاً من أن ثمة اتفاقاً يقضي بتقاسم الدول الثلاث النفوذ في هذا الشرق الأوسط.

ولئن كان هذا الأمر غير مقبول بتاتاً ولا تستطيع الدول العربية إلا إظهار عدم رضاها عنه، فلاشك في أن له فائدة لا تنكر. وهي أن عدم ترك الأمور في الشرق الأوسط تسير وفقاً لسياسة دولة واحدة أو دولتين من هذه الدول الثلاث، يؤدي إلى تنازع بينهما تستطيع الدول العربية الاستفادة منه. ولابد من الإشارة إلى أن استقرار الأمور في الشرق الأوسط وعدم السماح لأية دولة عربية أن تلجأ إلى تحقيق فكرة معينة تجاه دولة عربية أخرى (كمشروع سوريا الكبرى أو مشروع اتحاد سوريا مع العراق) يكون أكثر تحققاً باستمرار اشتراك فرنسا في المداولات بين الدول الثلاث، باعتبارها تناهض هذين المشروعين ولا توافق على تحقيق أي واحد منهما.

4. أما التصريح المطلوب تجديده من قبل الدول العربية بنواياها السلمية فهو منسجم مع ميثاق الأمم المتحدة ولا ضير على الدول العربية أن تؤكده دائماً وسرمداً.

5. التصريح الثلاثي المنوي إصداره في 26 مايو يرمي، على ما يبدو لنا، إلى غايات عديدة. وهي: (أ) إيقاف الاتجاه الجديد الظاهر في الرأي العام العربي نحو التقرب من الروس. (ب) الحيلولة دون شراء الأسلحة من روسيا خشية من أن يعقب ذلك تفاهم أكثر أهمية، (جـ) تطمين الرأي العام العربي بعدم إمكان تعدي إسرائيل على البلاد العربية بحيث تنصرف الأذهان عن توقيع معاهدة الدفاع

المشترك أو يضعف الاهتمام بتنفيذ أحكامها. وهم يأملون أيضاً أن تتباطأ الدول العربية في شراء الأسلحة وتعزيز جيوشها بسبب هذا الاطمئنان.

فيجب على البلاد العربية ألا تقع في الشباك الملقاة أمامها وألا تنخدع بهذه التصاريح. وعليها أن تستمر في تعزيز قواها مستفيدة من هذه الفرصة السانحة التي فتحت أمامها لشراء الأسلحة اللازمة لجيوشها.

(6). أما التصريح الثلاثي المنوي إصداره فلابد من إبداء بعض الملاحظات عليه:. وهو: (أ) يجب الإصرار على شراء أسلحة ثقيلة لكي تتمكن الدول العربية من الدفاع المشروع والدفاع المشترك المذكور في ذلك التصريح، (ب) جاء في إحدى فقرات التصريح ذكر لرغبة الدول الثلاث في إقامة واستقرار السلام في الشرق الأوسط. فيجب الانتباه إلى أن عبارة «إقامة السلام» قد يكون القصد منها الإصرار على عقد معاهدة صلح بين الدول العربية وبين إسرائيل.

ولذلك نرى أن تبدي الدول العربية ملاحظة على هذا التعبير وضرورة الاكتفاء بعبارة «استقرار السلام»، باعتبار أن في اتفاقيات الهدنة المعقودة بين الدول العربية واليهود ما يضمن هذا السلام.. فلا يصح أن يطلب مجدداً من العرب القيام بأي عمل جديد بهذا الشأن. (جـ) ورد في الفقرة الأخيرة أن الدول الثلاث لا تتأخر عن

القيام بإجراء فوري، سواء ضمن إطار الأمم المتحدة أو غيره، إذا ما ظهر لها أن هذه الدول تستعد لخرق الحدود أو خطوط الهدنة. وهذا أمر على غاية من الخطورة. والأمر الثاني الذي يستدعي التساؤل هو ذكر كلمتي «الحدود» و«خطوط الهدنة». فهل يقصد بذلك الحدود بين الدول العربية فيما بينها أو الحدود فيما بينها وبين إسرائيل؟ مع العلم بأن ليس ثمة ما يسمى حدوداً نهائية حتى الآن بين العرب وإسرائيل.

أما فيما يجب عمله تجاه هذه المذكرة والتصريح الثلاثي. فلدي الملاحظات الآتية:

1. نرى ضرورة اتصال الدول العربية، بعضها ببعض لتوحيد موقفها، على أن تبدأ هذه الملاحظات فيما بين مصر والمملكة العربية السعودية ولبنان وسوريا، ثم مع العراق وشرق الأردن. ذلك لأن هاتين الدولتين الأخيرتين، رغم ابتهاجهما بما يتضمنه التصريح من ضمان ضم الجزء الشرقي من فلسطين للمملكة الهاشمية الأردنية، لابد من أن يظهر منهما امتعاض لاستبعاد مشروعي سوريا الكبرى والاتحاد السوري - العراقي.

أما كيفية إجراء هذه الاتصالات، فيمكن أن تكمن بدعوة اللجنة السياسية للانعقاد في مطلع شهر يونيو القادم، على أن تنتهز هذه الفرصة للتوقيع على معاهدة الدفاع المشترك في ذلك الاجتماع.

2. نوافق على إعطاء تصريح بعدم استعمال الأسلحة المشتراة في غير الغايات الثلاث المذكورة في التصريح الثلاثي، لأننا بذلك نتمكن من الاستمرار من شراء الأسلحة ومن المطالبة بأسلحة ثقيلة تأميناً للدفاع المشروع (عن النفس) والدفاع المشترك (عن المنطقة) المذكورين في التصريح.

3. ليس لدينا مانع من التصريح بنوايانا السامية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

4. نرى أن يقترن هذان التصريحان من قبل الدول العربية بحل قضية فلسطين، سواء من حيث الأقاليم أو من حيث اللاجئين، حلاً عادلاً سلمياً يتفق مع قرارات الأمم المتحدة.

5. نقترح بأن يذكر في تصريح الدول العربية المشترك أننا، مع اعتبار أنفسنا ملزمين بهذه البيانات والتعهدات، نتساءل عن مدى قيمة تعهد إسرائيل وعن كيفية تدخل الدول الثلاث فيما إذا صدر عن إسرائيل إخلال بتعهداتها المماثلة. إذ إن سوابق الأمور دلت على قلة احترام اليهود لقرارات الأمم المتحدة وعلى عدم وقوف الدول الثلاث موقفاً حازماً تجاههم كلما استنكفوا عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة.

6. نرى أن الفرصة سانحة للسعي للحصول على أحسن ما يمكن الحصول عليه في القضية الفلسطينية، ولأن نطلب من ممثلي عرب

فلسطين إبداء رأيهم بصراحة ووضوح فيما يتعلق بقرار التقسيم الصادر في 1947، وبمشاريع «كلاب»، وبعودة اللاجئين إلى فلسطين أو منحهم التعويضات واستيطانهم في البلاد العربية، حتى إذا أبدى هؤلاء الممثلون رأيهم الواضح في اجتماع اللجنة السياسية أو مجلس الجامعة، سعت الدول العربية مشتركة لتحقيق ما تقرر المطالبة به والعمل على الحصول عليه.

وعند وصولي إلى بيروت، اجتمعت برئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري، وبرئيس الوزارة السيد رياض الصلح وأطلعتهما على ملاحظاتي فاستحسنوها، ثم تداولنا أمر هذا التصريح. وكنا على وفاق بأن صدوره موافق لمصلحة البلاد العربية.

أما صحف دمشق، وبعض الأحزاب المتطرفة، فقد استقبلت هذا التصريح بما اعتادت أن تردده في كل مناسبة مماثلة. فوصفته بأنه تدخل في شؤون الشرق الأدنى، وسعي لبسط نفوذها عليها. وأعلنت بعبارات التهويل والتطرف أنها تحتج على التصريح وتعارضه على رؤوس الأشهاد. أما العقلاء وأصحاب الرأي الراجح، فلم يغب عنهم أن التصريح لا يقيد البلاد العربية بشيء لخلوّه من صفة التعاقد بينها وبين أصحاب التصريح، وإن ارتباطنا فيه غير ظاهر، لأننا لم نتعهد بإعلان قبوله رسمياً. وهكذا كنا كالمكفول الذي لا يطلب منه أي التزام بقبول الكفالة.

فإذا وجدنا أن وضعنا العسكري ضعيف لا يضمن إمكان رد الاعتداء، عمدنا إلى مطالبة الدول الثلاث بتنفيذ تعهدها بمنع المعتدي وردعه. وإذا كان وضعنا العسكري يجيز لنا مواجهة المعتدي ودفع القوة بالقوة استغنينا عن طلب تدخل الأجانب. وإذا أصبحنا يوماً من الأيام قادرين على إخراج اليهود من فلسطين ودفعهم إلى البحر، فلا التصريح الثلاثي يقف حاجزاً في طريقنا، ولا الدول الثلاث نفسها تعود إلى الدفاع عن دولة مغلوبة. وما دام القصد الأول هو الاطمئنان في فترة الاستعداد، فالمعتقلون من أولي الرأي ارتاحوا إلى هذا الأسلوب السياسي الذي يمنع عنا الشر في هذه الفترة.

وبسبب استقالتي من رئاسة الحكومة في أواخر أيار 1950، لم تتح لي مناقشة الموضوع في الجمعية التأسيسية، وبيان رأيي فيه.

وعقدت الجمعية التأسيسية جلسة مساء الأربعاء في 4 /تموز/ 1950، ألقى فيها رئيس الوزراء ووزير الخارجية السيد ناظم القدسي خطاباً أوضح فيه أن اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية بحثت التصريح الثلاثي في نقاطه الثلاث، أي (1) مقدار السلاح الذي يجب أن تشتريه الدول العربية لكي تتمكن من حماية نفسها ومن توطيد الأمن الداخلي في البلاد، و(2) وجوب تأكيد الدول العربية أنها ترغب في السلام، وأنها لن تستعمل هذا

السلاح إلا من أجله، و(3) أنه لا يجوز لأية دولة من دول الشرق الأوسط أن تلجأ إلى استعمال القوة أو التهديد باستعمالها، وأنه إذا اتضح للدول الثلاث أن هذه الدول تستعد لخرق الحدود فهي تستعمل عند ذلك حقها داخل منظمة الأمم المتحدة وخارجها لمنع هذا العدوان.

وأوضح القدسي أن اللجنة السياسية قررت أن يكون ردّها المشترك متضمناً التصريح بأن دول الشرق العربية ليست أقل غيرة من غيرها على استقرار السلام، وبأن تأمينه يقع عليها وحدها، وبأن السلاح المشترى يستعمل لا في سبيل التعدي على أحد بل في سبيل الدفاع عن نفسها، وبأنها تعتبر هذا التصريح بمثابة تقسيم لها إلى مناطق نفوذ، وهي ترفض أي تدخل أجنبي في مسائلها الخاصة.

وبعد أن أدلى بعض النواب برأيهم في الموضوع، تقرر أن تعقد جلسة سرية لمتابعة البحث. وبعد الانتهاء منها، أقرّت الجمعية التأسيسية سياسة الحكومة بعد نقاش عنيف.



ـ 99

الأستاذ المحامي أكرم الحوراني

النائب والوزير ورئيس مجلس النواب

ونائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة

والسياسي السوري

كتب في مذكراته:

1949 : العراق يطرح مشروع الاتحاد مع سورية. موافقة الحزب الوطني وحزب الشعب. مصر والسعودية ولبنان تطرح في اجتماع الجامعة العربية مشروع الضمان الجماعي.

كانت الخطة التي وضعت لتنفيذ مشروع الاتحاد بين سوريا والعراق خطة بارعة وذكية ومرّت بمرحلتين رئيسيتين:

المرحلة الأولى وقد تمت في عهد القوتلي وحسني الزعيم وانحصرت في التبشير للموضوع.

المرحلة الثانية: بعد انقلاب الحناوي، حيث بدأت المحاولات لتنفيذ المشروع بالطريق الدستوري، فخرجت الفكرة من حيز التبشير إلى الحيز الفعلي في مجلس الوزراء، كما أخذ المشروع أيضاً طريقه للتنفيذ على صعيد بعض الأحزاب والتكتلات السياسية التي بدأت تهيئ نفسها بتعديل دساتيرها، ثم اشتدت الدعاية للمشروع مع اقتراب موعد الانتخابات النيابية حتى أصبحت قضية الاتحاد محور النشاط الانتخابي سواء بالنسبة لمؤيديها من المرشحين وما أكثرهم، أو بالنسبة لمعارضيها وما أقلهم.

ففي شهر أيلول **1949** عقد الحزب الوطني مؤتمراً انتهى ببيان وقّعه رئيس الحزب الدكتور عبد الرحمن كيالي والأمين العام صبري العسلي هذا نصه:

«لقد كان من رأي بعض رجال الحزب الوطني الذين اشتركوا في مشاورات الوحدة العربية أن يكون بين الدول العربية حلف عربي لا جامعة للدول العربية، وكان من الطبيعي أن تشرئب الأعناق في البلاد السورية بعد النكبة الكبرى إلى أقرب الأقطار إليها، وقد عمل الحزب الوطني جاهداً في هذا السبيل منذ اليوم الأول الذي وضع فيه منهاجه الذي تضمن بأن العرب في سائر أقطارهم وأمصارهم أمة واحدة وأن سوريا جزء منها، ولهذا فلقد أصبح ثابتاً أن سوريا ليس بمقدورها وحدها أن تقف في وجه الزعازع التي تتهددها، ولابد

لها من اتحاد سليم يضمن سيادة قوية على الوجه الأوفق تعقده مع العراق الشقيق، يتناول الأسس الأربعة التالية:

1 . وحدة في رئاسة الدولة.

2 . وحدة في الشؤون العسكرية.

3 . وحدة في الشؤون الخارجية.

4 . وحدة في الأمور الاقتصادية.

أما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة التي ستجري في ظل الحكومة القائمة فإن الحزب الوطني لا يرى في قانون الانتخاب ما يضمن تمثيل الشعب السوري تمثيلاً صادقاً، لأنه حرم بعض السكان حرماناً مقصوداً من هذا التمثيل، كما أنه لا يرى أي ضمان من ضوامن الحياد، لاسيما بعد ما بدر من تصرفاتها المتعددة».

وتظهر من هذا البيان رجعية الحزب الوطني واستغلاله المعيب لأنه يعترض على إلغاء الطائفية وإلغاء الكراسي النيابية الاستثنائية.

وكان الهدف من هذا البيان أن يقف الحزب الوطني من قضية الاتحاد موقف المساوم المزاود والضاغط بآن واحد على العراق والبريطانيين ليكون هو لا حزب الشعب صاحب الحظوة والمعتمد لتنفيذ المشروع، ولاسيما أنه يعتبر نفسه ممثلاً لدمشق بينما تنحصر زعامة حزب الشعب في مدينة حلب.

وتمهيداً لمشروع الاتحاد المطروح الذي كان يستهدف في حقيقته إقامة عرش لعبد الإله الوصي على عرش العراق، فإن الحزب الوطني قرر في المؤتمر نفسه تعديل الفقرة الأخيرة من المادة السابعة من منهاج الحزب التي كان نصها:

«ويرى الحزب أن نظام الحكم الجمهوري هو النظام الذي يلائم روح الشعب ويفي بحاجاته وينسجم مع الأهداف القومية» **فأصبحت بعد تعديلها كما يلي:**

«يرى الحزب أن شكل الحكم يترك لاختيار الأمة بحسب ما ترتئي أنه من مصلحتها ومصلحة الأمة العربية» وقد أصدر صبري العسلي الأمين العام للحزب الوطني تعليمات إلى الفروع لإجراء هذا التعديل في منهاج الحزب.

وفي هذه الفترة استقبل حزب البعث قائد الانقلاب سامي الحناوي في مكتبه، حيث تبودلت الخطابات بعد أن حاز الحزب على الترخيص له رسمياً، كما عقد الإخوان المسلمون مؤتمراً حزبياً بعد طول غياب عن الساحة السياسية والنشاط الحزبي واستمر مؤتمرهم من 15 إلى 30 أيلول 1949، واستمعوا إلى تقرير المراقب العام الدكتور مصطفى السباعي وتقرير أمين السر العام السيد عمر بهاء الأميري.

لقد اتسعت موجة تأييد مشروع الاتحاد فتعدت الأحزاب إلى الشخصيات السياسية فقد **أصدر حسن الحكيم . وهو رئيس وزراء سابق بياناً جاء فيه:**

«كيف لا يكون هذا الاتحاد . مع العراق . ممكناً ما دامت تحتفظ كل دولة داخلة فيه بنظام الحكم القائم فيها، وباستقلالها، وسيادتها الداخلية والخارجية؟ لا ينقصها إلا ما يختص به الاتحاد نفسه.. وما دام الاتحاد المذكور لا يعتبر دولة أو حكومة فوق الحكومات الداخلة فيه، بل يعد تعاهداً على شؤون معينة تحددها معاهدة الاتحاد، كالدفاع الوطني والسياسة الخارجية والمواصلات، وحل النزاعات الداخلية بالطرق السلمية. ومما يزيد في إمكانية هذا الاتحاد هو أنه يدار على قدم المساواة من قبل مجلس أعلى ينتخب أعضاؤه من جميع الدول المشتركة فيه، وتكون رئاسته سنوية وبالمناوبة بينهم... إن مثل هذا الاتحاد، إذا كان ضرورة قومية ملحة بالنسبة للخطر الصهيوني، فإنه أكثر ضرورة بالوقت نفسه بالنسبة لهذا العالم المضطرب الذي يسوده الذعر والقلق، والذي لا نستطيع أن نساهم في خدمة السلم فيه، بجانب الحلفاء، إذا لم نكن متحدين أقوياء».

أما على صعيد الجيش فقد صرّح زعيم الانقلاب سامي الحناوي في 1959/10/8 بما يلي:

«إن الجيش، وإن كان يرحب بأي اتحاد بين الدول العربية، إلا أنه يترك مثل هذا الأمر إلى الحكومة، وهو ينفذ ما يطلب منه فقط».... ومعنى هذا: موافقة الجيش على المشروع وتفويضه الحكومة بتحقيقه.

كانت أجهزة الإعلام في سوريا وخارجها تهيئ لمشروع الاتحاد وتدعو له بوضوح وصراحة، ورغم كل ذلك فقد ظل الشعب في سوريا غير مقتنع بالمشروع، بل يمكن القول إن ضميره كان مرتاباً ومشككاً،يضاف إلى هذا أن دعاة المشروع من قادة الأحزاب والسياسيين كانوا يشعرون بشبهة موقفهم لذلك فإنهم لم يجربوا باندفاع أن يقنعوا الجماهير بسلامة هذا الموقف، ومن هنا فإن الاهتمام الذي بدا عند بعض المواطنين بالمعركة الانتخابية كان اهتماماً حزبياً وشخصياً أكثر منه اهتماماً بالمشروع، ولاشك أن غياب الصحافة الوطنية الواقفة بصرامة ضد هذا المشروع كان سبباً من أسباب البلبلة والغموض.

أما فيما يتعلق بالموقف السعودي تجاه المشروع فقد نشرت الصحف بتاريخ 1949/10/1 ما يلي:

«وصل إلى دمشق السيد فؤاد حمزة وزير الدولة السعودي، ويقال إن الملك عبد العزيز أوفده إلى سوريا ليدرس الحالة ويتعرف إلى آراء الزعماء السوريين في الوحدة مع العراق، وأن الوزير السعودي مكلّف بإبلاغ المسؤولين أن المملكة السعودية تعارض أي تغيير يطرأ على الوضع الحاضر في العالم العربي» ولكن الذي ظهر فيما بعد أن نشاط السعودية كان مركزاً، وبالخفاء، في الجيش السوري.

كنت قبل قيام الدولة الصهيونية مؤمناً بضرورة الاتحاد مع العراق، ثم أصبحت أكثر إيماناً بضرورته بعد التحديات التي طرحت على العرب بعد قيامها وتهديدها للوجود العربي بفلسطين، وأن هذا الاتحاد يجب أن يكون بداية للاتحاد العربي الشامل، نظراً للاتصال الأرضي الوثيق بين البلدين، حيث لا عوائق جغرافية، كما أن نفسية الشعبين متقاربة لأن القبائل العربية التي رفدت هذين البلدين هي واحدة الأرومة أيضاً، وعموماً فإن العادات والتقاليد والتقارب بين سكان القطرين لا تعترف بالحدود المصطنعة التي أوجدها الاستعمار، فالموصل أقرب إلى حلب، وما الجزيرة في شمال سوريا إلا امتداد جغرافي للعراق، ثم إن العراق وسوريا تجمعهما المصالح المشتركة البترولية والمائية والاقتصادية، بل يمكن أن يشكلا نظاماً اقتصادياً متكاملاً، فالعراق يعتبر من أغنى أقطار المشرق بثرواته الزراعية والمعدنية ومن أكثرها سكاناً وسوريا بحكم موقعها بين الشرق والغرب هي بلد ترانزيت أكسب أهلها خبرة تاريخية بشؤون الاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعة، فإذا ما قام الاتحاد بين البلدين فإن المجال سيكون رحباً لتقدم الشعبين نظراً لتوفر الإمكانات المادية والبشرية، وكانت المزايا الاقتصادية لهذا الاتحاد تدغدغ أحلام البورجوازية السورية. ولاسيما في مدينة حلب، حيث كانت توجد بورجوازية قوية صناعياً وتجارياً مشكلة القوة الرئيسية الانتخابية التي يستند إليها حزب الشعب.

لقد كانت المخاطر ـ تاريخياً ـ على كل من القطرين واحدة، وهي قد أصبحت تستهدف بعد قيام إسرائيل حرية العرب ووجودهم وسيادتهم على المنطقة العربية، لذا فإن أي معركة مظفرة مع الأعداء تقتضي الاتحاد بين القطرين الشقيقين لتهيئة الإمكانات المادية والبشرية للمعركة التي لا مهرب منها، أما الاستعمار البريطاني الذي يحول دون تحقيق هذا الاتحاد فهو زائل لا يمكن أن يدوم إذ إن وحدة النضال الشعبي بين القطرين ستحرر العراق من قيود المعاهدة البريطانية ومن النفوذ الاستعماري، وكنت أعتقد بأن الاتحاد العربي الشامل لن يتحقق دفعة واحدة بل على مراحل بين الأقطار العربية المتحررة والمتقاربة جغرافياً، وبالتالي سكانياً واقتصادياً ودفاعياً، مثلاً الاتحاد بين العراق وسوريا، والاتحاد بين مصر والسودان وليبيا، وبين تونس والجزائر والمغرب العربي، وبعد ذلك لابد أن تتصل هذه الحلقات مع بعضها البعض في اتحاد عربي شامل.

كنت مؤمناً بأن لا طريق للاتحاد العربي الشامل ـ في المستقبل ـ غير هذا الطريق وأنه لا حل للمشاكل العربية المستعصية في الحاضر والمستقبل إلا بسلوكه ليس على مستوى القطرين بل على مستوى العالم العربي، فمشكلة كثافة السكان وازديادها في القطر المصري هي من المشاكل العربية المستعصية، ومنذ عام **1946** طرحت فكرة

تعميم مشاريع الري في الهلال الخصيب لاستيعاب المهاجرين من أبناء الشعب العربي في مصر، ففي تاريخ 1946/7/14 وفي العدد رقم 49 من جريدة اليقظة التي كانت تصدر باسم حركة الشباب كتبت: «ليس بغريب أن نعالج الأزمة المصرية، فما أحرى المؤمنين بالوحدة العربية أن يهتموا بها ويعالجوها» كما ورد في المقال:

«ومن المؤسف حقاً أن تحلم الصهيونية بتنفيذ مشاريع الري الكبرى في الشرق العربي بينما لا تزال الجامعة العربية مترددة بإقرار وحدة الجنسية، وإلغاء جوازات السفر بين الأقطار العربية وهي الخطوة الأولى في هذا السبيل، وإذا تعممت مشاريع الري في الهلال الخصيب فإنها تكفي وحدها لحل أزمة الشعب العربي بمصر، وهذه المشاريع يجب ألا تبقى خيالات وأوهاماً، بل يجب أن تفكر بها الجامعة تفكيراً جدياً، إذا كانت تؤمن حقاً بوحدة الأمة العربية التي يجب توثيق أواصرها الاقتصادية والاجتماعية».

إن تمزق الهلال الخصيب، وقلة عدد سكانه، كانا من أكبر العوامل والمغريات التي شجعت الحركة الصهيونية على اقتحام العرب في عقر دارهم، ولقد كان في ذلك المقال الذي كتبته عام 1946 إشارة لدراسة ترجمتها جريدة اليقظة عن صحيفة صهيونية تتحدث عن الإمكانات الضخمة والثروات الهائلة المائية والزراعية والمعدنية والبترولية في الهلال الخصيب الذي يمكن أن يستوعب كل يهود

العالم. بالإضافة إلى فلسطين طبعاً. وأن المخططات الصهيونية جاهزة للشروع بتنفيذها فوراً بعد قيام دولة إسرائيل الكبرى في هذه المنطقة.

لقد كنت أؤمن، مع قيادات حركة الشباب، عندما طرح مشروع نوري السعيد للاتحاد، في النصف الأخير من عام 1949 بأن تحقيق الاتحاد العربي ليس ضرورة استراتيجية قومية فحسب بل هو ضرورة إنسانية وحضارية تؤثر على عالم الغد، ولكن أسباب معارضتنا لهذا المشروع كانت تدور حول الأسئلة الآتية:

هل من مصلحة الإنكليز أن يوافقوا على اتحاد حقيقي بين سوريا والعراق ولو في ظل عرش واحد؟

كان الجواب المنطقي لهذا السؤال أنه ليس من مصلحة بريطانيا تحقيق هذا الاتحاد مع سوريا لأنه يهدد وجودها في العراق نفسه.

والسؤال الثاني الذي كنا نطرحه على أنفسنا وعلى الآخرين، كيف يمكن لهذا الاتحاد أن يتحقق وتظل سوريا محافظة على استقلالها بينما العراق محتل ومكبل بقيود المعاهدة البريطانية؟

ألا يكون ذلك وسيلة لتسلل النفوذ الاستعماري البريطاني إلى القطر السوري؟

إن العقل والمنطق يشير بإصبع الاتهام إلى المؤامرة الاستعمارية المبيتة على استقلال سوريا، فالإنكليز الذين طمعوا بالسيطرة على

سوريا منذ فجر استقلالها قد طرحوا أولاً مشروع بيفن. بيدو، ثم مشروعاً يقضي بضم سوريا والأردن والوطن القومي الصهيوني، هذا المشروع الذي قوبل بالرفض، ليس فقط من قبل شكري القوتلي بل من قبل الشعب المتمسك باستقلال سوريا، وها هم اليوم يحاولون بسط نفوذهم بالدعوة لمشروع الاتحاد مع العراق ما سيؤدي إلى تكريس الانفصال بإقامة عرش جديد لعبد الإله في سوريا تحقق بريطانيا بواسطته تسلل نفوذها إلى سوريا المستقلة. إن تاريخ الاستعمار البريطاني في هذه المنطقة بصورة خاصة، وفي العالم بصورة عامة، كان دوماً سياسة «فرّق تسد» وإن بريطانيا هي التي اشتركت بتجزئة البلاد العربية، بعد انهيار الخلافة العثمانية، بل إن الاستعمار جزّأ القطر الواحد دويلات عديدة، ولو كانت بريطانيا ترغب بإقامة وحدة بين البلاد العربية لكانت أقامتها على الأقل بين العرشين الهاشميين في الأردن والعراق...

كنا نجيب على هذه التساؤلات بأن أي خطوة اتحادية لا يمكن أن تحققها إلا الدول المتحررة من النفوذ الاستعماري الصهيوني ولا يمكن للعرب أن يلتمسوا طريق وحدتهم مع أعدائهم، بل لا يمكنهم أن يحققوا هذه الوحدة إلا من خلال تحررهم من التبعية للاستعمار.

[هاشم الأتاسي يعرض فكرة الاتحاد في مجلس الوزراء]

في النصف الثاني من شهر أيلول 1949 . أي بعد انقلاب الحناوي وتشكيل الحكومة بشهر تقريباً . طرح هاشم الأتاسي ورشدي الكيخيا وأيدهما عادل العظمة، بعد مقدمة وتحليل، فكرة الاتحاد مع العراق، على سبيل البحث والمذاكرة وبناء على رغبة الحكومة العراقية وطلب منها.. وبعد الانتهاء صمت الوزراء الآخرون دون إبداء رأي. فقلت للرئيس الأتاسي إنني لا أعارض اتحاد القطرين الشقيقين من حيث المبدأ، ولكنني أريد أن أنبّه إلى أمر مهم يجب حلّه قبل الخوض في التفاصيل، وهو أمر ارتباط العراق مع الإنكليز بالمعاهدة البريطانية التي يؤيدها احتلال عسكري مقيم، فهل يمكن أن نبحث في قيام الاتحاد بين القطرين قبل أن نعرف موقف الإنكليز منه؟... ثم إن سوريا بلد مستقل، وإذا كان الإنكليز موافقين على الاتحاد فمن المنطقي والطبيعي أن نحدد نحن والعراق كفريق متحد علاقاتنا مع بريطانيا من جديد، إذ لا يمكن في ظل الاتحاد أن يكون جزء منه مستقلاً والجزء الآخر محتلاً، وهذا يعني بصريح العبارة تحرير العراق من نير المعاهدة والاحتلال البريطانيين، فوافق المجتمعون على اقتراحي، وكلّف وزير الخارجية ناظم القدسي أن يتصل بالإنكليز ويستطلع آراءهم حول هذه الأمور.

وبعد أسبوع تقريباً شرح القدسي في مجلس الوزراء نتيجة مساعيه فقال: إن الإنكليز لا يمكن إطلاقاً أن يبحثوا بأمر المعاهدة البريطانية العراقية، وإنه لا علاقة لهم بمشروع الاتحاد، وإنه لا يمكنهم أن يعتبروا سوريا والعراق فريقاً واحداً بالنسبة لعلاقات العراق مع بريطانيا.

جرت مناقشة في مجلس الوزراء حول هذا الجواب، فأكدت من جديد ما قلته سابقاً، فعقب الأستاذ ميشيل عفلق هذه المرة وقال ما معناه: «إن الاتحاد لا يجوز أن يتحقق بالإرادة الفوقية، بل يجب أن يقوم على أساس شعبي» وكان يعني بالتحديد أنه يجب أن يتم أيضاً بالتفاهم والاتفاق بين الأحزاب السورية والعراقية ليأخذ طريقه الشعبي.

وقد تجنب مجلس الوزراء، لفترة من الزمن، إثارة هذا الموضوع مرة أخرى، وفي أثناء ذلك قدم إلى دمشق صديق شنشل وفائق السامرائي، من زعماء حزب الاستقلال في العراق، وحلا بفندق الأوريان بالاس، وقاما باتصالات واسعة النطاق بالأحزاب والشخصيات السياسية. وكان رفقاؤهما في اجتماعاتهما وخلواتهما جلال السيد وقادة البعث وأركان حزب الشعب.

كما قدم إلى دمشق الفريق طه الهاشمي ومكث فيها مدة طويلة، وذكرت الصحف أنه يقوم باتصالاته مع رجال الحكومة

السورية بغية إتمام المهمة التي جاء من أجلها، وقد استقبله الرئيس هاشم الأتاسي في اجتماع رباعي ضم: رشدي الكيخيا وناظم القدسي وسامي الحناوي وتكررت هذه الاجتماعات ولم يتصل بي طه الهاشمي رغم معرفتي السابقة به، ويبدو أنه كان معتمداً للتنسيق الرسمي بين حكومة نوري السعيد وأنصار مشروع الاتحاد في الحكومة السورية، أما صديق شنشل فقد زارني في مكتبي بوزارة الزراعة، وكانت أول مرة أتعرف بها عليه.

تطرق صديق شنشل لموضوع الاتحاد وأهميته بالنسبة للأمة العربية وضرورته القصوى بعد قيام إسرائيل فقلت له:

إنني وإن لم أكن على اتصال سابق بحزب الاستقلال فإنني كنت متتبعاً دوماً مواقفه الوطنية في العراق الشقيق وكفاحه ضد الاستعمار البريطاني، وإن ذهابي للعراق مع مجموعة من المناضلين عام 1941 للاشتراك بثورة رشيد عالي الكيلاني كان مناسبة لاتصالي بالحركة القومية العربية في العراق وببعض قادتها ورجالها... وإنني لأعجب أن يحاول قائد حزب الاستقلال أن يقنعني بمشروع يهدف إلى حرمان سوريا مما تتمتع به من نعمة الاستقلال والحرية... إن هذا المشروع هو محاولة لقطع الطريق على الاتحاد الصحيح في المستقبل.

بدت على وجه السيد شنشل أمارات الألم والاكتئاب وأجاب: إننا عانينا كثيراً من احتلال الإنكليز وحكم نوري السعيد، وأعترف بأننا تعبنا ونحن نلجأ الآن إلى سوريا علّنا نستطيع سوية تحرير العراق، فقلت له:

وهل يحقق هذا المشروع تحرير العراق؟ إنني لا أعتقد ذلك.

خطر لي وهو يتكلم أن مثلنا مع العراق، كمن ذهب لإخراج أخيه من السجن، فدخل السجن وأصبح هو وأخوه تحت قبضة السجان.

لو كانت سوريا قوية متماسكة إلى الحد الذي لا تخشى معه أن تصبح أسيرة الاستعمار لكان هذا القول معقولاً، ولكن ما لنا ولهذه الافتراضات؟

لو كان الأمر كذلك لما فكر الإنكليز بهذا المشروع أصلاً، بل لكانوا من أشد أعدائه دفاعاً عن مصالح بريطانيا المستقرة بالعراق، والإنكليز بالأساس لهم رأيهم بالسوريين المتمردين دوماً، فقد قال لورنس في كتابه أعمدة الحكمة السبعة عن السوريين:

«كلهم يريد شيئاً جديداً، ولهم مع سطحيتهم وتمردهم ولع بالسياسة، وهي علم يسهل على السوريين التهذر فيه ولكن يصعب عليهم إجادته، إنهم ساخطون دوماً على أي حكومة تقوم في بلدهم... إلا أن ندرة منهم فكّرت مخلصة بتقديم بديل، والأندر منها أولئك الذين سيقرّون هذا البديل».

على أثر جلسة مجلس الوزراء التي بحث فيها موضوع الاتحاد قمت بزيارة خاصة لخالد العظم، وأردت أن أستثير حميته، فقلت له:

أنت رجل عاصرت الانتداب وتعرف مدى ما عانته سوريا من آلام ومآس وتضحيات، إن مسؤوليتنا كبرى أمام الله والشعب إذا فرّطنا بهذا الاستقلال واستبدلنا الاستعمار البريطاني الداهم بالاستعمار الفرنسي الزائل.

واستطردت:

أما أنا فلن أوافق على هذا المشروع الاستعماري، إنني تعرفت عليك في برلمان 1943. وقد توسمت بك العقل والوطنية وإنك كنت دوماً تحاول أن تخدم بلدك، فأرجو أن يكون موقفك مسانداً وداعماً لموقفي، ولابد أنك لاحظت أن الأتاسيين وحزب الشعب وعادل العظمة ضالعون في هذا المشروع، وهم يجتمعون سراً ويبيّتون أمراً يجب أن نتآزر معاً لإحباطه، فوافقني على ما أقول.

كما قمت بزيارة أخرى مماثلة للدكتور سامي كبارة، وهو منافس لرشدي الكيخيا، ذلك التنافس الذي اشتد بعد انقلاب الحناوي، فأظهر موافقته أيضاً ولكنه ظل متردداً وكان على اتصال مستمر بضباط الحناوي السائرين في تيار الاتحاد مع عراق نوري السعيد، أمثال الضابطين خالد جادا ومحمد معروف وغيرهما من أركان الانقلاب الآخرين.

وكانت الصحف الأجنبية في تلك الفترة تشير صراحة إلى تكتلات الضباط وانشقاقات في الجيش بهذا الخصوص، فقد ذكرت جريدة التايمس اللندنية يوم 26 آب 1949 . أي بعد أقل من أسبوعين على انقلاب الحناوي . أن أعضاء الحكومة السورية الجديدة بصفتهم الفردية قد لا يؤخذ عليهم أي مأخذ ولكنهم مجتمعين لا يشكلون فريقاً منسجماً، وإن المستقبل وحده كفيل بإظهار نجاحهم أو عجزهم في المضي قدماً في السبيل الذي اختطّوه، وإن الجيش قد انشق إلى شيع وآراء مختلفة، وإن النظام العسكري قد تدهور».

وفيما يتعلق بموضوع الاتحاد المطروح بين سوريا والعراق فإنه لابد من الإشارة إلى أمرين اثنين حدثا في شهر أيلول من عام 1949:

أحدهما كتاب أرسله الملك عبد الله إلى الرئيس الأتاسي. يقول فيه إنه لن يقف مكتوف الأيدي إذا أقرّت سوريا مشروع الاتحاد مع العراق، وفيه تهديد ووعيد باجتياح سوريا. وقد تلاه الرئيس الأتاسي في مجلس الوزراء مستخفاً بهذا التهديد.

وقد كرر الملك عبد الله في عدة مناسبات معارضته لمشروع الاتحاد، وصرّح بتاريخ 16 / تشرين الأول / 1949 أنه يعتقد أن المقترحات المعروضة لتوحيد سوريا والعراق هي بمثابة وضع العربة أمام الحصان، وأشار إلى أنه ينبغي أن تكون سوريا نفسها موحدة، ومتى تحققت لها هذه الوحدة وجب عليها أن تنشد الوحدة مع العراق.

والأمر الثاني أن الكولونيل ستيرلنغ، الذي أقام في دمشق بعد الجلاء وفتح فيها دكاناً لبيع الدراجات وتصليحها كان يقوم بنشاط إعلامي واسع، ويزود الصحف البريطانية بالرسائل التي تدعو لمشروع سوريا الكبرى، ويقوم بجولات واسعة في البادية واتصالات مع رؤساء العشائر، فتساءلت في مجلس الوزراء:

هل انقسمت المخابرات البريطانية حول مشروع سوريا الكبرى (سوريا والأردن) ومشروع الهلال الخصيب (اتحاد سوريا والعراق)؟

مشيراً إلى نشاط ستيرلنغ الإعلامي ورسائله للصحف البريطانية وما سمعته عن جولاته في البادية.

وقد جرت بعد ذلك بعدة أسابيع محاولة لاغتيال ستيرلنغ. أصيب فيها بجراح واعتقل عدد من المتهمين، بعد ذلك بشهور أغلق ستيرلنغ دكان الدراجات وغادر دمشق إلى بلاده بعد أن انتهت المعركة الانتخابية في سوريا، وكانت محاولة اغتياله مظهراً من مظاهر التناقض الاستعماري وتناقض مصالح المحاور العربية.

لم أجتمع مع أديب الشيشكلي منذ أن سرّحه حسني الزعيم من الجيش إلى أن أتاني إلى البيت لأول مرة بعد أن أعاده الحناوي برتبة عقيد وسلّمه قيادة اللواء الأول، قال لي أديب الشيشكلي: إن حزب الشعب يتآمر مع العراق والإنكليز لتحقيق مشروع الاتحاد وإن الجيش ناقم ولن يقف مكتوف الأيدي تجاه هذه المؤامرة، قلت له:

هل تثق بي، وهل يثق بي إخوانك الذين تحدثت باسمهم؟

إذا كنتم تثقون بنا فاتركوا لنا الفرصة لنعالج هذا الموضوع فهو دقيق وحساس، وأنا لا أكتمك أنه بحث في مجلس الوزراء، ولكن على سبيل الاستعراض والمناقشة، فإذا تمكنا من إقامة الأسس الصحيحة بما يضمن استقلال البلاد فإنني لا أشك أنكم ترحبون به، أما إذا كان الأمر خلاف ذلك فإنني كفيل بإحباطه، ولهذا أرجو أن تطمئن رفاقك، فلا يمكن أن تمر الأمور بالشكل الذي تتوهمون، فاقتنع أديب الشيشكلي وانصرف.

بعد انصراف أديب الشيشكلي فكرت بالوضع العربي وحزنت.

لقد وقف بن غوريون في الشهر ذاته - أيلول **1949** - يهدد ويصرخ متوعداً:

«إن إسرائيل ستلاحق المعتدين إلى ما وراء حدودهم في حالة نشوب حرب في المستقبل» ويطلب إلى البرلمان أن يؤيد مقترحاته بإنشاء جيش كامل العدة للقيام بهذه المهمة.

وبالمقابل فقد كتبت الصحف بالجانب العربي في أوائل أيلول **1949**: «إن الدوائر الرسمية في القاهرة صرحت بأن زعماء دول الجامعة العربية يدرسون مع البريطانيين إمكانية عقد حلف عسكري لمناهضة الشيوعية، تنضم إليه الولايات المتحدة، أما إشراك

أميركا في الحلف فقد اقترحته سوريا ومصر ولبنان، وذلك لأنها القوة العالمية الرئيسية لمناهضة الشيوعية ويجب أن تتزعم أي حركة دفاعية ضد روسيا».

حقاً إن موقف الحكام العرب يدعو للرثاء، فبينما ينصرف زعماء إسرائيل لتهيئة خططهم التوسعية، نرى حكام العرب دمى يحركها الاستعمار لتحقيق مصالحه باسم المشاريع الدفاعية والأحلاف العسكرية لمحاربة الاتحاد السوفييتي ومناهضة الشيوعية فيقسم صفوفهم ويحرضهم ضد بعضهم ويلهيهم عن مصالح شعوبهم.. حقاً إنه موقف يدعو إلى العجب والرثاء.

إن الاستعمار الغربي لا يقل همجية عن الحركة الصهيونية، فهو لم يخدم الصهيونية بدعمه المادي والسياسي ونهبه خيرات البلاد العربية واستنزافه ثرواتها واحتلال مواقعها الاستراتيجية فحسب، بل يتطوع لخدمتها بالعمل على تمزيق العرب وصرف أنظارهم عن خطر الحركة التوسعية الصهيونية العرقية العسكرية إلى خطر موهوم لا وجود له هو خطر الاتحاد السوفييتي والشيوعية، وإن ما يزعمونه خطراً ما هو إلا مخرج من الطريق المسدود الذي يدفعوننا إليه دفعاً.

لم يبق إذاً أمام الواعين في سوريا إلا أن يحافظوا على استقلال بلادهم ويعدوا العدة للمعركة، وينتظروا الفرصة السانحة

للخطوة الوحدوية عندما تتوفر ظروفها الموضوعية، وأن يتجنبوا مطبات الاستعمار والصهيونية، فهما معاً وراء تمزيق الأمة العربية والعدوان المستمر على استقلالها ووجودها وحضارتها، ولا مفر للحركة العربية التحررية من أن تعد العدة وأن تضع استراتيجيتها على هذا الأساس...

وهذا ما انتهجناه فعلاً حتى قيام الوحدة عام 1958.

[مشروع الاتحاد يبحث من جديد]

في الخامس من تشرين الأول وصل إلى مطار دمشق الأمير عبد الإله الوصي على عرش العراق في طريق عودته إلى بغداد من لندن فاستقبله في المطار الرئيس هاشم الأتاسي وفارس الخوري وناظم القدسي وعبد الله عطفة وعادل العظمة وسامي الحناوي وعدد من الوزراء السابقين، ولم يتعرض هاشم الأتاسي في مجلس الوزراء إلى ما دار من حديث بين الرجلين ولكن الصحف أشارت إلى أنه جرت أبحاث مهمة بينهما.

عندما اقتربت المعركة الانتخابية، أثار الوزير عادل العظمة في مجلس الوزراء موضوع الاتحاد مع العراق من جديد فقال إن لديه مشروعاً وضعه بالاتفاق مع العراقيين فقلت:

ولكن كيف تبحث هذا المشروع طالما أن بريطانيا رفضت إلغاء المعاهدة البريطانية العراقية كما أخبرنا وزير الخارجية؟

كان رشدي الكيخيا يرى أن المعاهدة العراقية البريطانية لا تمنع قيام الاتحاد بين سوريا والعراق لذلك فإن الأكثرية في مجلس الوزراء قد أقرّت تشكيل لجنة وزارية لدراسة الموضوع تتألف من **عادل العظمة وسامي كبارة وعدنان الأتاسي، وأكرم الحوراني،** وقد تقدم العظمة إلى اللجنة بمشروع لا يخرج في أسسه عما ورد في بيان حسن الحكيم، والظاهر أن حكومة نوري السعيد كانت حريصة على إيجاد وسيلة شرعية لدخول قطعات عسكرية عراقية إلى سورية لتنصيب عبد الإله الوصي على عرش العراق ملكاً على سوريا وتشكيل حلف عسكري يقف إلى جانب بريطانيا لحماية مصالحها في المنطقة، وهو الأمر الذي عبّر عنه صراحة **حسن الحكيم** في آخر بيانه عن الاتحاد عندما قال:

«إننا لن نستطيع أن نساهم بخدمة السلم، بجانب الحلفاء، إذا لم نكن متحدين أقوياء».

اجتمعت اللجنة المكلّفة بدراسة المشروع اجتماعها الأول، وكان في بيت عدنان الأتاسي، وبعد دراسة بعض مواد المشروع قلت لأعضاء اللجنة:

إنني غير مقتنع بجدوى أي بحث في المشروع المقدّم قبل أن تحل مشكلة المعاهدة البريطانية العراقية فقوبل ذلك بالصمت والوجوم وتوقفت الاجتماعات. وكانت جلسات مجلس الوزراء التي أعقبت توقف أعمال اللجنة يعتريها كثير من البرود من قبل الرئيس الأتاسي ووزراء حزب الشعب، ولا أدري إذا كانت حكومة حزب الشعب قد تقدمت بمشروع الاتحاد لإقراره في مجلس الوزراء أم أنها اتخذت من طرحه قبل الانتخابات وسيلة لكشف مواقف الوزراء نهائياً وتقرير موقفها منهم في المعركة الانتخابية التي ستقرر مصير المشروع في المجلس التأسيسي المقبل.

بعد أن طرح عادل العظمة مشروع الاتحاد اضطرتني المعركة الانتخابية لمغادرة دمشق، ما أغلق الباب نهائياً دون معرفة ما تفعله الحكومة في دمشق حيث بقي فيها الرئيس الأتاسي ورشدي الكيخيا وخالد العظم الذي لم يرشح نفسه للانتخابات.

[سوريا بين الاتحاد وميثاق الضمان الجماعي]

في منتصف شهر تشرين الأول 1949 طرح الرئيس هاشم الأتاسي قضية الاجتماع الذي سيعقد عما قريب في مجلس الجامعة العربية بالقاهرة في دورته الحادية عشرة، وتحدث عن أهمية هذا الاجتماع وما سيبحث فيه ويصدر عنه من مقررات واقترح تشكيل الوفد السوري على هذا المستوى، وقد دار نقاش طويل حول

اختيار أعضاء الوفد حتى تم الاتفاق على تسميتهم، ولم يكن بينهم اسم الأستاذ ميشيل عفلق الذي لم يبدِ في تلك الجلسة أي اعتراض، بل لم يشترك بالمناقشة التي جرت لاختيار الأعضاء، وفي الاجتماع التالي لمجلس الوزراء فوجئ الرئيس الأتاسي بطلب الأستاذ ميشيل أن يكون عضواً بالوفد، فنهض عن كرسيه كالملدوغ، وقذف طربوشه على الطاولة غاضباً وراح يذرع القاعة مهتاجاً شاتماً حزب البعث والأستاذ ميشيل، وكان يتكلم بعصبية شديدة حتى خشينا عليه وهو الرجل المسن، أما الأستاذ ميشيل فقد ظل جالساً على كرسيه دون أن يتكلم، بينما نهض الوزراء يهدئون من هياج الرئيس الأتاسي الذي تعب لكثرة ما صاح فجلس، وقد ظهر عليه الإعياء الشديد.

بعد قليل نهض الأستاذ ميشيل مع بعض الوزراء فاعتذر من الرئيس الأتاسي وانتهت الجلسة على هذه الصورة، وقد آلمني عدوان الرئيس الأتاسي وهياجه الجنوني والألفاظ النابية التي بدرت منه والتي تنبع من أعماق العقلية المتعالية، وما كنت أود أن يعتذر الأستاذ عفلق لأنه لم يرتكب ما يوجب الاعتذار، وفي الاجتماع التالي لمجلس الوزراء تم تعيين ميشيل عفلق عضواً في الوفد السوري لاجتماعات مجلس الجامعة العربية، فأصبح الوفد برئاسة **ناظم القدسي** وزير الخارجية وعضوية **عادل العظمة** وزير الدولة، **وميشيل عفلق** وزير المعارف **ونعيم الأنطاكي** وهو وزير سابق،

والدكتور **عدنان الأتاسي** الذي كان يشغل منصب وزير سوريا المفوض في عهد حسني الزعيم وبعد انقلاب الحناوي ظل في منصبه إلا أنه بقي في دمشق إلى جانب والده هاشم الأتاسي طيلة ترؤسه للحكومة، كما تمت تسمية أسعد محفل وأكرم زعيتر وهنري كتن ملحقين بالوفد.

ترأس الدكتور ناظم القدسي اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة، وفي اجتماع يوم 22 / 10 / 1949 أصر رئيس وزراء مصر حسين سري باشا بالاتفاق مع السعودية ولبنان على وجوب بحث مشروع الاتحاد السوري العراقي، فهدد نوري السعيد والدكتور ناظم القدسي بانسحاب وفديهما لأن ذلك يعد تدخلاً في شؤون البلدين الداخلية، وأن الأمر يجب أن يترك لشعبي البلدين، مما جعل سري باشا يعدل عن إصراره، وعلى هذا الأساس تم الاتفاق على أن تؤجل اللجنة هذا الموضوع حتى تجري الانتخابات الوشيكة في سوريا، ومن جهة ثانية قدمت الدول الثلاث مصر والسعودية ولبنان المعارضة لمشروع الاتحاد السوري العراقي مشروعاً لمعاهدة سميت معاهدة الضمان الجماعي كوسيلة لإسقاط مبررات الاتحاد السوري العراقي الذي كان دعاته يبررونه بأنه يهدف إلى تقوية العرب أمام الخطر الصهيوني.

وبتاريخ 25 تشرين الأول عاد إلى دمشق من القاهرة ميشال عفلق وعادل العظمة فقدما تقريراً عن اجتماعات مجلس

الجامعة واللجنة السياسية ومشروع الضمان الجماعي وما جرى حوله من مناورات، وقد وصفه عادل العظمة بأنه مشروع دفاعي ضد إسرائيل بالتخصيص، ولكن وفود الدول العربية رأت أن تعدل نص المشروع وتجعله عاماً ضد كل عدوان خارجي يقع على إحدى البلاد العربية مجاراة للأعراف الدولية.

وفي إحدى جلسات مجلس الوزراء التي أعقبت هذه الجلسة اقترح رشدي الكيخيا مشروع قرار بالموافقة على الاتحاد مع العراق وتكليف رئيس الحكومة إجراء المفاوضات مع العراق وإرسال التعليمات إلى الوفد السوري بالقاهرة لإعلان ذلك في اجتماع مجلس الجامعة، فحاول هاشم الأتاسي طرح اقتراح الكيخيا على التصويت دون مناقشة بداعي أنه لا حاجة لإضاعة الوقت والمناقشات من جديد، فخالف مشروع القرار سامي كبارة وفيضي الأتاسي وأكرم الحوراني، فخشي الأتاسي والكيخيا أزمة وزارية قبيل الانتخابات مع ما في ذلك من انعكاسات على الوضع في الجيش، فتراجعا عن الاقتراح، وعاد عادل العظمة وحده إلى القاهرة ليزود الوفد بالتعليمات التي تلقاها من حكومته وهي تقضي بمتابعة البحث والعمل على إقرار مشروع الضمان الجماعي.

وفي 3 تشرين الثاني وصل ناظم القدسي إلى دمشق وعقد مؤتمراً قال فيه:

«لقد تقدم وفد مصر بمشروع للضمان الجماعي وقررت اللجنة السياسية أن تنتدب كل دولة عضواً لتشكيل لجنة تبحث الموضوع المذكور وتقدم مسودة المشروع كاملة في أقرب وقت، وستجتمع هذه اللجنة خلال الأيام العشرة التالية، وقد عينت سوريا الدكتور عدنان الأتاسي ممثلاً لها في هذه اللجنة».

وقد نشرت جريدة النهار البيروتية بتاريخ 25 / 11 / 1949 أن «إحدى الدوائر العربية تلقت تقريراً من الولايات المتحدة جاء فيه أن الأوساط الأميركية التي كان يساورها بعض القلق على إسرائيل من جراء قيام الضمان الجماعي بين الدول العربية أصبحت الآن غير قلقة لأنها تعتقد أن الدافع على هذا الضمان أسباب محلية تتعلق بالصلات القائمة بين الدول العربية».

[1949: لجنة التوفيق الدولية هزيمة سياسية تلت الهزيمة العسكرية]

قبل الاسترسال في الحديث عن انتخابات الجمعية التأسيسية وانقلاب العقداء لابد لي. تمشياً مع السياق الزمني الذي اعتمدته في هذه المذكرات. من التوقف قليلاً عند حدث مهم كانت له نتائجه فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي:

إن إسرائيل بعد كسبها العسكري لمعركة 1948 اتجهت لكسب المعركة السياسية لإسباغ الشرعية على كيانها، فتقدمت بطلب

قبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة، على الرغم من أنها لم تضع دستورها لئلا تعين حدود الدولة على أساس قرار التقسيم.

لقد علقت الأمم المتحدة آنذاك قبول تلك العضوية على شرط اتفاق إسرائيل مع العرب لتنفيذ القرارات التي أصدرتها بشأن القضية الفلسطينية فشكلت لجنة لهذا الغرض سميت لجنة التوفيق الدولية، وكان قبول الأنظمة العربية الاشتراك في هذه اللجنة تنازلاً هاماً يعني تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية عودة قسم من اللاجئين وتوطين القسم الآخر في الدول العربية، كما يعني الاعتراف بدولة إسرائيل المغتصبة.

إن التاريخ السياسي والعسكري للأنظمة العربية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو مجموعة من الهزائم والتراجعات والمساومات، وكان من أول الهزائم السياسية موافقة العرب على الاشتراك في لجنة التوفيق الدولية قبل أن تنفذ إسرائيل قرارات هيئة الأمم المتحدة، فبعد مفاوضات استمرت شهوراً بين الإسرائيليين ودول المواجهة تم الاتفاق في سويسرا على توقيع ما سمي ببروتوكول لوزان عام 1949 الذي ينص على تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض على من لا يرغب في العودة، كما نص على تنفيذ قرار التقسيم الصادر عام 1947 من قبل الأمم المتحدة، وبعد توقيع بروتوكول لوزان من قبل الدول

العربية وإسرائيل قررت هيئة الأمم قبول عضوية إسرائيل فيها، ولكن الحكومة الإسرائيلية نكثت بعد قبولها عضواً في هيئة الأمم المتحدة، وكانت برئاسة بن غوريون، عن تنفيذ بروتوكول لوزان، بل أعلنت عن حاجتها إلى المزيد من الأراضي والمياه لاستيعاب المهاجرين الجدد الذين وصل منهم إلى فلسطين المحتلة ما بين عامي 1948 ـ 1953، 700 ألف مهاجر.

وفيما يلي أهم المراحل التي مرّت بها المفاوضات العربية الإسرائيلية ضمن ما سمي لجنة التوفيق الدولية:

بتاريخ 11 / 12 / 1948 صدر عن الجمعية العمومية قرار نصت الفقرة الحادية عشرة منه على العمل لإعادة اللاجئين الراغبين في العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم، والتعويض على من لا يرغب منهم بهذه العودة... وقد شكلت «لجنة التوفيق الدولية» لتنفيذ هذه التوصية وحددت مهامها بما يلي:

أولاً: القيام بمهمة وصلاحية الوسيط الدولي الكونت برنادوت الذي عين في 15 / 5 / 1948 واغتاله اليهود في 1948/9/16.

ثانياً: السعي مع الأطراف المعنية ومساعدتها للوصول إلى حل نهائي لكل المسائل العالقة بينها، وذلك إما مباشرة بين الأطراف ذاتها أو بطريقة غير مباشرة بواسطة لجنة التوفيق الدولية.

ثالثاً: تقديم اقتراحات مفصلة لقيام نظام دولي دائم يشمل القدس وضواحيها بالإضافة إلى اقتراحات حول تأمين الوصول إلى الأماكن المقدسة في القدس وبقية أنحاء فلسطين.

رابعاً: تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم والتعويض على غير الراغبين منهم في العودة، وتوطينهم.

وقد اختار ممثلو الدول الكبرى الخمس أعضاء اللجنة فتألفت من رئيس تركي (يالطيشين) وعضو أميركي (اثريدج) ثم حل محله (بورتر) وعضو فرنسي (بواسانجييه)... ومرت نشاطات اللجنة خلال عام 1949 بأربع مراحل:

أولاً: مرحلة الاتصالات التمهيدية: من 1949/1/17 إلى 1949/4/17 حيث بدأت بالاجتماع الأول للجنة في جنيف ثم انتقال اللجنة إلى الشرق الأوسط وعقدها الاجتماعات المتعددة مع الأطراف العربية في بيروت وتل أبيب وقد توافقت هذه المرحلة مع انقلاب حسني الزعيم في 1949/3/29.

ثانياً: مرحلة لوزان الأولى من 1949/4/27 إلى 1949/7/1 وتميزت بانتقال اللجنة إلى لوزان بسويسرا وإرسال الوفود العربية والوفد الإسرائيلي إليها.

ثالثاً: مرحلة لوزان الثانية من 1949/7/18 إلى 1949/9/15 (وهي المرحلة التي كتب خلالها الياهو ساسون إلى موشي شاريت

وزير خارجية إسرائيل رسائل سرية أذيعت بعد 22 سنة عندما نشر بعضها في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية شهر شباط 1972).

رابعاً: اجتماع نيويورك: حيث انتقلت إليها أعمال اللجنة منذ 1949/10/19 وحتى نهاية عام 1951.

وأما أهم النتائج التي ترتبت على اشتراك الحكومات العربية في هذه اللجنة فهي التالية:

أولاً: توقيع الوفود العربية وإسرائيل على بروتوكول لوزان في 1949/5/12، واتخاذ وثيقة العمل المرفقة به أساساً للبحث، وكانت وثيقة العمل هذه مبنية على خريطة التقسيم كما أقرته هيئة الأمم المتحدة، أي إن الدول العربية وافقت عملياً على التقسيم.

ثانياً: اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل اعترافاً كاملاً وقرارها بتسليف إسرائيل قرضاً من بنك الاستيراد والتصدير بعد أسبوعين فقط من أول اجتماع للجنة التوفيق.

ثالثاً: زيارة جورج ماك غي مساعد وزير الخارجية الأميركية للمنطقة وطرحه مشروعاً للتطوير الاقتصادي للشرق الأوسط في اجتماعات عقدها في بيروت في آذار 1949 مع ممثلي الدول العربية المجاورة لإسرائيل كوسيلة لتوطين اللاجئين في البلاد العربية.

رابعاً: مع أن مبرر تشكيل اللجنة كان تنفيذ الفقرة (11) بعودة اللاجئين، وأن هذا الموضوع له الأولوية في أبحاث اللجنة،

فإن اللجنة أعلنت خلال شهر أيار 1949 وإثر اتصالاتها بالطرفين أنه «مع تقديرها للأولوية التي يعطيها العمل لتوطين اللاجئين، ترى أنها يجب أن تأخذ بعين الاعتبار احتمال ألا يرغب جميع اللاجئين في العودة إلى بلادهم، وأنه يتوجب بالتالي على الدول العربية القبول بتوطين اللاجئين الذين لا يرغبون بالعودة في البلاد العربية ذاتها»... (وللتغطية أردفت اللجنة كلامها هذا بأن اقترحت على إسرائيل قبولها لعودة 200 ألف نازح فلسطيني).

خامساً: انبثاق لجنة غوردون كلاب عن هذه اللجنة.

وسوف يرد أنه لم ينفذ أي مشروع اقتصادي وعدت به اللجنة إلا مشروع تحويل نهر الأرن وسرقة المياه العربية لإحياء النقب وتوطين المهاجرين اليهود الجدد.

فما هي قصة لجنة كلاب؟

في مطلع شهر أيلول 1949، انبثق عن مفاوضات لجنة التوفيق الدولية في لوزان لجنة جديدة باسم «لجنة الاستقصاء الاقتصادية الدولية للشرق الأوسط» وقد عرفت هذه اللجنة في البلاد العربية باسم «لجنة كلاب» نسبة إلى رئيسها الأميركي غوردون كلاب.

وكان قد أشيع، قبل وصول هذه اللجنة إلى البلاد العربية، بما نشرته صحيفة الأهرام وبعض الصحف العربية الأخرى، أنه

بينما كانت الوفود العربية في لوزان تسعى إلى إعادة اللاجئين إلى ديارهم، كانت تدور مفاوضات سرية بين حسني الزعيم بشخصه وبين ممثل أميركي، تهدف إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين في أراضي الجزيرة الواقعة شمالي سوريا، وأن حسني الزعيم عقد آخر اجتماع مع المستر ماك غي ممثل الخارجية الأميركية، وفي يوم 10 تموز 1949، وطلب منه خمسمائة مليون دولار تدفع إليه شخصياً لقاء إسكان اللاجئين في الجزيرة، على ألا تدفع إسرائيل لهؤلاء اللاجئين تعويضات شخصية عن أموالهم وممتلكاتهم في فلسطين، وبعد مساومات تم الاتفاق على دفع مبلغ ثلاثمائة مليون دولار لحسني الزعيم، وكان هذا الخبر قد تسرب بطريقة غامضة إلى اللاجئين فعقدوا مؤتمراً كبيراً في زحلة، واتخذوا قرارات، أهمها رفضهم أي مشروع لإسكان اللاجئين في أية دولة عربية والإصرار على المطالبة بعودتهم إلى وطنهم الأصلي فلسطين.

وقد عادت السياسة الأميركية من جديد للعمل للغرض ذاته بعد انقلاب الحناوي، عن طريق لجنة كلاب التي اتخذت في ظاهرها صفة لجنة اقتصادية منبثقة عن هيئة الأمم المتحدة وهي تهدف في الحقيقة إلى توطين اللاجئين في البلاد العربية.

وهذا ما أكده فيما بعد رئيس اللجنة غوردون كلاب ذاته إذ قال:

«إن هدف اللجنة هو إيجاد أعمال للاجئين، ومن ثم دراسة مشاريع إسكانهم والتعويض عليهم عن طريق المشاريع البعيدة المدى الواسعة النطاق».

وقبل أن تصل لجنة كلاب إلى دمشق زارت كلاً من بيروت والقاهرة وعمان وأجرت اتصالات مع المسؤولين فيها، وقال كلاب: «إن الدول العربية التي اتصلنا بها حتى الآن لم تظهر أية بادرة سلبية، وإنما أبدت كل إمكانية للتعاون». وخلال ذلك كان اللاجئون الفلسطينيون يعبّرون بمختلف الوسائل عن عدم اعترافهم بهذه اللجنة ورفضهم لمشاريعها وإصرارهم على عدم الاستيطان في أية أرض خارج فلسطين».

وكانت الصحافة تشير إلى المشاريع التي ستجري اللجنة مباحثاتها على أساسها وهي التعهد بتنفيذ مشروع تحويل نهر الأردن الذي طوره اليهود عن مشروع لوذر ميلك وهو يقضي بإنشاء سدود وأحواض لضبط مياه شلالات تل شهاب الموجودة في جنوب حوران للإفادة منها في توليد القوى الكهربائية ومشروعات الري الواسعة التي تروي ساحل فلسطين وقسماً من صحراء النقب.

عندما وصلت لجنة كلاب إلى دمشق في 1949/9/27 كان الرأي العام معبأ ضدها، وكانت الحكومة قد اتخذت قراراً برفض

توطين اللاجئين، بينما كان القائم بأعمال المفوضية الأميركية يقوم بزيارات متتابعة للرئيس الأتاسي، ووزير الخارجية ناظم القدسي بحضور الدكتور عدنان الأتاسي وزير سوريا المفوض في باريس، غير أن ناطقاً بلسان اللجنة صرّح في بيروت:

«إن حكومات مصر وشرق الأردن وسوريا قبلت التعاون مع اللجنة بعد أن تأكد لها أن مهمتها ترمي إلى وضع مشاريع اقتصادية تطبق في البلدان العربية ويشغل فيها اللاجئون الفلسطينيون».

لقد أحدث ما صرّح به الناطق باسم اللجنة من أن سوريا قبلت مع الحكومات العربية إقامة مشاريع لتشغيل اللاجئين، ما يعني توطينهم ردة فعل قوية لدى الرأي العام في سوريا، ما دعاني لإثارة هذا الموضوع في مجلس الوزراء وقلت إن هذه الموافقة هي خلاف لما قررته الحكومة من رفض توطين اللاجئين ما جعل وزير الخارجية ناظم القدسي يعلن أنه سلم هذه اللجنة بعد عودتها ثانية إلى دمشق التحفظات السورية التي تتلخص فيما يلي:

1. تعتبر سوريا أن اقتراح اللجنة باستيطان اللاجئين في بلادها هو محاولة من اللجنة للتعرض لاستقلالها وتدخل غير مشروع في شؤونها الداخلية.

2. يجب ألا تؤثر قضية السماح للجنة بالقيام بدراستها في قضية عودة اللاجئين إلى ديارهم المنصوص عنها في المادة (11) من قرار الجمعية العمومية الصادر في 1948/12/11.

وهكذا يظهر جلياً أنه لم يكن من هم للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد كارثة 1948 إلا تصفية نتائج المرحلة الأولى من مراحل التوسع الصهيوني وقيام إسرائيل، إذ لم يبق . في نظر الولايات المتحدة والغرب . إلا اللاجئون الفلسطينيون الذين يجب توطينهم في البلاد العربية والعمل على المرحلة الثانية من مراحل التوسع والاستيطان الصهيوني، وذلك بالتمهيد سياسياً لتحويل نهر الأردن وإحياء النقب لاستيعاب المهاجرين الجدد وفصل مغرب البلاد العربية عن مشرقها.

إن المكاسب السياسية التي حققتها إسرائيل من لجنة التوفيق الدولية، كانت مكاسب سياسية كبيرة جداً، فعدا عن دخولها هيئة الأمم المتحدة، وتغاضي الولايات المتحدة عن موضوع عودة اللاجئين وتحويله إلى قضية توطينهم في البلاد العربية، فإن لجنة التوفيق أصبحت في لوزان وكراً للاتصالات بالحكومات العربية عن طريق أعضاء وفودها مما كشفته رسائل الياهو ساسون التي مر ذكرها سابقاً.

لقد برهن التاريخ السياسي لأحداث المنطقة العربية منذ خمسين عاماً حتى الآن على أن موقف الرفض الشعبي لكل مشاريع الغرب وسياساته كان موقفاً ثورياً منبثقاً من طبيعة الدفاع المشروع عن النفس والحرية، إذ لم تكن حصيلة السياسة التي اتبعتها القيادات العربية إلا المزيد من التراجع والهزائم والنكبات، وقد كانت إحدى هذه التراجعات والهزائم السياسية موافقة العرب واشتراكهم في لجنة التوفيق الدولية إثر هزيمة عام 1948.



ـ 100 ـ

السيد (باتريك سيل)

الصحافي العالمي المعروف

والمتخصص بشؤون سوريا والشرق الأوسط

وفي كتابه (الصراع على سورية):

نبع انقلاب حسني الزعيم، على الرغم من مساوئ القائم به، من آلام شعبية متراكمة منذ أمد بعيد، ليحول وبشكل جذري أسلوب ومبادئ الحياة السياسية السورية، لقد أتى أقرب ما يكون تعبيراً عن إدانة الرأي العام للوضع بقدر ما سنح به فقر الفكر السياسي السوري والمؤسسات الموجودة ولا يمكن أن يقوم مثل هذا الادعاء بالنسبة لذلك التآمر المصمم بذكاء والذي أطاح «بالزعيم» بعد خمسة أسابيع من تنفيذ الحكم بسعادة.

وتتفق معظم المصادر على أن الحكومة العراقية، وقد أمتعضت من اتجاه الزعيم وسياسته الممالئة لمصر، وتاقت لأن ترى في دمشق حكومة على صلة ودية معها، كانت مستعدة لأن تدفع مقابل إزاحته.

كان العراق على اتصال مع مجموعة من الضباط والسياسيين السوريين الذين كان من بينهم قائد اللواء الأول الزعيم سامي الحناوي وصهره أسعد طلس ومساعده العقيد علم الدين القواص، وكذلك الرئيس محمد معروف من مخابرات الجيش وطيار من القوى الجوية السورية هو الرئيس (النقيب) عصام مريود الذي كانت لديه طائرة تقف على أهبة الاستعداد لنقل المتآمرين إلى بغداد في حالة الفشل، وإذا كان الحناوي هو من وقع عليه اختيار العراق للإطاحة بالزعيم فقد كان اختياراً فاشلاً لأنه قائد القوة المسلحة الرئيسية في جنوب سورية وبذلك كانت لديه الوسائل المادية للقيام بانقلاب، ولكنه لم يتمتع بأي من المؤهلات المطلوبة التي تساعد على البقاء في السلطة، ولم يمارس أية قيادة سياسية فعالة في تمرده ولربما كان العميل الغبي لمطامع العراق ولأعداء الزعيم الآخرين داخل سورية.

وكانت للزعيم الاشتراكي أكرم الحوراني أسبابه الخاصة للتخطيط والإطاحة «بالزعيم»، فقد كان هو وأصدقاؤه من أقوى وأقدم المساندين للزعيم، لكن تحالف الدكتاتور مع عشيرة البرازي، الأعداء التقليديين للحوراني في حماه أوقع الخلاف بينهما، وساور الزعيم شك في إخلاص أصدقاء الحوراني العسكريين وخاصة الزعيم بهيج كلاس والمقدم أديب الشيشكلي فسرحهما من الجيش في أوائل آب من عام 1949.

إن المتآمر الوحيد الذي ترك تقريراً مكتوباً عن الحوادث، هو الملازم الأول فضل الله أبو منصور، إذ يزعم أن هناك تواطؤاً عراقياً مباشراً، لكن دوره هو في المؤامرة كان فقط دور المنفذ وفي نهاية سلسلة طويلة من القادة لذلك فإن لروايته أهمية في كشف الانقلاب تفوق الإعداد له، وقد اختير للضغط على الزناد لأن له أيضاً أسبابه الخاصة لقتل «الزعيم». فقد كان عضواً في الحزب القومي السوري وكان تابعاً مخلصاً لسعادة، وعلاوة على ذلك فقد كان لديه مؤهلات للقيام بالعملية: فقد كان على رأس جماعة من مصفحات اللواء الأول السوري الذي يرابط على خط الدفاع السوري الإسرائيلي وبإمكانه أن يصل بسهولة إلى العاصمة.

عندما كان الزعيم يعد لانقلابه وقبل حدوثه بعدة أشهر اجتمع سراً بالوجيه الدرزي حسن الأطرش الذي وعده بدعم الدروز له ضد القوتلي ولكن عندما تملك الزعيم السلطة تحول إلى مصر والمملكة العربية السعودية وأضاع ولاء الدروز، وغالباً ما تساور الزعيم الريبة أن الدروز يتآمرون عليه مع الهاشميين وحزب الشعب، فيرسل قوى كبيرة إلى حامية جبل الدروز ويلقي الرعب في نفوس سكانه، ويرى كل من فضل الله أبو منصور ورئيسه المقدم أمين أبو عساف، قائد الكتيبة المسلحة والذي كان بدوره درزياً، يريان في هذا التحرك تهديداً لبيوتهم وعائلاتهم، وازدادا رعباً عندما أمر الزعيم كتيبة

مدرعة بأن تتوجه إلى جبل الدروز وتضع نفسها تحت تصرف قائد الحامية المحلية المقدم حسني جرّاس، وفسرا على أنه تهديد لقيادتيهما.

وروى حسن الأطرش بعدئذ أنه قابل آنئذ الحوراني الذي رأى وجوب إزاحة الزعيم، وأن الضباط الدروز يجب أن يسهموا في ذلك.

«ولم أوافق قائلاً . يكفي أن يقبض عليه ويودع السجن، ولكن الحوراني قام ومن وراء ظهري بعقد اتفاق مع عدد من الضباط الدروز كان لمعظمهم صلات بالحزب القومي السوري، ولما كانوا دروزاً قوميين سوريين متحمسين فقد كان لديهم بذلك سببان للسعي إلى الانتقام».

وبعيداً عن هؤلاء الأعداء الالداء كان هناك تيار خالص آخر من مشاعر مختلفة ضد الزعيم منتشرة بين الضباط القوميين وذلك لانحرافه عن الأهداف الإصلاحية للانقلاب، وضد رئيس وزرائه محسن البرازي الذي وجّه إليه اللوم لتضليله الزعيم.

وقد دفعت أوامر الزعيم إلى الكتيبة المدرعة بالتوجه إلى جبل الدروز المتآمرين إلى العمل، فهم، إذا سمحوا للسلاح بالخروج من نطاق مراقبتهم لا محالة هالكون.

ونقل الحناوي القوة إلى (قطنا) وتبعد عن دمشق حوالي عشرين ميلاً رغبة منه في كسب الوقت وبحجة أن المصفحات التي سحبت مؤخراً من الخطوط الأمامية بحاجة إلى بعض الإصلاحات، وبعد أسبوع وقبيل فجر الرابع عشر من آب **1949** تحركت القوة إلى العاصمة لتعيد من جديد شريعة «الانقلاب بالقوة» الذي أتى بالزعيم إلى السلطة قبل 4 أشهر ونصف، واتجهت مفارز صغيرة يتألف كل منها من سيارتين أو ثلاث إلى منزل رئيس الوزراء، ورئيس الشرطة العسكرية المقدم إبراهيم الحسيني ومراكز الدرك والشرطة والهاتف الآلي، ومحطة الإذاعة والبنك المركزي، وتولى الملازم الأول فضل الله أبو منصور قيادة قوة مؤلفة من ست مصفحات اخترقت شوارع المدينة الصامتة إلى قصر الرئاسة وبعد أن جرّد دورية من راكبي الدراجات النارية من أسلحتها نشر جنوده حول البناء وكان رئيس الحرس الشركسي قد رشي لضمان غيابه فاستسلم رجاله دون أية مقاومة، وشق فضل الله طريقه إلى الداخل وواجه الزعيم في القاعة مرتدياً بيجامته وصفعه على وجهه ووجّه إليه تهمة الغدر بأنطون سعادة. وأوثق الزعيم ووضعه على مصفحة وأخذه إلى موقع سبق تحديده حيث ألحق به بعد وقت قصير محسن البرازي الذي قبض عليه في نفس الوقت.

ثم أبلغ الرئيس (النقيب) مريود، فضل الله بأن القيادة العليا قد حكمت على الزعيم والبرازي بالموت وأمره بتنفيذ الحكم فوراً، عندها أعدما رمياً بالرصاص وأعلنت أنباء الانقلاب إلى الجماهير في الساعة السابعة من صباح ذلك اليوم.

التقارب مع العراق:

كان التأثير الفوري لانقلاب الحناوي العودة بسوريا لتقوم بدور في «اللعبة» العربية وفتح باب مناقشة اتفاقاتها الدولية التي أغلقها الزعيم بعداوته للأردن والعراق وتفاهمه مع مصر وفرنسا.

وشهد صيف وخريف عام **1949** تطوراً أبعد في الاتجاه العام الذي ظهر في الأسابيع الأولى من حكم الزعيم وأوضح دوافع واهتمامات الأحزاب الرئيسية المعنية، فقد انكشف بعضهم برد الفعل الفوري للانقلاب: إذ أرسل كل من الملك عبد الله ونوري السعيد تهانيهم ووفودهم إلى الزعيم الجديد في دمشق، وتلقّت مصر أخبار اغتيال الرئيس بوجوم شديد وعاش البلاط في حداد لثلاثة أيام وأعلنت تاس وراديو موسكو أن «المجلس الحربي الذي حاكم وحكم على الزعيم كان يضم ضباطاً بريطانيين» بينما نسبت صحيفة «لوموند» الانقلاب إلى زمرة ستيرلنغ . فرير . سبيرز . وجلوب وفئة تعتبر أن أي نهج قومي سليم في سوريا أمر شاذ ويجب أن يزاح، وجميعهم من الرسميين البريطانيين المهتمين بالمنطقة.

في صباح الرابع عشر من آب أصدر المجلس الحربي الأعلى للزعيم الحناوي بلاغاً اتهم فيه الطاغية (الزعيم) وعصبته الأجيرة بجر البلاد إلى الفوضى والاضطراب وباتباع سياسة خارجية مسيئة لبعض الدول العربية المجاورة وبتشجيع عودة المؤيدين للانتداب وبتزوير نتائج الاستفتاء وبإقامة حكم بوليسي وبنهب خزانة الدولة، كان الحناوي جندياً بسيطاً قليل المطامح السياسية، خدم دون أن يلمع، في الجيش العثماني وفي القوات الخاصة. وكانت خطوته الأولى رفع الحظر عن الأحزاب السياسية (باستثناء الشيوعيين والحزب الاشتراكي التعاوني اليميني) وتسليم السلطة إلى «الوطنيين المخلصين المستقلين».

إن الجيش الذي استطاع وبمساعدة الزعيم أن يخلص من أشراف المدنيين قد عرف كيف يقلب الحكومات ولكنه لم يكن قد اكتسب الثقة بالنفس والمهارة السياسية لتمكّناه من أن يحتل مكانه في الحلبة السياسية كقوة مستقلة قادرة، وعندما لم يكن أداة طيعة في يد قوى في داخل البلد وخارجها فقد بدا وكأنه قد فهم دوره على أنه وصي سياسي أعلى على مصالح الأمة الحيوية، ولم يطل به الأمد على هذه الحال من التواضع، فقد كان أحد الموضوعات الطاغية في السنوات القليلة التي تلت الصراع على السلطة بين الجيش والسياسيين المنقسمين الذين راحوا يبحثون عن صداقات

في الجيش ليستعملوها ضد منافسيهم المدنيين، وكان بنتيجة ذلك أن عجلوا بخضوعهم يوماً بعد يوم كصائغي قرارات لأشد الضباط سيطرة وأكثرهم طموحاً.

ولم تكن هذه هي الحال مع (الحناوي) فقد أعلن عن ابتعاد الجيش عن السياسة ودعا المناضل المحنك (هاشم الأتاسي)، وهو أروع نموذج لكفاح سوريا ضد الانتداب الفرنسي، لتشكيل حكومة، نال فيها حزب الشعب خيرة المناصب: رشدي الكيخيا في وزارة الداخلية، ناظم القدسي في وزارة الخارجية وفيضي الأتاسي في وزارة الاقتصاد الوطني، وأعطي زعيم البعث ميشيل عفلق وزارة التربية اعترافاً بتأثيره المتزايد في الوسط الطلابي، أما أكرم الحوراني الذي جعلته تعبئته للوسط الفلاحي المتبرم رجلاً قوياً في وسط سوريا الشمالية فقد أصبح وزيراً للزراعة، وأعيد بعض من أصدقاء الحناوي العسكريين الذين أقالهم الزعيم بالقوة إلى مراكزهم أمثال أديب الشيشكلي الذي أعطي قيادة اللواء الأول الهامة، وأصبح خالد العظم المستقيل وزيراً للمالية، أما الحزب الوطني الذي مثّل بشكل ضعيف جداً في الوزارة بشخص وزير الدولة عادل العظمة، فلم يكن مستعداً للعودة فزعيماه: القوتلي ومردم نزع اعتبارهما وهما في خارج البلاد، أما أولئك الذين بقوا في سوريا أمثال عبد الرحمن الكيالي وصبري العسلي فلم يكن لهم أتباع. وعلاوة على ذلك فإن الحزب

ككل كان على صلة وثيقة بأنصار التقارب المصري والاتجاه المضاد للهاشميين الذي ثار عليه مخططو انقلاب الحناوي. وفي أوائل أيلول 1949 نشر قانون انتخابي يعطي حق الانتخاب لكل الرجال والنساء فوق سن الثامنة عشرة. (مع أنه كان على النساء أن يحملن الشهادة الابتدائية لينلن هذا الحق) وأعلن عن إجراء انتخابات لجمعية تأسيسية في منتصف تشرين الثاني، وأعلنت وزارة الأتاسي نفسها حكومة مؤقتة لتقوم بمهمة إعادة الحياة الدستورية وقد حدد قانون الانتخابات عدد النواب بـ(108) نواب يمثل كل واحد منهم 30000 مواطن، وهم موزعون على الشكل التالي: (86) للمسلمين، (15) للمسيحيين، (يهودي واحد) و(6) لممثلي العشائر.

وتذوق الآن حزب الشعب السلطة ولأول مرة فهو قد وضع الرئاسة تحت إشرافه وسيطر على الوزارة. وقد قدّم له الانقلابيون المؤيدون علانية من العراق هذا المنصب وأصبح أسعد طلس عديل الحناوي المتنفذ أميناً عاماً مساعداً لوزارة الخارجية وراح يسعى بهم لإحلال الوفاق مع بغداد، ووضع دعاة الوحدة في كل من العراق وسوريا للقيام بعمل سريع محدد نصب أعينهم النتائج الوخيمة للتأجيل والحذر الزائد الذي أبدته المفاوضات السورية العراقية في الأسابيع الأولى من حكم الزعيم، وعلاوة على ذلك كان من الضروري تقوية الاتجاه

نحو العراق باتجاه غير مباشر: ففي التاسع والعشرين من أيلول أصدر الحزب الوطني - مع ما يكنّه من عداوة شرسة لمشروعي الهلال الخصيب وسوريا الكبرى - بياناً يدعو فيه للوحدة مع العراق وهو تغير مفاجئ في الموقف بدا وكأنه جزء من سخرية محسوبة من جانب صبري العسلي هدف منه إلى سرقة مسوح حزب الشعب والإفادة من حركة بدت فيما بعد مستحوذة على دعم شعبي.

ووصلت الأمور إلى أوجها بعد أن أصبحت الأرض ممهدة وأصبح الرأي العام متيقظاً بتلك المناقشة الكبيرة التي جرت في الصحف بشأن إمكانية التقارب مع العراق، وقد تم ذلك عن طريق الوصي العراقي نفسه الأمير عبد الإله، ذلك الرجل الذي كان طموحه إلى إحياء عرش سوريا الدافع الأكبر لإثارة موضوع الوحدة من الجانب العراقي.. وفي طريق عودته من لندن إلى بغداد في الخامس من تشرين الأول حطّت طائرته في دمشق وأمضى ساعة ونصف الساعة في المطار الذي كان مزداناً بأعلام سوريا والعراق ويضج بالنشيدين الوطنيين، وبالإضافة إلى رئيس الوزراء الأتاسي وأعضاء وزارته والزعيم الحناوي قام باستقباله أيضاً كل من فارس الخوري وصبري العسلي الذي قدّم له بياناً عن السياسة الجديدة للحزب الوطني والتي تقف إلى جانب العراق.

ولم يدلِ عبد الإله بأي تصريح رسمي ولكن الاعتقاد السائد هو أن القصد من هذه الزيارة كان اختبار الرأي العام في موضوع

الوحدة. لقد آمن الوصي وكما أشار ناظم القدسي رئيس حزب الشعب فيما بعد وبحرارة. بسياسة المظاهر. لقد ظن أن بإمكانه أن يجمع السوريين بمجرد ظهوره في وسطهم.

واستمرت مناقشة العلاقات مع العراق تسيطر على القضايا الأخرى، وذلك قبل انتخابات الخامس عشر من شهر تشرين الثاني بشهر كامل، ولم تصل الوزارة إلى أي قرار بسبب انقسامها الداخلي وكونها هدفاً لضغوط خارجية متصارعة، وردد رئيس الوزراء العجوز «إن حكومتي هي محض انتقالية، ولا يمكنها أن تلزم البلد بسياسة طويلة الأمد قد يكون لها تأثير حاسم على مستقبلها». ولا يمكن أن يقرر الأمور سوى برلمان منتخب يمثل إرادة الشعب.

وعبأ آنئذ معارضو الوحدة قواهم، وشكّل الحوراني وعفلق، وقد جوبها داخل الوزارة باتجاهات الأغلبية الشعبية الموالية للعراق، معارضة من رجلين وقال عفلق فيما بعد:

«لقد هاجمنا رشدي الكيخيا بوجوده في وزارة الداخلية حينما كان بمقدوره ذلك، وأنا متأكد بأنه قد دبر انتخابات تشرين الثاني، فأنا لم أنتخب مباشرة بل كان انتخابي نتيجة لـ(بالوتاج) بعد أن كنت قد قررت وبعد الجولة الأولى أنه من الخير لي أن أنسحب، وفاز الحوراني في حماة بمساعدة أصدقائه الضباط فقط، وقد وضعت المجموعة المعادية للحكم العراقي والتي ظهرت في الجيش نصب

أعينها سحب الثقة من حزب الشعب باذلة كل الوسائل للإطاحة به، وكانت تضم ضباطاً تبنوا هذا الاتجاه عن قناعة فكرية، وآخرين اشترتهم قوى أخرى كالعربية السعودية التي كانت لديها أسبابها الخاصة للتخوف من أي تقارب سوري عراقي، كما كان هنالك أيضاً ضباط اشتراهم العراق. ولكن الجيش ككل كان معارضاً للوحدة مع العراق. وقام الفرع السوري لحزب الإخوان المسلمين وقد انتظم في جبهة اشتراكية إسلامية في أوائل عام 1949 بالدفاع بدوره عن الجمهورية إزاء المطامح العراقية، فقام مرشحوها بدور حسن في دمشق في انتخابات 1947 وبرزت كقوة سياسية يحسب حسابها ومعارضة «للزعيم» وفي الحادي عشر من تشرين الثاني نشرت صحيفة الحزب الناشئة (المنار الجديد) بياناً انتخابياً دعت فيه إلى قيام روابط أمتن بين الدول العربية وحماية استقلالها من التدخل الأجنبي وقيام جبهة متحدة في وجه «المؤامرات الإمبريالية». وقرر الحزب الوطني مقاطعة الانتخابات، واستنكفت نسبة كبيرة من الناخبين، كان النظام الحزبي معدوماً ومظاهر تعاون عدة مرشحين أمراً غامضاً، لذلك كله حملت كل صحيفة نتائج انتخابية مختلفة وفقاً لمصدر تمويلها، واجتمعت الجمعية التأسيسية ولأول مرة في الثاني عشر من كانون الأول وانتخب زعيم حزب الشعب رشدي الكيخيا رئيساً لها واستقال عفلق من وزارة الأتاسي بعد فترة قصيرة من الانتخابات وتبعه الحوراني في أوائل كانون الأول.

عقبات أمام الوحدة السورية. العراقية:

بعد أن حصل حزب الشعب على 51 مقعداً من أصل 114 مقعداً، أصبح بإمكانه تماماً أن يفسر سيادته الواضحة على كل معارضة على أنها أمر شرعي للضغط من أجل قيام اتفاق مع العراق، ولكن لِمَ لم ينتج عن ذلك أي شيء؟

إن قسماً من الإيضاح يكمن في حزب الشعب نفسه، لقد كان يؤيد الوحدة مع العراق وتطلع مؤيدوه من التجار الحلبيين نحو الموصل وبغداد أكثر من تطلعهم نحو دمشق ولكن وقد جابهته الحاجة إلى القيام بعمل نهائي بدا وضعه كأنه أقل وضوحاً وتحديداً، فهنالك تحفظان رئيسيان وقفا في طريق رغبته في الوحدة مع العراق: كان **الأول** هو عدم الرغبة في التضحية بالنظام السوري الجمهوري على مذبح عرش يقوم عليه عبد الإله. **والثاني** الخشية من أن تتسع المعاهدة العراقية البريطانية فتشمل سوريا في سياق عملية الوحدة، ولم تكن هذه أيضاً إلا اعتراضات المعارضين لقيام الوحدة الذين شجبوا «مقايضة استقلال سوريا بعرش مقيد ببريطانيا بمعاهدة» وقر رأي جميع الجهات أن سوريا وقد تحررت حديثاً من الحكم الفرنسي يجب ألا تقع تحت حماية دولة استعمارية أخرى، وبلغ وجل وتردد قادة حزب الشعب حداً لم يكن واضحاً معه قط إذا كان أفراده سيشاركون بشكل خالص في هذه الاعتراضات وإلى أي حد

اعتبروا أنفسهم عرضة للاتهامات، ولكن لو وجدت الإرادة السياسية الخالصة في كل من العراق وسوريا لإقامة هذه الوحدة فإن أياً من هذه الصعوبات يمكن قهره.

وقد صرّح ناظم القدسي فيما بعد: لقد وقفنا إلى جانب الوحدة العربية ولكننا لم نكن أبداً في صف الهاشميين، كان هذا من اختلاق أعدائنا الذي اقتنع به الرأي العام والملك سعود، إننا لم نكن نريد ملكاً عراقياً، ولقد وصمنا بكوننا دعاة تقارب مع الهاشميين بينما جمع الآخرون مساعدات العراق، لربما كانت هذه هي الحقيقة، ولكن كل ما يمكن قوله هو أن الرأي العام جعل الحزب في ذلك الوقت مرتبطاً بالعراق وهذا معناه ارتباط ببريطانيا. لقد أراد الحزب وحدة مع العراق، لكن هنالك تحفظات تراوده لم تخطر حتى على بال خصومه والرأي العام، وجرت في هذه الفترة مفاوضات سرية مع بغداد قامت بها لجنة وزارية تضم كلاً من ناظم القدسي وأكرم الحوراني وخالد العظم وعادل العظمة ورأسها رئيس الوزراء هاشم الأتاسي، وفي الأشهر التالية نشرت الصحف المصرية تفاصيل مزعومة من المباحثات ولكنّ القصة الكاملة لها لابد أن تنتظر حتى تفتح محفوظات الدولة، وشرح (صديق شنشل زعيم حزب الاستقلال العراقي)، وكان قد لعب دوراً فعالاً في هذه المباحثات، الموقف كما يلي:

«لقد تبنّى المبعوثون العراقيون وبناء على تعليمات الوصي وحدة القطرين في ظل عرش واحد، ولكن السوريين أرادوا وحدة الشعبين، وكانت وجهة نظرهم أنه يجب أن يكون هنالك برلمان موحد يمثل فيه الشعبان العراقي والسوري، وأما أمور الدفاع والخارجية والاقتصاد فيجب أن تعالج بشكل عام بينما يجب أن تتمتع كل الموضوعات الأخرى في كل بلد بتصريف محلي ذاتي. وهذه هي الخطة التي اتفقت عليها لجنة الأتاسي الوزارية والتي وافقت عليها الحكومة العراقية أخيراً بعد تردد كبير. ولكن السوريين بعد ذلك طلبوا تأكيدات بشأن نقطة جوهرية «لقد أرادوا التأكد من أنه وفي حال قيام الوحدة لن تمتد إليهم المعاهدة مع بريطانيا فتشملهم، وقد طرح ناظم القدسي وزير الخارجية السؤال رسمياً على القائم بالأعمال البريطاني في دمشق ولكنه لم يتلق أي رد، وكان واضحاً للحكومة السورية أن أي اتفاق قد يتم التوصل إليه مع العراق يستطيع الجيش أن يطيح به بين ليلة وضحاها، وقد أخبروني ببساطة بأنه ما لم تقدم بريطانيا التأكيدات المطلوبة فإن الجيش سيطيح بالحكومة باسم الاستقلال الوطني».

وهذا يعطي عدداً من الأسباب لانهيار آمال الوحدة، فقد كانت العناصر القوية في الجيش السوري، وبشكل خاص أصدقاء الحوراني أمثال العقيد أديب الشيشكلي الذي قوي مركزه وأصبح

قائداً للواء الأول، كانت عناصر معارضة لهذه الوحدة، كانوا جمهوريين ولم يرغبوا في ارتباط مع البريطانيين وعلاوة على ذلك كانوا خائفين من احتلال المكانة الثانية في جيش عراقي أقوى منهم، ويمكننا أن نفترض أيضاً أن فرنسا والعربية السعودية العدوتين التقليديتين للوحدة السورية العراقية قد استعملتا نفوذهما في داخل الجيش وخارجه لمنع خطوة في ذات الاتجاه. ولم ترغب الولايات المتحدة بأي تغيير في الخريطة العربية التي يعارضها أصدقاؤها في العربية السعودية وكانت إسرائيل بدورها معادية لكل تمركز في القوة العربية.

بقي هنالك مسألة وضع بريطانيا، لقد كان الرأي العام السوري مقتنعاً بأن البريطانيين يخططون لإقامة الوحدة، ومما لا شك فيه أن هذا الاعتقاد كان واحداً من أسباب معارضته بهذه الشراسة، ولكن هل كان لوجهة النظر هذه أساس متين؟ إن القسط الأوفر من البرهان يدل على أنها لم تكن كذلك على الأقل في هذا الوقت، ويكمن تناقض هذا الموقف في أن هذا الاعتقاد مع انتشاره الواسع لم يجد في الواقع من يتمسك به في الداخل.

وفي ذلك قال ميشيل عفلق: لم تكن بريطانيا تريد بحق الوحدة بين سوريا والعراق، لقد كرهت (الزعيم) لأنه بدا لها أداة السياسة الفرنسية ولربما كان لها يد مع العراقيين في الإحاطة به، ولكن

يصعب علينا أن نصدق أن دولة استعمارية يمكن أن تعمل على توحيد بلدين عربيين، ولربما كانت إقامة حكومة صديقة في دمشق وسيلة لجر سوريا إلى نطاق النفوذ البريطاني دون تسليم أي شيء بالمقابل، ولكن وحدة القطرين يمكن أن تعني تبديلات معينة في العراق، فستكون بريطانيا تحت ضغط دول أخرى لمشاركتها في امتيازاتها وعندها ستكون تلك المصالح السياسية والاقتصادية التي أصبحت معروفة باسم الوضع الراهن مهددة، وهذا الدليل يوحي بأن السياسة البريطانية هدفت إلى تأمين سوريا صديقة لها وللعراق على أن تتوقف دون وحدة. ولم يكن بالإمكان المجاهرة بهذه السياسة إذ إنها ستجرح كثيراً من الأماني القومية وتفقد حامليها دعماً قيّماً.

وقد تبنّى خالد العظم النظرة نفسها: «إن البريطانيين لم يرغبوا حقاً في إقامة وحدة، فهم لم يكونوا واثقين من مقدرتهم على تعبئة الجانب الثائر من الشخصية السورية، لقد تظاهر نوري بأنه يعمل من أجلها ولكنه في أعماقه كان يفكر كرجل إنكليزي».

وفي رأي الدكتور نجيب الأرمنازي سفير سوريا في لندن عام 1948 - 1949 وعام 1955 - 1956 أن بريطانيا عارضت الوحدة بسبب ارتباطها السابق مع فرنسا، ما أبقى سوريا مجال نفوذ لفرنسا، ولأنها لم ترغب في إفساد علاقاتها الطبيعية بالعربية

السعودية، وروى زعيم الحزب الوطني صبري العسلي ما يلي: «كان لعديد من السياسيين عام 1949 مناقشات خاصة مع العراق حول موضوع الوحدة وقد اتفقوا على السير في طريقها، ولكن السياسيين العراقيين كانوا دمى في أيدي البريطانيين الذين لم يكونوا بحق يرغبون في الوحدة، وأذكر أن ديبلوماسياً بريطانياً يعمل في سفارة بلاده في بغداد كان في طريقه عبر سوريا، زارني في دمشق عام 1949 وقال لي: «الوحدة العربية كقطار لن نحاول دفعه أو إيقافه، ولكن لربما قفزنا إلى ظهره إذا ما رأينا وقد بدأ يزيد من سرعته»».

ما هو مقدار قوة الرغبة في الوحدة في بغداد نفسها؟ إن الدليل يشير إلى أن السياسيين العراقيين الذين حملوا موضوع الوحدة محمل الجد هم قلة، فعبد الإله وحده وخاصة باقتراب بلوغ الملك فيصل سن الرشد كان يضطرم برغبة شديدة في الحصول على سوريا ولكنه بدا عجزاً عن الوصول إلى خطوة فعالة لتحقيق مطامحه، لقد شغلت القضية السورية الجزء الأكبر من تفكيره ولعل نوري السعيد وأتباعه قد استحسنوا الموضوع إلى حد خلق شاغلاً خارجياً كبيراً لهم، ولربما اعتبر نوري السعيد أن أموال الرشوة المصروفة في سوريا لم تضع بل صرفت في محلها إذ كان انتباه الوصي قد تحول بذلك عن الشؤون الداخلية، وقد صرح رسميون عراقيون كبار للمؤلف فيما بعد بأن نوري والوصي كانت لهما خلافاتهما

على سوريا وأن نفوذ نوري السعيد الكابح هو الذي كانت له اليد الطولى في موقف العراق المتردد، وفي زمن حكم (الحناوي) بشكل خاص انتظر العراق مبادهة من سوريا، وبدا السياسيون العراقيون أمثال فاضل الجمالي أكثر تحمساً من نوري بالنسبة للمطامع الهاشمية في سوريا مستغلين أحياناً شكوك نوري السعيد ليتآمروا مع الوصي ضده، وفي الحقيقة تأثرت حماستهم لإقامة الوحدة مع سوريا برغبتهم في كسب مساندة الوصي لهم على مسرح السياسة الداخلية. ولكن تفهم نوري للسياسة السورية كان أكثر عمقاً من تفهم الوصي أو الجمالي، فبإمكانه أن يحدد بشكل أدق مدى الدعم السوري للمشروع، وعلى العكس فإن عبد الإله كان لا يجد صبراً في الإصغاء لأناس آخرين وكانت معلوماته محدودة جداً.

ويوضح تغيير الحكومة في العراق في كانون الأول من عام 1949، أي بعد فترة وجيزة من الانتخابات السورية، المدى الذي وصلته القضية السورية كحجر في شطرنج السياسة العراقية، فلم يكن نوري السعيد رئيس الوزارة العراقية محبوباً في سوريا، حيث اعتقد بأنه أكثر إخلاصاً لإنكلترا منه للعرب، وقد اعتقد زعماء حزب الشعب بأن فترة حكمه كانت عقبة في طريق الوحدة لأن السوريين الذين يهمهم أن يواجهوا المستقبل في ظل حكمه كانوا قلّة.

إن رجل الدولة العراقي حسين جميل شرح كيف أنه في أوائل تشرين الثاني عام 1949 قدّم ناظم القدسي اقتراحاً إلى الوصي العراقي بأن من الحكمة، لكي تخرج خطط وحدتهم إلى طور النضج استبدال شخصية مقبولة مثل علي جودت وجميل المدفعي بنوري السعيد. وفي منتصف تشرين الثاني جرت مشاورات بين الوصي وعلي جودت حول إمكانية تأليف وزارة، وبعد مناقشات مع الوطنيين الديمقراطيين: كامل جادرجي، محمد حديد، وحسين جميل، ومع زعماء حزب الاستقلال نجح علي جودت في تأليف وزارة ضمت حسين جميل وذلك في العاشر من كانون الأول أي قبل يومين من انعقاد الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية السورية، وبعد إجراء مراسيم تشكيل الوزارة ذهب الوزراء معاً إلى القصر لإجراء المقابلة التقليدية مع الوصي. ويورد حسين جميل بأن الموضوع الأول الذي تطرّق إليه عبد الإله كان طلبه إليهم أن يدعوا ناظم القدسي لزيارة بغداد، وبعد ذلك بتسعة أيام في التاسع عشر من كانون الأول أمسك العقيد أديب الشيشكلي بالسلطة في دمشق وبالتالي فقد الوصي بين ليلة وضحاها كل اهتمامه بحكومة علي جودت.

ولو تطلعنا إلى الوراء لوجدنا أن الوحدة العراقية السورية قد قضي عليها قبل فترة طويلة من حدوث هذا الانقلاب الثالث بسبب القوى المتصدية لها، ولكن قادة الجيش السوري شعروا بأن عليهم أن يؤكدوا ذلك.

101 -

السيد محمد سهيل العشي

ضابط عسكري متقاعد

مدير غرفة الرئيس شكري القوتلي

الأمين العام لوزارة الداخلية

سفير في وزارة الخارجية في عدة دول (سابقاً)

يقول في مذكراته خواطر وذكريات:

انقلاب سامي الحناوي

في الساعات الأولى من صباح 14 / 8 / 1949، توجهت مفرزة مدرعة إلى دار المشير حسني الزعيم في حي الروضة بدمشق، وكانت حراسته موكولة إلى وحدة من الشراكسة الأوفياء. وتقدم (خالد جادا، وهو ملازم أول شركسي)، إلى الحراس وكلمهم باللغة الشركسية، بعد أن كان قد تآمر مع آمر حرس المشير، بأن يتغيب عن وجوده في حراسة دار المشير تلك الليلة. واستطاع أن يقنع جنود الحرس بعدم

إجراء أي ضوضاء. ثم طرق باب المشير كل من الضابطين خالد جادا وفضل الله أبو منصور، ودخلا واعتقلا المشير، وأخذاه بالبنطال والقميص، ويقال إن «أبو منصور» شتم وصفع حسني الزعيم، مذكراً إياه بتسليم أنطون سعادة زعيم الحزب السوري القومي إلى لبنان.

واتجهت المفرزة إلى دار الأركان، والمشير معتقل في إحدى مدرعاتها. ولما وصلتها كانت مفرزة أخرى أتت برئيس وزراء المشير وهو محسن البرازي، يرافقه ابنه خالد. وكان النقيب الطيار عصام مريود، مع الضابطين المذكورين، ولما قام الضباط المتواجدون في مقر الأركان، وهم سليمان ناجي وخالد جادا ومحمود الرفاعي وفضل الله أبو منصور وعصام مريود بإعلام سامي الحناوي بانتهاء مهمتهم وباعتقال المشير والبرازي، يبدو أنه قال لهم: خذوهم.

وقد روى بعد الصديق العقيد حسن العابد، بأن عاتب الحناوي في لقاء معه بعد الانقلاب على موافقته بإعدام حسني الزعيم وهو صاحب فضل عليه في الترفيعات التي أصابته، فأقسم له بالطلاق والدمع في عينيه (ولأول مرة في حياته يستعمل هذا القسم كما يقول) بأنه لم يقل لهم إلا كلمة خذوهم، ولم يَدُرْ في خلده إطلاقاً موضوع الإعدام. وإنما كان ذلك من تصرف فضل الله أبو منصور وعصام مريود وخالد جادا ومحمود الرفاعي.

وقد تعرف على هؤلاء الضباط، النقيب ممدوح العظمة الذي كان مرافقاً لوزير الدفاع عبد الله عطفة، ومتواجداً وحده في المكتب،

ساعة مجيء الضباط، لإبلاغ الحناوي بمجيء الزعيم والبرازي إلى باحة الأركان، ثم دخل المكتب وتبعه فضل الله ابو منصور وخالد جادا وسليمان ناجي ومحمود الرفاعي وأمين أبو عساف.

ويجدر بالذكر أن الأخ ممدوح العظمة، شاهد الحناوي آنذاك، وهو في أزمة شديدة من الارتباك ويطلب سيكارة لتهدئة أعصابه.

فما كان من النقيبين فضل الله منصور وعصام مريود، إلا أن ساقا حسني الزعيم ومحسن البرازي إلى مستودعات الذخيرة في المزة (قرب المشفى العسكري اليوم)، حيث أنزلاهما وجعلاهما هدفاً أمام بنادق الجنود. فصرخ الزعيم بالجنود، ألا تخجلوا من أنفسكم، أنا قائدكم، أنا الذي رددت لكم كرامة الجيش، فوجم الجنود أمام موقف الزعيم وجرأته، فما كان من فضل الله أبو منصور إلا أن بدأ بإطلاق النار على الزعيم والبرازي وتبعه الباقون. وكان محسن البرازي يرتعد خوفاً وهلعاً والمشير يشد من أزره. ويروى أن خالد بن محسن البرازي كان قد رافق والده وكان شاهداً على المجزرة.

واستجاب الشعب لهذا الانقلاب كما استجاب لسابقه، وهو غريب عما يجري من أحداث.

[من هو سامي الحناوي؟]:

هو إنسان بسيط جداً طيب القلب ويحب المرح والشراب. كانت خدماته العسكرية بدأت في الحرس السيار على أيام الفرنسيين، ثم

انتقل إلى وحدات المشاة. وكنت قد خدمت في السرية الثالثة التي كان يرأسها بدير الزور، كمعاون للفئة التي يرأسها أديب الشيشكلي. كان هذا الإنسان أبعد مخلوقات البشر ليفكر بانقلاب، وخاصة على حسني الزعيم، الذي كان يطرب لظرفه، وأغدق عليه الترفيعات، بعد أن كان الحناوي يحلم بأن يخرج إلى التقاعد برتبة مقدم. لذلك كان سامي الحناوي بريئاً من روح هذا الانقلاب وحتى من مجرياته.

[هوية انقلاب الحناوي وخلفيته]:

عرفنا مما سبق أن خيوط التسابق الخفية على منطقة النفوذ الشرق الأوسطية، بدأت ترتسم في سوريا، بين أمريكا وبريطانيا.

فبعد أن قام حسني الزعيم بانقلاب دلت مجرياته على نفس أو اتجاه أمريكي، سواء كان عمالة أو مجاراة أو اجتهاداً صبّ في خانة ما تبغيه أمريكا، حاولت بريطانيا أن تعيد الأمور إلى مجاريها في سوريا، فوجدت في العراق من يمكنه إحداث مثل هذا الانقلاب اعتماداً على عناصر موالية لها وبصفة عربية لا غبار عليها من حيث الشكل.

ووجدت العراق في شخص أسعد طلس في سوريا، وهو الأمين العام لوزارة الخارجية، وقد سرّحه حسني الزعيم لميوله العراقية والبريطانية، ووجدت فيه الشخص الذي يؤتمن على

القيام بمهمة الانقلاب على حسني الزعيم. ولم يكن هذا الائتمان عليه فقط، بل كان على أساس أنه عديل لسامي الحناوي (فقد كان طلس والحناوي متزوجين بأختين)، ذلك الضابط المحبوب في الجيش السوري، والذي يخضع لتأثير خاص من زوجة أسعد طلس، صاحبة ميول زوجها، كما أحاطت العراق هؤلاء بهالة من الضباط، فيهم الموالي للعراق، كعصام مريود الذي جاء أصلاً من الجيش العراقي إلى الجيش السوري في عام 1946، ولم تقبله الشعبة الأولى (الذاتية) التي كان يرأسها النقيب مأمون البيطار إلا بضغط من الزعيم عبد الله عطفة، وقد جرى قبوله برتبته وقِدَمِهِ كملازم. ولا ننسى أن الشهيد أحمد مريود، والد عصام، كان من قادة الثائرين السوريين على فرنسا.

ومثل عصام في الانتماء، كمثل محمود الرفاعي الذي كان متواجداً في سوريا، وكان غاب عنها طويلاً بين العراق وألمانيا، وانضم لانقلاب سامي الحناوي، بالإضافة إلى أن أخاه فايز الرفاعي كان رهن الاعتقال أيام حسني الزعيم، لاتهامه بتفجير كنيس حارة اليهود بدمشق ومهدداً بالإعدام.

يضاف إلى هؤلاء الموالين، الضابط فضل الله أبو منصور، الذي كان ينتمي إلى الحزب السوري القومي، انتماءً شديداً جعله آلة الحزب في تنفيذ حكم الإعدام على حسني الزعيم.

كما يضاف إليهم خالد جادا، تدفعه انتهازيته، ليكون الترجمان الشركسي الخائن لشركسيته، ليحصل على ترفيع استثنائي.

وكما يضاف إليهم، الضابط محمد معروف، الذي أصابه ترفيع استثنائي وعهد إليه بقيادة الشرطة العسكرية، وهو شاب وسيم وأصيل، ما كان من المفروض أن يشترك بمثل هذه الحركات، إلا أن سراً لم أعرفه دفع به للاشتراك بها. وقد أثبتت الأيام فيما بعد، حين لجأ محمد معروف إلى بيروت أيام الوحدة، وحكم عبد الحميد السراج، وأنه تعاون مع الملحق العسكري العراقي لتحضير الانقلاب ضد سلطان السراج وبالتالي ضد الوحدة، ومن المفروض أن يكون هذا التعاون نتيجة لاشتراكه بانقلاب سامي الحناوي.

هؤلاء الذين ذكرت، وعلى رأسهم أو معهم أسعد طلس طبعاً، كانوا في خلفية الانقلاب، وبروح عراقية بريطانية للإطاحة بالنفوذ الأمريكي الذي أطل على ساحة الشرق الأوسط بانقلاب حسني الزعيم. والمعركة معركة بترول أولاً وآخيراً، بين السلطتين الأمريكية والبريطانية. وقد قنعت بريطانيا، فيما بعد، بأن تنضم إلى المعسكر الأمريكي، حيث تستطيع تأمين مصالحها عن طريق الوئام، أكثر مما تستطيعه في أسلوب آخر.

[ماذا جاء به عهد الحناوي؟]:

لم يأتِ الحناوي بجديد أبداً في القوات المسلحة، وقد وزّع الترقيات وسنوات القدم على الذين قاموا بالانقلاب، وكذلك على بعض المرضيّ عنهم. ورفّع نفسه إلى رتبة لواء.

وقد قام بجولة في أنحاء سوريا، يزور فيها قطعات الجيش. وكنت مدير دورة 1949 . 1951 في حمص. ولما وصل إلى حمص، وجمع الضباط في نادي الضباط، وألقى بهم كلمة، وهو لا يحسن الكلام العادي ثم أعطى حرية الكلام، فقلت له: يا سيدي لقد قلتم في كلمتكم، إنكم قمتم بالانقلاب ضد حسني الزعيم لأنه خلق الفوضى، وأبعد الجيش عن واجباته، وزرع فيه الخلل، فلماذا بدأتم أنتم بنفس الخطيئات التي قام بها حسني الزعيم، من ترفيعات استثنائية وسنوات قدِم، مما زاد الطين بلة، وكان من المفروض إلغاء كل هذه الاستثناءات التي جرت وأن تعيدوا الأمور إلى نصابها الصحيح. قال يا سهيل هذه أمور شخصية. قلت له: يا سيدي إن الجيش وضباطه مرتبط بتسلسل الرتب هذه، وإن أي خلل فيه يعرض إلى ما لا تحمد عقباه. فانسحب من الحديث بأن أحالني إلى جمال فيصل الذي كان يرافقه وهو زميلي في الدورة، وطلب إليه عدم شرح ما لا يحتاج إلى شرح وانتهى الاجتماع.

أما الشيء الوحيد الذي كانت له أبعاده مما قام به الحناوي في القوات المسلحة، فهو إعادته أديب الشيشكلي إليها، بعد أن كان حسني الزعيم قد سرّحه منها. واستلم الشيشكلي قيادة اللواء الأول مباشرة. ولابد من أن هناك علاقة أخرى، غير علاقة الصداقة بين الحناوي والشيشكلي تعود إلى أيام دير الزور، قد ساعدت الشيشكلي بالعودة إلى القوات المسلحة وإلغاء أمر تسريحه.

لقد جاء الحناوي بانقلاب، وذهب به، وقام بثلاثة أمور لها أبعادها: **الأول** إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي، **والثاني** إعادة العقيد أديب الشيشكلي إلى الخدمة في القوات المسلحة بعد إلغاء أمر تسريحه بأمر حسني الزعيم **والثالث** وهو الذي يطبع هوية الانقلاب بإلغاء اتفاقية الأرامكو التي وقعها حسني الزعيم.

ومما يجدر ذكره في عهد الحناوي أن حزب الشعب قَبِلَ التعاون معه وشكّل رشدي الكيخيا الوزارة. وقد كنت في وداع السيدين رشدي الكيخيا وناظم القدسي عندما استدعاهما الحناوي لدمشق بطائرة من سلاح الطيران، وقد ودعتهما في مطار النيرب حيث كنت لا أزال مديراً للشرطة والأمن العام في حلب. ويذكر القارئ الكريم أنهما رفضا التعاون مع حسني الزعيم لتشكيل الوزارة. ما يدل على تعاطف حزب الشعب مع العراق، مما كان يعتبره السيد الكيخيا العمق الاستراتيجي الطبيعي لسوريا. ولابد أن يرى القارئ الكريم معي صحة هذه الدعوى، ولكن شرط صفاء النوايا وتوافق المسارين لما فيه المصلحة العامة العربية والمصلحة المشتركة للبلدين.

وقد سمح الشيشكلي للحناوي فيما بعد بأن يسافر إلى لبنان وكان للحناوي جذور فيه، وغالب الظن أن الحزب السوري القومي، أراد أن يكرمه، ودعاه للإقامة في لبنان مكافأة على إعدام حسني الزعيم ومحسن البرازي، اللذين سلّما أنطون سعادة إلى السلطات اللبنانية.

ولكن الحناوي المسكين لقي مصرعه برصاص أحمد حرشو البرازي، ابن عم محسن، الذي أطلق عليه النار عن قرب من مسدسه الحربي وأرداه قتيلاً. وكان يتعقبه في بيروت، ولم تكن مضت على مغادرة الحناوي دمشق، إلا أيام قليلة.

وهكذا أسدل الستار على انقلاب سامي الحناوي الذي عاش عهده بين 1949/8/14 و1949/12/19.



ـ 102

الموسوعة السورية الحديثة

والصادرة عن (دار نوبليس)

تأليف: يحيى سليمان قسام

تنسيق وإشراف: غسان شديد والمؤلفة من (14) جزءاً

كتبت عن الانقلاب الثاني بقيادة الزعيم سامي الحناوي

الانقلاب الثاني. انقلاب الحناوي

كان الأردن في الأربعينيات من هذا القرن مركزاً للمخابرات الإنكليزية وكان يجري التخطيط على أرضه للمشرق العربي كله، لتأمين مصالح إنكلترا وتنفيذ سياستها في المنطقة.

بعد قيام حسني الزعيم بانقلابه وبعد أن تحققت أغراضه وتبين لهم أنه ليس من اليسير السيطرة على زعيمه المزاجي الطباع، وقد انقلب في مدة حكمه القصيرة على مسانديه ومعارضيه أكثر من

مرة، فجعل من الصديق عدواً ومن العدو دون استقرار، لذا أصبح التخلص منه هدفاً منشوداً، وقد تهيأت الأسباب:

1 . وجود ضباط فاعلين في الجيش من حزب أنطون سعادة، أقسموا الأيمان على الانتقام له من حسني الزعيم ومحسن البرازي.

2 . نشاط السفارة العراقية بدمشق والتي تحرص حكومة العراق على ألا يستقر هذا الانقلاب، لكي لا تنتقل العدوى إليه، وقد جربها أكثر من مرة وعانى منها أشد المعاناة، وبسبب انقلاب بكر صدقي الكردي، ومن ثم الكيلاني.

3 . وجود قطعات اللواء الأول بالقرب من دمشق، على رأسها ضابط بسيط طيب القلب، واقع تحت تأثير عديله، المدعو أسعد طلس، الناقم على حسني الزعيم وعلى رئيس وزرائه محسن البرازي، وهو العميد (الزعيم) سامي الحناوي.

4 . بروز تقارب كبير بين الملك فاروق وبين حسني الزعيم بعد الزيارة المشهورة الناجحة التي قام بها هذا الأخير إلى مصر ما أغاظ الهاشميين في العراق والأردن ومن خلفهم الإنكليز.

5 . رغبة الحناوي وجماعة حزب الشعب، زعماء سورية الشمالية، بالمحافظة على العلاقة الطيبة مع العراق من أجل مصالح الشمال السوري الاقتصادية والتجارية.

أعدت مؤامرة لاغتياله في الجبهة وأخرى على طريق عودته، بعد سهرة عامرة من بلودان إلى دمشق، إلى أن نجح عليهما انقلاب عسكري.

التحضير وتوزيع الأدوار:

تقرر أن تقوم بهذا الانقلاب قطعات اللواء الأول المحيط بدمشق ووحداته الموجودة في معسكر القابون ومعسكرات قطنا بعد استقدام كتيبة المدرعات الموجودة في الجبهة إلى مقر اللواء بحجة الصيانة والكشف عليها دورياً لإعادة تجهيزها.

استطاع عصام مريود إقناع رئيس حرس حسني الزعيم، النقيب خالد عيسى واتفق معه على سحب الأسلحة من يد الحراس مساء اليوم الذي يسبق الانقلاب بحجة تبديلها صباح الغد باكراً، بأسلحة حديثة وقد تم جمعها في الوقت المناسب.

هيأ عصام مريود طائرة في مطار المزة جاهزة للإقلاع باتجاه بغداد للفرار بها مع الضباط الرئيسيين عند إخفاق الانقلاب لسبب من الأسباب.

تمّ الاتفاق مع الملازم حسين حدّة، بغياب قائد كتيبته، برفع فحمات موزع الكهرباء من محركات المصفحات الباقية في معسكر القابون لكي لا تستجيب للحركة عند استنجاد حسني الزعيم أو مريديه بها. وقد رفعت مساءً قبل موعد تنفيذ الانقلاب.

خطة التنفيذ:

1 . يرأس قيادة الرتل والمجموعة الأولى العميد سامي الحناوي ومعه الضباط علم الدين قواص، وأمين أبو عساف وخالد جادا ومحمد معروف ومصطفى كمال المالكي، ومعهم خمس مصفحات وثلاث سرايا مشاة منقولة لاحتلال مقر رئاسة الأركان، وفيها الاحتياط.

2 . المجموعة الثانية وعليها المعوّل بقيادة فضل الله أبو منصور ومعه ست مصفحات وخمسون جندياً ومهمتها اعتقال حسني الزعيم وقتله إن قاوم.

3 . مجموعة مصطفى الدواليبي ومعه خمس دبابات وخمسون جندياً مهمتها تغطية مؤخرة مجموعة أبي منصور والحؤول دون الوصول إليها وضربها من الخلف والسيطرة على الشوارع المؤدية إلى بيت الزعيم.

4 . مجموعة حسين الحكيم وعصام مريود وعبد الغني دهمان ومعهم ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً، مهمتها اعتقال محسن البرازي من داره.

5 . مجموعة محمد دياب ونور الدين كنج ومعها خمس مصفحات وخمسون جندياً للإحاطة بمقر الشرطة العسكرية واحتلاله.

6 . مجموعة محمود الرفاعي وبكري الكزبري ومعهما ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً لإلقاء القبض على إبراهيم الحسيني.

7 . مجموعة فريد سيد درويش ومعه ثلاث مصفحات وثلاثون جندياً للمحافظة على البنك السوري.

في الساعة الثانية من صباح 14 / آب / 1949 تحركت هذه المجموعات برتل واحد ودخلت مدينة دمشق، وأثناء عبورها شارع الرئيس شكري القوتلي (طريق دمشق بيروت) أخذت تفترق عن بعضها.

افترقت مجموعة فضل الله أبي منصور ودخلت شارع أبي رمانة باتجاه بيت حسني الزعيم، وخلفها مجموعة مصطفى الدواليبي لحماية المؤخرة والسيطرة على هذا الشارع.

أثناء عبورها صادفت دورية من الشرطة العسكرية فاعتقلتها دون معارضة ثم تابعت سيرها وأحاطت ببيت الزعيم دون أية مقاومة، وكان بين عدادها ضابط صف شركسي، خاطب جماعته من الحرس بلغتهم وطمأنهم على حياتهم وأن المستهدف هو حسني الزعيم بمفرده وطلب إليهم عدم المقاومة، فأفسحوا لها الدخول إلى حديقة المنزل بعد فتح الباب الرئيسي، وكان رئيس الحرس غائباً.

وتم اقتياد حسني الزعيم إلى سهل (المزة) وأعدم مع رئيس وزرائه محسن البرازي رمياً بالرصاص.

من المؤكد أن الذين لعبوا دوراً رئيسياً بالتخطيط وإحكام الانقلاب على حسني الزعيم، هم الأمير حسن الأطرش، وكذلك أسعد طلس، عديل سامي الحناوي، الذي كان قد سرحه من وزارة الخارجية رئيس الوزارة محسن البرازي. وأكرم الحوراني القومي الاجتماعي سابقاً، الذي أقصاه حسني الزعيم بعد انقلابه، واعتمد على أحد خصومه السياسيين بحماة، وهو محسن البرازي.

وزارة هاشم الأتاسي:

بعد نجاح انقلاب سامي الحناوي، تباحث مع السياسيين التقليديين الذين طالبوا بعودة الحياة الدستورية، أسفرت المباحثات عن تشكيل وزارة جديدة برئاسة هاشم الأتاسي. وكان ذلك بتاريخ 14 آب 1949.

ملاحظة: تشكيل الحكومة موجودة في (متن الكتاب).

كان من أهم أعمال هذه الحكومة:

1. السماح بعودة السياسيين المبعدين عن وطنهم.

2. رفع الحظر الذي فرضه الزعيم على الأحزاب، ما عدا الحزب الشيوعي والتعاوني الاشتراكي.

3 . إخلاء سبيل مساجين الزعيم.

4 . إعادة أسعد طلس إلى وزارة الخارجية وتعيينه أميناً عاماً لها.

5 . إعادة أديب الشيشكلي إلى الجيش وتسليمه قيادة اللواء الأول ومقره في قطنا، ومعسكر القابون عائد له.

6 . إجراء انتخابات تأسيسية لوضع دستور للبلاد.

وتمت الانتخابات البرلمانية في حينها.



ـ 103

الصحفي والباحث

(جواناثان أوين)

من سان فرانسيسكو ـ كاليفورنيا

في دراسته (حول السياسة السورية ما بين 1943 ـ 1954)

والصادرة بالعربية في بيروت ـ لبنان عام 1966 كتب:

أوقات صعبة

1950 ـ 1951

في الربع الأخير من عام 1950 آلت ثقة الشعب بالنظام السياسي في سورية إلى الحضيض، ما شجع الجيش على التدخل العلني في أمور السلطات المدنية، أو ربما أنه فعل ذلك لضيقه من مناورات السياسيين.

بعد الانتهاء من تصديق الدستور الجديد ألف ناظم القدسي حكومته التي بدأ الهجوم عليها مباشرة بعد تأليفها عندما امتنع عدد غير قليل من النواب (45 من 114) عن حضور الجلسة التي أعلن بها القدسي برنامج حكومته. أن عدد الغائبين الكبير قد لا يمثل مدى المعارضة للحكومة والدستور الجديد، ولكنه يبين بشكل واضح العلل التي يعاني منها البرلمان السوري.

في هذه السنة اعتقل الجيش أحد النواب في شهر أيلول واتهمه بالتآمر مع ملك الأردن عبد الله للعمل على تحقيق مشروع سورية الكبرى، وفيها أيضاً استقال حسن الحكيم وزير الدولة احتجاجاً على إهمال الحكومة لبرنامجه في الإصلاحات الإدارية.

كان النظام السياسي مهتزاً في أحسن أوضاعه، وتحت ضغط كبير، الأمر الذي جعل إزاحته لا تتطلب كثيراً من الجهد، ولكن سنة أخرى مرت قبل أن يستولي الجيش على السلطة في سورية.

قلص الحوراني نشاطه في هذه الفترة ولكنه لم يخفض صوته، وتظاهر أنه علّق معارضته لحكومة القدسي بشكل مؤقت إلى أن يعرف تأثير السياسي الراديكالي التقدمي «شاكر العاص وزير المالية على الحكومة، فقد أعطى العاص لنفسه ثلاثة أشهر ليرى مدى تمكنه من التقدم في إنجاز الإصلاحات الضرورية».

وعلى كل حال فإن الحوراني لم يعصم عن نفسه تنغيص الحكومة بين حين وآخر، ففي منتصف أيلول ورد في إحدى الصحف الدمشقية تعليق طويل كتبه الحوراني واتهم فيه الحكومة بالضعف والوقوع تحت تأثير الاعتبارات الشخصية.

اختار الحوراني هدفاً آخر عندما انتقد في أول تشرين الثاني رياض الصلح رئيس وزراء لبنان لاستخدامه مصر في الضغط على سورية لإنهاء الخلاف السوري اللبناني لصالح لبنان، وقارن نشاط الصلح بالدعاية الصهيونية ضد سورية، واتهمه مباشرة بإنفاق الأموال لتشويه سمعة سورية.

مرة أخرى وجد الحوراني في موقع مثير للجدل:

وبتاريخ 11 / 11 / 1950 وجّه الجيش الاتهام لعدد من الأشخاص بالانتماء للكتيبة الانتحارية وكتيبة الشهداء التي كشف عنها بعد محاولة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي الفاشلة في 12 / 10 / 1950.

بالإضافة إلى هذه المحاولة اتهمت الجماعة أيضاً بوضع عبوات ناسفة في عدة أماكن، منها المفوضيتان البريطانية والأميركية بأعمال تهديد ضد عدد من الأشخاص.

كان وزير الدفاع السابق أحمد الشراباتي وهو أخ للطبيب الشخصي للملك سعود قد نقل الأموال من السعودية إلى المجموعة الإرهابية لاغتيال الملك عبد الله ملك الأردن، وكان مجمل المعتقلين يبلغ عشرين شخصاً وأثنين من المجلس، وقد برئ لاحقاً معظم المتهمين من التهمة.

أثارت الحادثة كثيراً من الشبهة، فقد وجهت الاتهامات بينما كان القدسي خارج البلاد في زيارة للسعودية، وبدا وكأن المقصود من هذه الاعتقالات إحراج القدسي بأكبر قدر ممكن، والظن أن الحوراني والشيشكلي معاً كانا وراء الحادثة للتسريع بسقوط حكومة القدسي وصعود الحوراني إلى رئاسة الوزراء، ولكن بالرغم من استعداد المفوضية الأميركية لتصديق أي ادعاء سلبي عن الحوراني فإنها أقرت أن تلك الإشاعة كانت بعيدة عن الحقيقة، وذلك استناداً لأقوال صحافي أميركي كان قد قابل الحوراني بعد يومين من إعلان الاتهامات فوجده مؤيداً لحكومة القدسي وغير متحمس لما نشر من اتهامات.

ادعى أيضاً أن الحوراني كان متورطاً بشكل ثانوي في الاتهامات التي وجهت لمنير العجلاني والعديد من ضباط الجيش. ففي التقرير الذي نشره القاضي العسكري عن التحقيق تضمنت أقوال العجلاني سرداً للقاء بيته وبين الحوراني في المجلس ولمح العجلاني

خلاله إلى ضرورة أن يكون نظام حكم في سوريا مقبولاً من الحكومة البريطانية ومن قبل الهاشميين (وكان معروفاً أن العجلاني من أنصار الغرب) وبأن «حوادث معينة قادمة ستواجهها سورية ستجعل من الأفضل أن تصل إلى صيغة تفاهم معينة مع هذه القوى.

لم يرد ذكر آخر للحوراني في التقرير، ولم يكن له دور في الاتهامات الأخرى، ومن الواضح أنه ليس هنالك أي شيء في أقوال العجلاني ليلصق الاتهامات بالحوراني سوى تهمة الاستماع لما قال له.

أصبح الآن الانطباع بأن الحوراني هو الشخص الرئيسي بالنسبة للجيش أمراً مفروغاً منه، ففي تقييم أعدته المفوضية الأميركية عن الوضع السياسي في سورية ذكرت أن للحوراني «تأييداً كبيراً بين الضباط الشباب في الجيش، وبأنه العقل المدبر وراء مجموعة الشيشكلي المسيطرة الآن على الجيش، ولكنها عادت واعترفت بأن تلك السمعة قد تكون نتيجة للبرنامج السياسي الذي تبناه الحوراني عندما ذكرت أن «مكانته تعاظمت حديثاً بعد تبنيه لحركة الفلاحين المعارضة لنفوذ ومصالح ملاك الأراضي في منطقة حماة».

وذكرت أن تلك المكانة كان لها علاقة «عرف عنه من علاقته بالعديد من الانقلابات ابتداء بانقلاب حسني الزعيم، ثم استخلصت من ذلك التقييم بأن الحكومة السورية في ذلك الوقت كان عليها أن تحظى بتأييد أو حياد الجيش والمتطرفين أمثال أكرم الحوراني

لكي تتمكن من البقاء (وإنه من أجل تغيير الوضع الراهن فإنه من الواجب تغيير الدور الذي يلعبه الجيش).

وكأن المفوضية الأميركية أرادت أن تشير إلى أن الحوراني والجيش كانا بحاجة لبعضهما البعض من أجل تحقيق أهدافهما. واعتبرت أن قوة الحوراني كانت مستمدة من الجيش، وأنه لو لم يكن الجيش بهذه القوة لما نجح الحوراني سياسياً.

في اعتقادي أن هذا الأمر قابل للنقاش، حيث إن نظام إقطاع حماة الجائر كان أمراً معروفاً ولم يكن غالبية السوريين من المؤيدين له، وإن الحوراني لو لم يتبنَّ قضية الفلاحين فإن شخصاً آخر أو حزباً آخر كان سيفعل ذلك ويمكن أن يُذكر ما ورد في تقييم المفوضية لحزب الشعب، أكبر كتلة برلمانية، كتأييد لذلك فقد ذُكر في التقرير أن هذا الحزب لا يختلف كثيراً عن الحوراني من حيث الاعتقاد بضرورة الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية، ولكن فقط في هذه السرعة التي يجب أن تنجز بها هذه الإصلاحات.

وفي نهاية عام 1950 وبداية عام 1951 تحدثت بعض التقارير عن مفاوضات تمت بين الحوراني والكتل المعارضة الأخرى لتكوين جبهة معارضة يكون «هدفها الأساس إسقاط الوزارة للقدوم بحكومة ائتلافية». ولم ينف الحوراني وجود مفاوضات، ولكنه قال أنه ليس هنالك اتفاق مع كتلة الجمهوريين الأحرار التي كانت قد تأسست

لإحباط الوحدة مع العراق عام 1949 (كان معروفاً تماماً انهيار ذلك التكتل بسبب الخلافات بين الحوراني وزعيم الكتلة الآخر عبد الباقي نظام الدين) وصرّح الحوراني بأن حكومة القدسي لم تكن تقدم بالسرعة المطلوبة الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن لا يمكنه أن يختار بعض أعضاء المعارضة لخلافاته القائمة معهم، وعندما سئل عما إذا كان سيلجأ إلى إجراءات غير برلمانية أجاب وعلامات الجد بادية عليه:

ما دامت هنالك ديموقراطية في سوريا فإنني سألتزم بحكم الأكثرية. وأضاف قائلاً:

ما دامت كتلة حزب الشعب هي الوحيدة القادرة على تأليف حكومة بحكم عدد نوابها فإنني أعتقد بأن الوزارة في سوريا، الدولة الديموقراطية، يجب أن تبقى بقيادة حزب الشعب وطبعاً ذلك لا يعني بالضرورة امتناع الحوراني عن معارضة الوزارة.

في كانون الثاني من عام 1951 عيّن القدسي رئيس الوزراء أكرم الحوراني مع ستة نواب آخرين في لجنة نيابية متعددة الأحزاب للتسريع في صياغة سياسة داخلية وخارجية لسوريا، ولاشك أن عضوية هذه اللجنة تتفق تماماً مع رغبة الحوراني في التسريع بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وربما أن قبوله بهذا التعيين كان من باب مصلحته الذاتية أيضاً، فقد شملت اللجنة

نواباً من مختلف التكتلات السياسية الرئيسية في سوريا، ولابد أنه كان يأمل في أن يؤثر على هذه اللجنة بحيث تنعكس وجهات نظره على توصياتها النهائية.

كانت آراء الحوراني في السياسة الداخلية معروفة تماماً ولكنها لم تكن معروفة بالدرجة نفسها بالنسبة للسياسة الخارجية لأن معظم المعارك السياسية التي خاضها كانت تتعلق بأمر السياسة الداخلية، ولكن الحزب العربي الاشتراكي جسّد وجهات نظره في السياسة الخارجية بما يلي:

على السياسة العربية الخارجية أن تكون مستقلة عن أي اتجاه أجنبي، ببساطة فإن ذلك يعني أن السياسة الخارجية السورية يجب أن تكون محايدة بين الغرب والاتحاد السوفييتي.

كان النقاش حول حياد سوريا أو التحاقها بالمعسكر الغربي أهم نقاش نيابي دار خلال شتاء (1950 . 1951). فقد اندلعت الحرب الكورية في السنة السابقة، وكان الغرب قلقاً من أن تقع مناطق أخرى في العالم تحت تأثير الشيوعية، وفي عام 1951 زار سوريا عدد من الدبلوماسيين والعسكريين من الولايات المتحدة وبريطانيا محاولين ضم سوريا إلى تحالف مع الغرب، وتقدَّمت هذه الدول مشتركة للدول العربية بعروض ومساعدات فنية مقابل محاربة الشيوعية في المنطقة وعدم الدخول في أي نوع من أنواع الأحلاف ضدها، كما دعتها إلى الالتزام بالكتلة الغربية.

نادى حزب البعث وكذلك المسْلِمون بـ«سياسة التزام الحياد التام بين المعسكرين».

واعتبرت المفوضية الأميركية أن الشيوعية كانت وراء كلمة الحياد. كانت مشاعر الرفض للانحياز لأحد المعسكرين في ذلك الحين قوية لدرجة جعلت القدسي يفضي في تلك الفترة:

(سأوضع في موضع حرج لو دافعت عن سياسة منحازة للغرب في مجلس النواب).

اعتبر الأميركيون بأن «الابتزاز السياسي» كان هدف هؤلاء السياسيين الذين ينادون بالحياد، وأن أغلبهم «لم يدرك أنهم بلعبهم لعبة الابتزاز يتبعون الخط الشيوعي باستقامة شبه تامة»، ولكنهم ارتؤوا أن معظم الشعب السوري كان مدركاً لأبعاد هذه الاستراتيجية وأنها ليست في سوريا. ويشير باتريك سيل إلى احتمال كون الشيوعيين ضد عدم الانحياز الموقف الأخير في السياسة الخارجية، ولكنه يعتبر أن الغرب أيضاً ضد سياسة الحياد العربي، وكان مصيباً عندما كتب «أن العرب طيلة حياتهم السياسية كان رد فعلهم الغريزي الابتعاد عن صراعات الدول العظمى».

بعد مرور فترة من الزمن على تلك الوقائع، أصبح من السهل على الإنسان أن يدهش لسذاجة الغرب عندما ظن أن سوريا ودولاً أخرى مثلها مستعدة «لحمل عبء الاستعمار» ولو بشكل

رمزي بعد إزاحته عنها بمدة قصيرة، فقد كانت سوريا غيورة على استقلالها وجعلت غالبية السياسيين السوريين قبل فترة قريبة (أو في عام 1949) يرفضون الوحدة مع العراق.

الاقتراب نحو حكم عسكري

كانت الضغوط تتراكم على حكومة القدسي طوال شتاء 1950 - 1951، فإضافة للنقاش حول عدم الانحياز كان هناك تيار آخر خفي داخل الجيش أودى بالحكومة في النهاية بتاريخ 1951/3/10.

اتفق المراقبون الأميركيون والبريطانيون أن جماعة الحوراني والشيشكلي تتحمل مسؤولية إسقاط الحكومة، وأن هذه المجموعة انتظرت الوقت الذي تتمكن فيه من إبدال حكومة القدسي بوزارة قادرة على البقاء، وحسب معلومات المفوضية الأميركية اجتمع الشيشكلي والحوراني بأعضاء مجموعة الجمهوريين الأحرار، التي كانت في طور الاحتضار في 1951/3/5 قبل يومين من تقديم الحكومة استقالتها، وقال القدسي فيما بعد إنه اعتبر ذلك اللقاء تدخلاً من الجيش في الأمور السياسية، وعلى ما يبدو فإن ذلك كان أحد العوامل المؤدية لسقوط حكومة القدسي.

قد يبدو تورط الحوراني والشيشكلي في إسقاط الحكومة منطقياً في ظاهر الأمر، فربما شعر الحوراني بأنه أعطى وقتاً أكثر من كاف لحكومة القدسي لإحداث الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية

الشبيهة بتلك التي كان ينادي بها ولكنها فشلت في ذلك. ولكن أقواله كانت تؤكد عدم معارضته لحكومة حزب الشعب من الناحية المبدئية في تلك الفترة، فقد صرح وفي عدة مناسبات بأنه «نظراً لتوزيع العضوية الحالية لمجلس النواب ونظام الحكم الديموقراطي فإن الحل الوحيد هو وزارة لحزب الشعب وحكومة ائتلاف عريضة.

أما دوافع الشيشكلي لإسقاط الحكومة فإنها تبدو أكثر تعقيداً، ولكن دوافعهما المختلفة في إسقاط الحكومة جعلت منهما حليفين وليس شريكين متساويين، وذكرت المفوضية البريطانية أن خلاف الجيش مع الحكومة كان يتناول العديد من المواضيع: إن القدسي كان يؤيد سياسة الوحدة العربية، الأمر الذي كان يعني للجيش أمراً واحداً وهو حدوث وحدة سورية عراقية التي كان الجيش يعارضها بقوة.

ومن المؤشرات إلى أن حكومة القدسي كانت تنوي إبعاد قوات الدرك والشرطة عن سلطة وزارة الدفاع (وإلحاقها بوزارة الداخلية) والموقف السوري من السياسة الفرنسية في المغرب، وعدم تأميم بعض الصناعات الأساسية التي كانت لرؤوس الأموال الفرنسية وعدم استعداد الحكومة لتخصيص الأموال لشراء السلاح في الميزانية الجديدة، إلى ذلك اعتقاد المفوضية أن أيادي فرنسية كانت وراء مطالب الجيش. قال رشدي الكيخيا أحد قادة حزب الشعب (كان آنذاك رئيساً لمجلس النواب) لديبلوماسي بريطاني: إن ضغط

الفرنسيين على الجيش هو الذي أشعل فتيل الأزمة، فقد رأى الفرنسيون أن مشروع الوحدة السورية العراقية هو إحياء متستر لمشروع الهلال الخصيب (على حساب النفوذ الفرنسي في المنطقة) إضافة إلى أن الفرنسيين مستاؤون جداً من رد الفعل السوري تجاه الأزمة المغربية. إن تجاوب الجيش مع الفرنسيين رغم تركة الانتداب فُسِّر جزئياً بأنه كان مهتماً بإمداداته فقط، حيث كانت فرنسا هي المزود الوحيد له بالأسلحة والمعدات.

لا يمكن معرفة حقيقة مدى تورط الفرنسيين، أو إذا كان لهم دور على الإطلاق في هذه الحوادث إلا بعد فتح الأرشيف الفرنسي المتعلق بهذه الفترة، والأمر الوحيد الذي يبدو واضحاً هو وجود دوافع للجيش للعمل خفية على إسقاط حكومة القدسي مع أو بدون الحوراني أو أي سياسي آخر، وربما أن الشيشكلي نظر إلى تحالفه المزعوم مع الحوراني كوسيلة لإعطاء صيغة شرعية لموقف الجيش من الحكومة، لقد كانت الدولة تحت حكم دستوري ديموقراطي يلتزم الجيش، والشيشكلي شخصياً بالدفاع عنه وإنه لم يكن باستطاعته أن يغتصب الحكم بصورة مكشوفة في تلك الفترة.

إن استقالة حكومة ناظم القدسي تعد من أكثر الحوادث المثيرة للفضول في سوريا بعد الاستقلال فهي تظهر مدى قوة الجيش، إنها تقدم استقالتها لسبب واحد رئيسي. وبالرغم من تآمر الجيش

عليها فقد أصبح مؤكداً أنه لم يعرب عن معارضته للحكومة علانية، وقد أشار السفير البريطاني في حديث له مع ناظم القدسي إلى أن الحكومة قد عملت على إيجاد سياسة، ربما تكون مرضية للشعب السوري، وبما أن الشعب السوري قد يكون راضياً عن هذه السياسة فلماذا إذاً لم تعرضها الحكومة إلى اقتراع ثقة في مجلس النواب إذا كانت تعلم أن الجيش لم يكن راضياً عنها؟

كان رأي السفير البريطاني أن حكومة القدسي ستكون هي المنتصرة في المواجهة مع «الجيش» وسيجد الجيش نفسه أمام خيارين: إما القبول بسياسة الحكومة أو التصرّف بشكل غير دستوري. وبرأيي (أي رأي السفير البريطاني) لا يستطيع الأخذ بالخيار الثاني في الوضع الراهن.

وذهب السفير البريطاني إلى القول: لقد بدا الوضع عجيباً، فقد كان هنالك نظام يقال إنه ديموقراطي وفجأة استقالت الحكومة دون أن تخسر ثقة مجلس النواب، ولا أحد يعلم لماذا استقالت حتى النواب أنفسهم، فهل هذه ديموقراطية؟ كتب باتريك سيل أن استقالة القدسي كانت نتيجة «لفشل سياستها داخلياً وخارجياً»، ولعل كلامه طريقة أخرى للقول إن القدسي أدرك عدم رضا الجيش عن سياسته الداخلية والخارجية، أو ربما كان يشير لفشلها في إقناع شقيقات سوريا بالقبول بنوع من أنواع الوحدة العربية.

لم يكن واضحاً للمراقبين الأميركيين فيما إذا كانت استقالة الحكومة احتجاجاً على تدخل الجيش، ولكن ما كان واضحاً هو (أن حزب الشعب الذي كان معظم أعضائه مستائين من سيطرة الشيشكلي على الجيش وتدخله في أمور السلطات المدنية) كان يتبع سياسة ترتكز على إحداث تشريعات اجتماعية واقتصادية في سوريا لتقوية قواعدها الاجتماعية والاقتصادية. الأمر الذي، ربما مع مرور الزمن سيقنع الجيش بالانسحاب إلى داخل أطر عمله الطبيعي»، وعلى ما يبدو فإن سياسات حكومة القدسي قد فشلت، والقول فيما إذا كانت سياسة الحكومة هي السبب في فشلها فإنه خارج نطاق هذه الأطروحة ولكن ما يمكن أن نستنتجه هو الاعتقاد الذي كان سائداً عن رغبة الجيش على التدخل في أمور الحكومة كان أقوى بالتأكيد من قدرة السياسيين على مواجهته، كما لا يبدو أن هناك أية أهمية للحوراني في هذه المعادلة.

نتائج استقالة ناظم القدسي

نتج عن استقالة القدسي أزمة وزارية استمرت عدة أيام بقيت سوريا خلالها دون وزارة، وقد رشحت كتلة الجمهوريين الأحرار أكرم الحوراني رئيساً للوزراء ولكنه رفض عندما كلفه رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي بتشكيل الحكومة الجديدة، وعندما سئل عن أسباب رفضه قال إنه بني بناء على موقف مبدئي اتخذه، يملي عليه ألا يؤلف أو يشترك بحكومة قبل أن يكون لحزبه أغلبية نيابية.

لم تكن إجابة الحوراني مقنعة بالنسبة للبريطانيين، فقد شعروا أنه كان يأمل أن تسند إليه إحدى الوزارتين، الداخلية أو الدفاع في تلك الوزارة التي كانت ستشرف على الانتخابات، ما سيجعله في موقع يستطيع معه التأثير على نتائجها بحيث يجعل فوز جماعته بأغلبية مقاعد مجلس النواب أمراً ممكناً وعندها يحقق هدفه الحقيقي وهو استلام السلطة علناً.

كلّف القدسي مرة أخرى بتأليف الحكومة ونجح بذلك في تاريخ 3/23 ولكن الحكومة سقطت بسبب فيتو الجيش، وذكر توري أن السبب في إسقاط الحكومة رفض وزير الدفاع فوزي سلو اقتراح القدسي بإعادة قوات الدرك إلى وزارة الداخلية بدلاً من الدفاع، وكذلك اعتراضه على ترشيح الحوراني لوزارة الدفاع.

كان رفض سلو للحوراني يبدو غريباً إذا ما أخذت سيطرة الشيشكلي على الجيش وعلاقته الوطيدة بالحوراني، وفي تقرير للمفوضية البريطانية أن انسحاب سلو من الوزارة «كان بناء على توجيهات الشيشكلي دون إعطاء أي تفسيرات عن الأسباب، وبالإضافة إلى ذلك فإن الأتاسي كلّف الحوراني بتشكيل الوزارة، وما كان ليفعل ذلك لو كان الجيش معارضاً له.

تمكن خالد العظم أخيراً من تأليف الوزارة وكان معظم أعضائها من السياسيين المستقلين، ولكنها سقطت بتاريخ 7/30 حيث قدمت استقالتها على أثر إضراب عام لموظفي الدولة.

سقطت حكومة خالد العظم في 7/30 على أثر استقالة وزير الصحة سامي طيارة ووزير التعليم رئيف الملقي، والإضراب العام لموظفي الدولة احتجاجاً على تباطؤ المجلس في العمل على تحسين ظروفهم، فاعتبرت استقالة سامي طيارة جزءاً من خطة وضعها الحوراني والجيش، ولكن لا توجد أية أدلة لدعم هذا الادعاء وربما أن المصادفة هي التي جمعت بين هذه الأهداف.

حسن الحكيم رئيساً للوزارة

تشكلت حكومة جديدة بتاريخ 1951/8/9 برئاسة حسن الحكيم الذي عُرف بتعاطفه مع الهاشميين ومع الغرب، وبرز (نوع من التحالف غير الرسمي) في المجلس لمساندة هذه الحكومة كان قد تشكل في فترة الاضطرابات التي سببها خالد العظم، وتشكلت من العربي الاشتراكي وحزب الشعب والاشتراكية الإسلامية والقومي السوري اتفقت هذه الأحزاب على عدة مبادئ كمستند في عملية التشريع ومن هذه المبادئ «الميثاق القومي» الذي لم يكن مكتوباً والذي تألف من مبادئ عامة مثلاً «تطبيق الدستور». أما أهمية هذا الميثاق في كونه مؤشراً على موافقة الأحزاب حل خلافاتها بالحوار فيما بينها دون اللجوء للتصويت البرلماني، ومن ثم أن يكون الهدف من هذا التجمع شبيهاً بهدف القدسي عندما ألف اللجنة المتعددة الأحزاب للتسريع بالتشريعات، ما يشكل شيئاً من الاستقرار في الإجراءات البرلمانية، ولكن يبدو أن المحاولة كانت كبيرة التأثير.

أخذت معارضة مالكي الأراضي للحوراني والعربي الاشتراكي بالتزايد، وزادت فعالية الحزب في نقل رسالته المعادية للإقطاع في صفوف الفلاحين، وكما ذكر سابقاً، كان هنالك العديد من الحوادث في ربيع 1951، قام بها الفلاحون وأعضاء من العربي الاشتراكي استهدفت زعزعة مالكي الأرض في المنطقة المحيطة بحماة.

لم يفعل مالكو الأرض شيئاً للتصدّي لهذه الهجمات في بادئ الأمر، لكن الوضع اختلف خلال صيف 1951 فقد بدؤوا يشعرون بالقلق من الحزب العربي الاشتراكي والقوة التي كان يتمتع بها الحوراني في الحزب وتزايد عدد الحوادث الموجهة ضدهم شاهداً على قيامهم بتنظيم أنفسهم للهجوم المعاكس. أعد رئيس شرطة منطقة حماة تقريراً رفعه إلى وزير الداخلية وصف فيه اجتماعاً تم بين ثمانين إلى تسعين من مالكي الأراضي في المنطقة المحيطة بحماة، حيث التقوا لمناقشة الأخطار التي أثارها الحزب العربي الاشتراكي وطريقة التصدّي لها، فوافقوا على تعريف الرأي العام بحقوقهم والدفاع عن هذه الحقوق، وانتخبوا لجنة توجيهية تمثلهم وفرضوا اشتراكاً على كل الحضور من أجل استئجار مكتب لهم، وكتب رئيس الشرطة أيضاً عن توزيع أحد مالكي الأرض منشورات في منطقة حماة عنوانها (سلام على الماركسي المزور أكرم الحوراني)، وكان قد وزع قبله منشوراً آخر عنوانه (إلى عميد الحزب الشيوعي. الاشتراكي

أكرم الحوراني) وقال التقرير إن العربي الاشتراكي لم يعرب عن استيائه من هذه المنشورات لثقته بمدى قوته ولكنه توقع أنه (لن يبقى صامتاً لفترة طويلة).

كان لجهود مالكي الأرض تأثير ضئيل على تنامي قوة الحزب، وباستثناء الرسالة التي أرسلها مالكو الأراضي للحكومة فإنهم لم يفعلوا شيئاً سوى التذمر، واستغلوا والحزب الوطني انتقاد حزب الشعب للجيش لتدخله في الأمور السياسية، وتخوفوا من قوة العربي الاشتراكي المتزايدة وما اعتقد عن علاقته بالجيش، وانعكس هذا الخوف في مقالات صحافية هاجمت الحوراني.

دبَّ الخوف في قلوب الإقطاعيين مؤكداً أكثر ظنونهم سوءاً، ولكنه دون نتائج عملية، فقد حافظ الإقطاعيون بسبب ثرواتهم على دعامة السلطة الحقيقية وهي الجيش، حتى إن المفوضية الأميركية كتبت أن رعب الإقطاعيين بلغ درجة جعلت الشيشكلي أكثر قلقاً على منصبه لتخوفه من التعرض للخطر بسبب علاقته بالحوراني، وحاول المراقبون تحليل القوة المتزايدة للعربي الاشتراكي فعزوها إلى العلاقة الخاصة التي ربطت الحوراني بالجيش بسبب شعبيته وكونه وزير دفاع سابقاً وصداقته مع الشيشكلي وإلى أعضاء العربي الاشتراكي في الجيش وإلى العلاقة الخاصة التي ربطته بالقومي السوري القوة المسيطرة حالياً في الجيش السوري، ولكن مراقبين

آخرين شككوا بقوة علاقة الحوراني بالجيش وبغض النظر عن كل الأسباب فإن هذه العلاقة الخاصة ربما نتجت بالدرجة الأولى من موقفه الراديكالي الذي كانت له أصداء واسعة في صفوف الجيش.

تشكلت حكومة حسن الحكيم في تشرين الأول 1951 ولكن لم تحدث المواجهة بين الجيش والسياسيين، بالرغم من التوتر الدائم في ذلك الوقت ولكن بسبب مواجهة حدثت بين رئيس الوزارة حسن الحكيم وحزب الشعب، وسبب تلك المواجهة خلاف نشأ حول اقتراح قدمته كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة وتركيا إلى مصر للانضمام إلى تحالف لقيادة الشرق الأوسط ولكن مصر رفضت الاقتراح، وبعثت إلى سوريا بنسخة منها لأخذ العلم بالأمر، إذ لم يكن مخططاً لها أن تكون جزءاً من هذه المنظمة. ولقد كان الحكيم مؤيداً لمعاهدة الدفاع المشترك لاعتقاده بأنها في مصلحة البلاد العليا، ولكن حزب الشعب قرر إسقاط حسن الحكيم باستخدام الاختلاف بالرأي حول هذا الموضوع وطلب من وزير الخارجية (فيضي الأتاسي) مهاجمة هذا الاقتراح في مجلس النواب، مخالفاً بذلك توجيهات رئيس الوزراء حسن الحكيم بعدم التعرض للاقتراح في المجلس لعدم وجود ضرورة لاتخاذ قرار حكومي بشأنه، فقدم الحكيم استقالته بعد صدمته بتمرد وزير خارجيته.



ـ 104

(هورست ماير)

كاتب وصحفي ألماني

في كتابه (حزب البعث حركة عربية شاملة)

الصادر عن دار (غونتراولتسوغ) للنشر. ميونيخ (ألمانيا)

فيينا (النمسا) عام 1971.

كتب:

إن خيبة الأمل التي سببتها هزيمة فلسطين قد أيقظت في الجيش السوري الرغبة للتدخل في السياسة بشكل أكبر من ذي قبل، وهذا ما دأب عليه الجيش حتى اليوم لكن (الضباط وجدوا بوجه عام أن تسلم السلطة أسهل بكثير من الحفاظ عليها وعلى الحياة).

وهكذا أسقط رئيس أركان الجيش العقيد حسني الزعيم في 30 / آذار/ 1949 الحكومة القائمة وأدخل الجيش الفتي إلى حلبة السياسة.

وقد وقف الحوراني منذ الأيام الأولى بجانب الحكم الجديد. صحيح أنه لم يخطط بنفسه للانقلاب إلا أن اثنين من أتباعه في الجيش وهما بهيج كلاس وأديب الشيشكلي كانا من رؤوس الحركة الانقلابية. فقد كان الكلاس أعلى قائد بعد الزعيم وكان الشيشكلي يقود وحدات المشاة والمدفعية وهي التي نفذت الانقلاب. إن هذا التدخل من جانب الجيش السياسي لا يشيرلتحمس الجيش للإصلاح. فقد كانت دوافع الزعيم غامضة ومريبة. بقدر ما يشير إلى تخلخل نظام دستوري على النمط الغربي فرشه أصحابه فوق شقوق مجتمع تقليدي.

لم تكد تمضي أسابيع قليلة حتى وجد البعث مضطراً لأن يحتج ضد تقييد حرية الصحافة وضد الجيش الكبير والتزايد من المخبرين السريين. وفي مذكرة أرسلها بتاريخ 24 أيار 1949 حذر البعث من مغبة الوقوع في أخطاء الحكومات السابقة وطلب منه إعداد اجتماع ليستطيع فيه عرض أسئلة حول القضايا الدستورية وحقوق العمال.

لكن الزعيم رد عليهم باعتقال عفلق وقادة «حزب الشعب». وقد أفرج عن عفلق بعد أن تعهد بوقف نشاطه السياسي. أما زعماء «حزب الشعب» فقد رحبوا في البداية بانقلاب الزعيم لكنهم سرعان ما عارضوه بسبب موقفه المعادي من العراق. في أيار 1949 أمر

الزعيم بحل جميع الأحزاب السياسية. وعندما عيّن محسن البرازي رئيساً للوزراء بعد انتخابه هو رئيساً للجمهورية ابتعد عن الحوراني أيضاً وعن أتباع الحوراني من الضباط.

بعد انتقال الحوراني إلى صفوف المعارضة أصبح الزعيم حانقاً بوجه خاص على أهم أصدقاء الحوراني داخل الجيش وخاصة العقيد الكلاس والمقدم الشيشكلي الذي سرّحه من الجيش في بداية شهر آب **1949** لكن هؤلاء الضباط استمروا في التخطيط لإسقاط حكمه، وهو ما حققه الحناوي بانقلابه فيما بعد. وكان أول عمل قام به الحناوي رفع الحظر عن نشاط الأحزاب السياسية باستثناء الحزب الشيوعي و«الحزب الاشتراكي التعاوني» اليمني.

لم يدم حكم الزعيم سوى أربعة شهور ونصف من عام **1949** لكنها تركت أثراً لا يمحى في سوريا فقد زاد هذا الديكتاتور العسكري من قوة الجيش وسلّحه من جديد، كما وضع قوى الشرطة والدرك تحت إشرافه. ما جعل هذا الجيش جاهزاً ليلعب دوره السياسي.

تأسس الجيش السوري على يد الفرنسيين أيام الانتداب وكان يضم في غالبيته أبناء الأقليات كالدروز والشراكس والأكراد. أما الضباط فكانوا ينتمون إلى العائلات العريقة وكانوا يتلقون تدريبهم في الكلية العسكرية في دمشق والتي أصبح مركزها اليوم في حمص. وبالطبع فقد خضعت بنية الكوادر العسكرية للتطور الاجتماعي

العام: (لقد اتجه أبناء الطبقة المتوسطة التي كانت في طور التشكل إلى مهنة الحرب بينما ابتعد عنها أبناء الطبقة الميسورة إلى أعمال التجارة والإدارة أو ليتفرغوا للسياسة). لقد ساعد الحوراني بما له من نفوذ كثيراً من أتباعه في منطقة حماة وحمص على دخول الكلية الحربية والالتحاق بسلك صف الضباط وسلك الضباط فيما بعد. وهكذا فتح الجيش الطريق أمام أبناء الفلاحين لاكتساب خبرات علمية . خاصة في مجال التقنية . وللتدرج في المراتب العسكرية والاجتماعية.

وإذا كان الجيش قد تعلم من خلال انقلابي الزعيم والحناوي كيف تقلب الحكومات فإنه لم يكن بعد قد اكتسب قدراً كافياً من الثقة بالنفس وقدراً مماثلاً من الحنكة السياسية كي يتمكن من العمل في المجال السياسي كقوة مستقلة وبدا أن الجيش ينظر إلى دوره السياسي في البداية كوصي على المصالح الحيوية للأمة في مجال السياسة الخارجية فقط. لكن الجيش لم يبق على تواضعه هذا طويلاً فقد عم الصراع في السنوات التالية بين الجيش وبين رجال السياسة الموزعين في مجموعات كثيرة والذين كانوا يبحثون عن صداقات داخل الجيش لاستغلالها ضد منافسيهم ما زاد من سرعة انتقال سلطة تقرير الأمور إلى الضباط الذين كان طموحهم في تصاعد مستمر.

لكن الحوراني لم يكن من بين أولئك السياسيين. فقد أعلن اعتزال الجيش للسياسة وكلف السياسي العريق هاشم الأتاسي بتشكيل حكومة استطاع فيها «حزب الشعب» أن يضمن لنفسه الحقائب الوزارية المهمة. وقد أعطت وزارة التربية لعفلق اعترافاً له بنفوذه المتزايد في صفوف الطلاب بينما أصبح الحوراني - وهو سياسي مستقل - وزيراً للزراعة لأنه كان قد أصبح رجلاً قوياً بسبب الدعم الكبير الذي منحه له الفلاحون في منطقة حماة وحمص، كذلك فقد أعيد إلى الجيش بعض أصدقاء الحوراني العسكريين الذين أسقطوا حكم الزعيم ومن بينهم الشيشكلي.

أما «حزب الشعب» وحتى «الحزب الوطني» في هذه المرة أيضاً واللذان كانا يقفان موقفاً عدائياً من مشروع (الهلال الخصيب) ومشروع (سوريا الكبرى) فقد غيرا موقفيهما وأظهرا ميولاً موالية للعراق. لذلك عبأ خصوم هذا الاتحاد قواهم وشكّل عفلق والحوراني داخل مجلس الوزراء جبهة معارضة ضد «حزب الشعب» الذي يتمتع بالأكثرية.

انتخابات سنة 1949:

في انتخابات تشرين الثاني **1949** لم يستطع البعث أن يفوز بأكثر من مقعد انتخابي واحد، بينما كانت أغلبية المقاعد من نصيب «حزب الشعب». وقد تحدث عفلق فيما بعد عن الوضع السياسي في ذلك الحين بما يلي: «كان رشدي الكيخيا وزير الداخلية

يهاجمنا كلما وجد إلى ذلك سبيلاً. إنني واثق من أنه قد تدخل في سير انتخابات تشرين الثاني. على كل حال لم أنجح مباشرة بل حصلت على مقعدي في الجولة الثانية بعد أن فكرت أن من الأفضل الانسحاب. أما الحوراني فلم ينجح في حماه إلا بمساعدة أصدقائه الضباط».

وبعد الانتخابات بفترة، استقال عفلق من وزارة الأتاسي وتبعه الحوراني في بداية شهر كانون الأول. وقد استغل عفلق وجوده في وزارة التربية ففتح مدارس ابتدائية وثانوية جديدة نشر فيها عقيدته. كذلك كانت صحيفة «الجندي» البعثية تؤدي نفس المهمة داخل الجيش.

لم يكن عفلق والحوراني الوحيدين اللذين يعارضان جميع أشكال الاتحاد مع العراق، بل كان إلى جانبهما مجموعة قوية داخل الجيش وخاصة من أصدقاء الحوراني أمثال العقيد الشيشكلي الذي أصبح يكتسب أهمية متزايدة . لقد كان هؤلاء جمهوريين ولم يكونوا يرغبون بأي ارتباطات مع البريطانيين، كما أنهم كانوا يخشون أن يعودوا إلى المقاعد الخلفية أمام الجيش العراقي الذي يفوقهم قوة.وعندما صوت البرلمان فعلاً إلى جانب الاتحاد مع العراق شعر الحوراني والشيشكلي أن واجبهم التدخل. وفي نفس الليلة زار الحوراني المقدم أمين أبو عساف والنقيب فضل الله أبو منصور وهما

ضابطان درزيان كانا قد نفذا انقلاب الحناوي وما زالا على راس اللواء الأول دبابات. وفي الليلة التالية أسقط الحناوي.

صحيح أن انقلاب الشيشكلي لم يؤد إلى تدمير مواقع (حزب الشعب) تماماً إلا قوة هذا الحزب قد تزعزعت كثيراً لأن هيئة أركان الجيش قد أصبحت تشكل من الآن فصاعداً قوة في وجه البرلمان وتوجب على كل حكومة أن تحاول تحقيق التوازن اللازم بين البرلمان الذي استبد به القلق على امتيازاته وبين الجيش الذي كانت ثقته بنفسه تتعاظم باستمرار. وفي ليلة عيد الميلاد **1949** شكل ناظم القدسي نائب رئيس «حزب الشعب» آنذاك وزارة من رجال حزبه لكن الجيش أرغمه على الاستقالة في اليوم التالي. في نهاية الأمر شكل الوزارة خالد العظم في ليلة السابع والعشرين من كانون الأول **1949**. وقد تسلم الحوراني وزارة الدافاع ما يؤكد نفوذه داخل الجيش.

الحوراني والجيش:

كان الحوراني والشيشكلي . وهما شركاء في الانقلاب ضد الحناوي . أصدقاء منذ أيام الطفولة. وقد تطوع الشيشكلي في «الوحدات الخاصة» عام **1930** لكنه فرّ من الخدمة في أيار **1945** وشارك مع الحوراني في الثورة ضد الفرنسيين. وكان الاثنان في مطلع شبابهما عضوين في «الحزب القومي السوري» عندما كانت حركة سعادة واحدة من أشد القوى فعالية ضد سلطات الانتداب. وفي

كانون الثاني 1948 كان الاثنان على رأس مجموعة غير نظامية تقوم بمهاجمة المستعمرات اليهودية في فلسطين. كذلك فقد شاركا سوية في انقلاب الزعيم لكنهما اختلفا معه فيما بعد وأحيل الشيشكلي إلى التقاعد في 6 آب 1949. وعندما وصل الحناوي إلى السلطة بعد أسبوعين من هذا التاريخ بمساعدة الحوراني أعيد الشيشكلي إلى الخدمة وكلف بإمرة اللواء الأول.

ولكن عندما رأى الحوراني والشيشكلي أن بلادهما سوف تسلم إلى نوري السعيد والملك العراقي انتزعا السلطة بأيديهما فقد كانا يمثلان في السياسة السورية الاتجاه المعادي للعراق، إضافة إلى أسباب أخرى تعود بالنسبة للحوراني إلى أيام سحق ثورة رشيد علي في العراق وإعادة عبد الإله بقوة الحراب البريطانية في سنة 1941.

لقد أظهر الحوراني والشيشكلي بانقلاب 19 كانون الأول الذي نفذاه في وجه البرلمان المعادي لهما أن خرق الأعراف البرلمانية لا يسبب لديهما كثيراً من تأنيب الضمير، فالدبابات تتكلم لغة أقوى من لغة النواب. كذلك لم يكن أحد يشك بالنتيجة التي سيتمخض عنها الصراع المستمر في تلك الفترة بين الجيش ورجال السياسة.

- **الحزب العربي الاشتراكي:**

في ذلك الوقت كان الحوراني قد انفصل عن (الحزب القومي السوري) لكنه لم يكن قد تحالف مع البعث. كذلك كان الوحيد بين رجال السياسة السوريين الذي يتمتع بحاشية شخصية داخل الجيش تأتمر بأمره. إلا أنه قد اكتشف في دمشق وعي مركز الأحداث السياسية أهمية التنظيم الحزبي وأسس لذلك في نهاية الأربعينيات «الحزب العربي الاشتراكي» وقد اشتهر هذا الحزب سنة 1949 من خلال دخوله البرلمان مع مجموعة من النواب الموالين له وكان مركز ثقله في منطقة حماه. وفي كانون الثاني 1950 نشر الحزب برنامجه وطالب فيه بتوزيع الثروات على الفقراء الذين هم «أساس كل قوة وكل سلطة وكل سيادة» كما طالب بسياسة خارجية «متحررة من كل نفوذ أجنبي» العسكرية وإقامة صناعة حربية وإنشاء مدارس زراعية وتجارية وصناعية وأخيراً إقامة «حكم جمهوري ديمقراطي برلماني» يشمل الأمة العربية بأكملها.

- **«حزب الشعب»:**

حاول «حزب الشعب» الذي أصبح الآن هدفاً لهجوم الجيش والحوراني والبعث و «الحزب الوطني» أن يستفيد من الأغلبية التي بقيت له في المجلس التأسيسي. لكنه لدى صياغة الدستور حدثت صدامات قوية وعندما وصلت إلى ذروتها في 25 نيسان 1950

استقال الحوراني من الوزارة لأنه كان يعترض على ما لا يقل عن خمس عشرة مادة في الدستور الجديد. في 29 أيار 1950 سقطت حكومة العظم وفي نفس اليوم وبعد اجتماع مطول بين قائد الجيش ورئيس الجمهورية تم كليف ناظم القدسي بتشكيل الحكومة. لقد تدخل الجيش إذاً عند تسمية رئيس الوزارة، كما أرغم القدسي على تعيين أحد الضباط (العقيد فوزي سلو وزيراً للدفاع) أما «حزب الشعب» الذي كان في السلطة فقد كان بلا سلطات فعلية وصار الجيش عند هذه النقطة الحاكم الفعلي للبلاد. لذلك شهد (حزب الشعب) في السنة التي تلت انقلاب الشيشكلي تدهوراً متواصلاً.

في ذلك الوقت كان حزب البعث لا يزال يحتج ضد تدخل العسكريين في الشؤون العامة. وفي 24 أيلول 1951 شكا نائب البعث في البرلمان جلال السيد ـ وهو من دير الزور ـ في إحدى جلسات المجلس قائلاً: (حكومات تتسلم السلطة ثم تسقط ضد إرادة المجلس وحتى دون علمه). وهكذا توالت الحكومات إلى أن شكل الدواليبي في 28 تشرين الثاني 1951 حكومة جديدة لم يرض عنها الشيشكلي. وعندما رفض الدواليبي تقديم تنازلات اعتقله الشيشكلي مع أعضاء حكومته.

ـ 105 ـ

شارل أندرلين

صحافي وكاتب فرنسي

وفي كتاب

(أسرار المفاوضات الإسرائيلية العربية 1917 ـ 1997)

(الجزء الأول)

الكتاب صادر عن (دار ستوك) ـ باريس

وترجمه الأستاذ صياح الجهيم

وصدر عن (دار الفاضل) ـ دمشق عام 1998

يقول:

في 19 / تموز / 1949 استأنف مؤتمر لوزان أعماله رسمياً. خُيّل إلى الأمريكيين أن الأشياء يمكن أن تتقدم. وأعلنت إسرائيل رسمياً أنها مستعدة لقبول عدد من توحيد العائلات، ثم عُلم من

الكواليس، أن وزارة الخارجية الأمريكية تلقّت معلومات مشجعة من سورية وهي أن حسني الزعيم شرع في التعديل الوزاري. فوزير الخارجية عادل أرسلان الذي أعلن أخيراً معارضته لكل اتصالٍ بالإسرائيليين، حلّ محلّه محسن البرازي، كما عُهِدت إلى البرازي أيضاً رئاسة المجلس. وأخيراً توصّل الوسيط (رالف بانش) إلى أن جعل المفاوضات تتقدم في سبيل هدنة إسرائيلية . سورية مقترحاً نزع السلاح من المناطق المتنازع عليها. ووقعت الاتفاقية رسمياً في 20 تموز 1949 تحت خيمةٍ كبيرة، بين نهرايم ومشمار هايردن. وصافح رئيس الوفد السوري العقيد (فوزي سلو) نظيره الإسرائيلي، العقيد (مردخاي ماكليف).

في تل أبيب شرح موشي شاريت لنوّاب لجنة الشؤون الخارجية موقف إسرائيل من موضوع اللاجئين:

«في البداية: كان موقفنا هو التالي: لسنا مسؤولين عن هذه المشكلة. نحن معنيّون بحلّ المشكلة ونحن مستعدون لبذل مساعدتنا. نحن مستعدون للإسهام في توطين اللاجئين في بلدان أخرى بأن ندفع مالاً عن الأراضي المهجورة. نحن مستعدون للسماح بتوطين جزء من هؤلاء العرب في إسرائيل، لكن فقط في إطار سلام شامل وحل شامل للمشكلة... وقد وصلنا إلى مرحلة رأينا فيها ضرورة اللجوء إلى المناورة بإعلاننا أننا مستعدون، ببعض الشروط، أن نزيد

من إسهامنا وذلك لكي تُحوَّل الضغوط التي نتحملها إلى العرب... وإذا كان واضحاً أن النقاش حول اللاجئين جزء من النقاش حول السلام فسنكون مستعدّين لزيادة إسهامنا والتنفيذ متوقف على تحقيق التسوية السلمية... هذا القرار تأثّر بكوننا قبلنا قطاع غزّة. وبذلك نأمل في الحصول على عدد من المزايا المهمة: توسيع أراضي دولة إسرائيل؛ إكمال الشريط الساحلي؛ وستغدو الصحراء هي الحد بيننا وبين مصر؛ إبعاد التهديد الذي يُثقل كاهل تل أبيب وجنوب النقب، وإبعاد انتشار الأردنيين والإنكليز أمامنا وخلفنا».

في لوزان أُخطرت لجنة المصالحة في 3 آب بالاقتراح الإسرائيلي قبولها 100000 لاجئ. فتجهّم الأمريكيون، واعتبروا أن إسرائيل تتراجع.

لقد اقترحت الدولة اليهودية أكثر من ذلك بكثير حين أرادت ضم غزة. وخلال الاستشارات الخاصة، رفضت الوفود العربية العرض الإسرائيلي ووصفته بأنه «دعاية». وحاولت اللجنة عبثاً أن تحصل من إسرائيل على اقتراح برقم أعلى. وكانت بقية المداولات في مؤتمر لوزان تمريناً دبلوماسياً تافهاً لن يصل إلا إلى نتيجة واحدة محسوسة من وجهة نظر إسرائيل: وهي إقامة علاقات دبلوماسية مع تركيا، تفاوض عليها الياهو ساسون خلال محادثات خاصة مع ممثل تركيا في اللجنة، (حسين يلسن).

ظل ساسون يتلقى معلومات مشجعة من دمشق. وقد أعلمه (بواسانجيه)، في مطلع آب، بمضمون حديث بين دبلوماسي فرنسي وحسني الزعيم. لقد قال له الدكتاتور السوري إنه مستعد، مع بعض الشروط، أن يتجاهل الرأي العام في بلاده وفي العالم العربي وأن يعقد صلحاً منفرداً مع إسرائيل. ما تلك الشروط؟ قال الدكتاتور السوري: «تعديلات في الحدود». ورسم على الخريطة خطاً حتى الأردن وعلى طول بحيرة طبريا. إن سوريا مستعدة لاستيعاب عدد كبير من اللاجئين، على شرط أن تتلقى دعماً مالياً دولياً مهماً يسمح لها بتنمية مواردها الطبيعية، وأن تتلقى إسرائيل أيضاً جزءاً مهماً من هؤلاء اللاجئين.

في اليوم نفسه، أرسل ساسون رسالة للبرازي، رئيس الوزراء السوري:

«... إني أؤكد تأكيداً قاطعاً أن كل ما تُشيعه الصحافة العربية بصدد نيات مزعومة لتوسعٍ إسرائيلي عارٍ من الأساس. وأنا أقترح على سيادتك أن تشرع بمحادثات مباشرة غير رسمية مع إسرائيل، في أقصى السرية، حول جميع المسائل التي تهم على الخصوص بلدينا. وفي رأيي، أن مثل هذه المحادثات تسهم في تقدم عمل لجنة المصالحها وحظها في النجاح...».

واقترح لقاء مع الممثل السوري في لوزان، عدنان الأتاسي، ومع مبعوث سوري آخر في أوروبا، على الحدود الإسرائيلية السورية. وقال ساسون أيضاً إنه مستعد للذهاب إلى دمشق.

ولم يتلقَ جواباً. ففي 14 آب 1949، أوقفت جماعة من الضباط والجنود حسني الزعيم ومحسن البرازي. كان ذلك انقلاباً جديداً. واقتيدا إلى أرض عراء قرب سجن المزة. وتعرّف الزعيم على سامي الحناوي الذي انقلب عليه. أُطلقت عليهما رشقاتٌ من رُشيش، وأجهز سامي الحناوي على الرجل الذي عيّنه رئيساً للأركان.

دُفن البرازي حيث قُتل. واختفت جثة الزعيم. كان الدكتاتور الجديد موالياً للعراق فسلّم السلطة للمدنيين وحدّد لهم هدفاً هو التحالف مع العراق.

وفي 19 كانون الأول، قبل أيام من الموعد المحدد لاتحاد الجيشين، حدث انقلاب جديد، الثالث في مدى تسعة أشهر. فقد أُوقف الحناوي ورجاله وطُردوا. وعُهد بالسلطة إلى (فوزي سلو) أحد خريجي (سانسير) (وهي مدرسة حربية فنية شهيرة في فرنسا)، والذي كان مأموراً لضابط آخر يحسن الفرنسية هو: أديب الشيشكلي، عدو الهاشميين. وسيبقى على رأس الدولة السورية أربع سنوات قبل أن يُزاح هو أيضاً بانقلاب.



المصادر والمراجع

مرتبة حسب الأحرف الأبجدية

(اللاروس) المعجم الفرنسي	باريس
الأحزاب السياسية في سوريا	منشورات (دار الرواد) . دمشق 1955
أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثالث في سوريا البداية والنهاية	تأليف هاني الخير صادر عن (مكتبة الشرق الجديد) . دمشق 1994.
أرشيف الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)	دمشق
أرشيف ومكتبة مجلس الشعب	دمشق
الأسد: الصراع على الشرق الأوسط	تأليف باتريك سيل شركة المطبوعات للتوزيع والنشر . بيروت . 2007
أسرار المفاوضات الإسرائيلية . العربية 1917 . 1997 (سلام أو حروب)	تأليف شارل أندرلين دار الفاضل . دمشق
أكرم الحوراني دراسة حول السياسة السورية ما بين 1943 . 1954	تأليف: جوناثان أوين . بيروت . 1996

أكرم الحوراني رجل للتاريخ	تأليف: حمدان حمدان إصدار: دار (بيسان) . بيروت 1996
انبثاق الشرق الأوسط الحديث	تأليف ألبرت حوراني إصدار: مطبعة جامعة كاليفورنيا . أميركا
الانقلاب السوري أسراره ودوافعه ومراميه	تأليف: بشير العوف إصدار: مكتبة محمد حسين النوري . دمشق 1949.
أيام حسني الزعيم	تأليف: نذير فنصة صادر عن دار الآفاق الجديدة . بيروت 1982
البعث	تأليف د . سامي الجندي بيروت . دار النهار
البعث العربي	تأليف جلال السيد دار النهار . بيروت
بيبلوغرافيا الوحدة العربية 1908 . 1980	مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت
تاريخ سوريا الحديث	تأليف هاشم عثمان . دار رياض الريس للكتب والنشر
تاريخ سوريا السياسي	تأليف (هورست كليتغل) . إصدار: دار المتنبي للنشر . بيروت
تاريخ سوريا المعاصر من الانتداب الفرنسي إلى صيف 2011	د . كمال ديب صادر عن (دار النهار) . بيروت . 2011

تطور الحركة الوطنية السورية	تأليف ذوقان قرقوط . 1975 . بيروت
تطور النظم السياسية والدستورية في سوريا	د. أمين إسبر 1946 . 1973 صادر عن دار (النهار) . بيروت
الجريدة الرسمية للجمهورية السورية	دمشق
الجهاد السياسي	عبد الرحمن الكيالي . المطبعة العصرية (1941) . حلب
الجيل المدان مذكرات منصور سلطان الأطرش	إعداد د . ريم منصور الأطرش صادر عن دار رياض الريس للكتب والنشر . بيروت . 2008
الحركات الإسلامية في سوريا من الأربعينيات وحتى نهاية عهد الشيشكلي	تأليف: يوهانس راينر عن (دار رياض الريس) . بيروت
الحركة القومية العربية في سورية من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية 1948 . 1967 (جزءان)	تأليف د . نجاح محمد وقاف دار البعث . دمشق . 1987
حزب البعث ملامح حركة عربية شاملة	تأليف: هورست ماير صادر عن دار (غونترا ولستوغ) ميونيخ . ألمانيا . فيينا . النمسا
الحصاد المر: قصة تفتت قيادة حزب وتماسك عقيدة	إبراهيم يموت بيروت . دار الركن . 1963
حصاد سنين خصبة وثمار مرة	تأليف أحمد عبد الكريم . دار (بيسان) . بيروت

الدبلوماسية السورية في عقدين	تأليف عبد الله الخاني. دار (النفائس). بيروت
دراسة في تاريخ سوريا السياسي والمعاصر 1920. 1950	تأليف د. نزار الكيالي إصدار دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر. الطبعة الأولى 1997. دمشق
دراسة في علم المفردات والدلالة	تأليف د. مادلين نصر
دوريات (مجلات ودراسات)	سوريا. لبنان. مصر
ذكريات (خواطر وآراء)	تأليف المحامي فتح الله صقال دار المعارف. مصر. القاهرة
ذكريات على درب الكفاح والهزيمة	تأليف رياض المالكي المحامي دمشق - مطبعة الثبات. 1971
الرعيل العربي الأول حياة وأوراق نبيه وعادل العظمة	إعداد: خيرية قاسمية إصدار دار رياض الريس 1991. لندن
سجل (الدستور) السوري 1920. 1973	مازن يوسف صبّاغ. دار الشرق. دمشق
سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري	مازن يوسف صبّاغ. دار الشرق. دمشق
سجل الحكومات والوزارات السورية 1918. 2010	مازن يوسف صبّاغ. دار الشرق. دمشق
سلام ما بعده سلام ولادة الشرق الأوسط 1914. 1922	ترجمة: أسعد كامل الياس صادر عن رياض الريس للكتب والنشر 1992. لندن. قبرص
سوريا بلاد الشام (تجزئة وطن)	تأليف الأب د. جوزيف حجار إصدار دار طلاس 1999. دمشق

سوريا بين الديمقراطية والحكم الفردي	تأليف: عبد الله الخاني دار النفائس . بيروت
سورية 1916 . 1946م	تأليف وليد المعلم . دار طلاس . دمشق
سورية ومصر: وثائق ونصوص	تأليف صلاح الدين المنجد بيروت . دار النهار. 1962
السير الذاتية في بلاد الشام	تنسيق ماهر الشريف وقيس الزرلي إصدار دار المدى للثقافة والنشر . الطبعة الأولى 2009 . بيروت . بغداد . دمشق
شاهد على أحداث سورية وعربية وأسرار الانفصال	تأليف مصطفى رام حمداني دمشق . دار طلاس . ط2 . 2001
الصحافة السورية... رجالها «إعلام.. وأعلام»	تأليف منذر الموصلي 1997 . دمشق
صحافة وسياسة سورية في القرن العشرين	تأليف نصوح بابيل دار (رياض الريس) . بيروت
الصراع على سورية: دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945 . 1958	تأليف باتريك سيل ترجمة سمير عبده ومحمود فلاحة دار طلاس . دمشق . ط7 . 1996
العروش والجيوش	تأليف محمد حسنين هيكل دار الشروق . القاهرة . ط4 . 2006
عن الدساتير دراسة موجزة عن الدساتير السورية بحث في تاريخ الدساتير	تأليف مروان حبش . دمشق
فجر الاستقلال في سوريا	محمد سهيل العشي . دار النفائس . بيروت

فجر الاستقلال في سورية	تأليف مذكرات: محمد سهيل العشّي. دار النفائس. بيروت
الفكر السياسي في سوريا (صراع حضارات وعقائد وأديان)	تأليف د. علاء الدين حريب. Afamia . لندن للأبحاث والدراسات. الولايات المتحدة الأميركية
قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية	إعداد وتأليف سامي ذبيان وآخرين صادر عن رياض الريس للكتب والنشر 1990. لندن
قصة الكفاح الوطني في سوريا عسكرياً وسياسياً حتى الجلاء	تأليف علي رضا إصدار دار الحارث. 2009. دمشق
قصة الوحدة العربية	تأليف أنور السادات. 1957
لطفي الحفار مذكراته. حياته. عصره	إعداد: سلمى الحفار الكزبري إصدار: دار (رياض الريس) للكتب والنشر 1997. بيروت
لعبة الأمم	تأليف مايلز كوبلاند ترجمة مروان خير مكتبة الزيتونة. بيروت. 1970
لعنة الانقلابات 1946. 1966	تأليف حسين الحكيم مطبعة الداوودي. 1999.
المؤتمر السوري (لبلاد الشام). برلمان الاستقلال سوريا. فلسطين. الأردن. لبنان 1919/6/7. 1920/7/25	مازن يوسف صبّاغ صادر عن (دار الشرق). دمشق 2011

مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع (30) جزءاً ترجمة (لدائرة المعارف العالمية) (انسكو لوبيديا וورلد بوك)	لندن
مئوية نجيب الريس 1898 . 1952 (10 أجزاء)	إصدار رياض الريس للكتب والنشر . 1994 . بيروت . لبنان
ما الذي جرى في سوريا	تأليف محمد حسنين هيكل الدار القومية . القاهرة . 1962
ماذا يجري في سورية	تأليف نزار عرابي . دمشق
مذكرات أسعد الكوراني (ذكريات وخواطر) مما رأيت وسمعت وفعلت	إصدار دار رياض الريس . بيروت . عام 2000.
مذكرات أكرم الحوراني (4 أجزاء)	إصدار مكتبة مدبولي . القاهرة . 2000
مذكرات الدكتور معروف الدواليبي	إعداد: د. عبد القدوس أبو صالح تحرير: د. محمد علي الهاشمي إصدار: مكتبة البيكان الرياض 2005
مذكرات الفريق عبد الكريم زهر الدين	إصدار خاص . بيروت
مذكرات حسن الحكيم جزء 1 + 2	بيروت
مذكرات خالد العظم (3) أجزاء	صادر عن المتحدة للنشر، بيروت
مذكرات عبد اللطيف البغدادي (جزءان)	القاهرة . المكتب المصري الحديث . د.ت

مذكرات لطفي الحفار (1954)	دمشق
مذكرات محمود رياض: البحث عن السلام والصراع في الشرق الأوسط 1948 . 1978	القاهرة . دار المستقبل العربي . 1985
مذكرات وأحداث	تأليف راشد الكيلاني مكتبة فادي . دمشق . ط2 . 2007
مذكرات يوسف الحكيم (4 أجزاء)	دار النهار 1983 . بيروت
مذكراتي في السياسة والثقافة	تأليف ثروت عكاشة القاهرة . دار الشروق . ط3 . 2000
مرآة حياتي (5 مجلدات) 1948 . 1958	تأليف مصطفى طلاس (العماد أول) دمشق . دار طلاس . ط7 . 2006
المراحل (4 أجزاء)	تأليف الدكتور عبد الرحمن الكيالي طباعة (دار الضاد) 1960 . حلب
المنشورات الصادرة عن وزارات الدولة ودوائرها	دمشق
منشورات مديرية الدعاية والأنباء	دمشق
موسوعة (المورد) العربية	تأليف وإعداد منير البعلبكي إصدار دار العلم للملايين . بيروت . لبنان 1990
الموسوعة السورية الحديثة (14 جزءاً)	تأليف يحيى سليمان قسام تنسيق وإشراف غسان شديد إصدار (دار nobilis نوبيلس) . بيروت

الموسوعة السياسية (7) أجزاء	إعداد عبد الوهاب الكيالي إصدار المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. لبنان 1987
الموسوعة العربية (22) جزءاً	إصدار هيئة الموسوعة العربية. دمشق
هؤلاء حكموا سوريا	تأليف د. سليمان المدني . د. عدنان منافيخي. دار الأنوار 2007 . دمشق
هاشم الأتاسي. حياته وعصره	تأليف المهندس محمد رضوان الأتاسي
هذه سوريا الكبرى	مجموعة من الكتّاب. مطبعة الدنيا 1944 . دمشق
وطن وعسكر	مذكرات مطيع السمّان بيروت. دار بيسان. 1995

الصحف:

الأهرام (القاهرة). الأخبار (القاهرة). أخبار اليوم (القاهرة). البعث (دمشق). المنار (دمشق). الرأي العام (دمشق). الجزيرة والرياض واليمامة وعكاظ (السعودية). الأخبار (دمشق). الحياة (بيروت. لندن). السفير (بيروت). الشرق الأوسط (لندن). النور (دمشق). القبس (الكويت). النهار والأنوار وبيروت والأحد والكفاح وبيروت المساء والبناء والتلغراف (بيروت). النصر (دمشق). الأيام (دمشق). الشام

(دمشق). ألف باء (دمشق). الإنشاء (دمشق). بردى (دمشق)

. المنار الجديد (دمشق).

المجلات:

المصور (القاهرة). روز اليوسف (القاهرة). المضحك المبكي (دمشق). آخر ساعة (القاهرة). اليقظة (دمشق). النور (دمشق). المستقبل (باريس). صباح الخير (القاهرة).

مازن يوسف صبّاغ

السيرة الشخصية

- مواليد مدينة الحسكة (سوريا) 1953.
- يحمل إجازة في الحقوق - جامعة دمشق - .
- يحمل إجازة في العلوم السياسية والإدارية.
- يحمل دكتوراه دولة في العلوم السياسية والدبلوماسية.
- يحمل درجة دكتوراه فخرية من المجلس العلمي لنقابات الأشراف.
- مدير الثقافة في محافظة الحسكة 1980 .
- عضو مجلس الشعب (البرلمان السوري)1981

(مقرر لجنة الشؤون العربية والخارجية).

- مدير عام المؤسسة العربية للإعلان.
- مدير عام المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات.
- عضو اتحاد الصحفيين السوريين.
- عضو اتحاد الصحفيين العرب.
- عضو جمعية (العلاقات العامة) - دمشق.
- عضو الهيئة الاستشارية لمجلة «الضاد» - حلب.
- عضو شرف في الاتحاد العربي للثقافة البدنية.

- عضو رابطة الحقوقيين السوريين (دمشق).
- عضو مجلس الأمناء (مركز الغد العربي) للدراسات.
- عضو اتحاد المؤرخين العرب - بغداد.
- عضو الهيئة الاستشارية ومجلس أمناء مجلة ومنتدى (المعارج) لحوار الأديان والحضارات والثقافات.
- رئيس هيئة الإشراف في مجلة (الحوار).
- عضو «المؤتمر الدولي للإعلام العربي والإسلامي لدعم الشعب الفلسطيني.
- عضو مؤتمر «العالم الإسلامي وأوروبا».
- باحث في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية «جامعة دمشق».
- مسؤول اللجنة العليا لشؤون الإنتاج الإعلامي العربي (جامعة الدول العربية) (1999 - 2007)، تونس.
- عضو اللجنة العليا للتنسيق بين القنوات الفضائية العربية (تونس).
- عضو اللجنة الدائمة للإعلام التابعة لمجلس وزراء الإعلام العرب (القاهرة).
- عضو مشارك في مجلس وزراء الإعلام العرب (جامعة الدول العربية).
- النائب الأول لرئيس اتحاد إذاعات الدول العربية (جامعة الدول العربية) (2005 - 2006) دورة الجزائر.
- مستشار وزارة الإعلام 1993 - 2006.
- نائب رئيس اتحاد الناشرين السوريين منذ العام 2006.
- رئيس لجنة «حوار الأديان» في الأمانة العامة للسادة الهاشميين.
- خبير ومستشار أول في الدار العالمية لنشر وتحقيق وتوثيق الأنساب.

- عضو اتحاد الكتاب والناشرين في المملكة المتحدة وأوروبا - لندن.
- عضو المؤتمر القومي العام (بيروت).
- عضو المجلس العلمي ـ الاستشاري لجامعة الحضارة الاسلامية.
- عضو المؤتمر القومي ـ الإسلامي ـ (بيروت).
- عضو المؤتمر القومي العربي ـ (بيروت).
- عضو المجلس الاستشاري ـ العلمي لجامعة (دار الحكمة) ـ كندا.
- رئيس لجنة (حوار الأديان) في الاتحاد العالمي لنقابات الأشراف ـ لندن.

• • • • • •



مازن يوسف صبَّاغ

تكريم وتقدير

- حامل وسام الاستحقاق اللبناني (رئاسة الجمهورية) ـ بيروت.
- حامل شهادة تقدير من الدرجة الأولى
  ووسام «السادة الهاشميين» الرفيع.
- (دبلوم تقدير) من الاتحاد العربي للثقافة البدنية.
- حامل قلادة بلاد الرافدين ـ العراق.
- شهادة تقدير ووفاء من مهرجان انتصار الوحدة الوطنية.
- ميدالية الهيئة الإعلامية لنصرة الجنوب والبقاع الغربي ـ لبنان **1998**.
- درع (عربون شكر وتقدير) قناة المنار الفضائية اللبنانية.
- ميدالية (حفل إفطار الوحدة الوطنية) القاهرة ـ **1998**.
- حامل (درع) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، درع التأسيس والمؤسس.
- حامل (درع) التقدير والتكريم من مؤسسات المعهد العربي التربوية (لبنان ـ بيروت).
- حامل (القلادة الفاطمية) من الطراز الذهبي الرفيع بمرتبة (فارس) ـ
  من المجمع العلمي الفاطمي وأكاديمية الكوفة (هولندا).
- (ميدالية) من مهرجان الاذاعة والتلفزيون والطفل تونس **2002**.
- (ميدالية) المهرجان العربي للاذاعة والتلفزيون.

- حامل (درع) اللجنة الوطنية لإحياء تراث السيد محسن الأمين (اتحاد الكتاب والناشرين العرب في المملكة المتحدة وأوروبا).
- حامل الميدالية الذهبية وشهادة فخر وتقدير من الاتحاد الدولي لتكريم المبدعين. بيروت ـ لبنان.
- (وسام تقدير) عراقي ـ السفارة العراقية بدمشق.
- (وسام شرف) من أكاديمية الكوفة (هولندا).
- (درع التقدير) من المجموعة اللبنانية للإعلام.
- وسام (الصداقة) من الحزب السوري القومي الاجتماعي.
- (دكتوراه فخرية) من المجلس العلمي في الاتحاد العالمي لنقابات الاشراف ـ لندن
- (درع) منتدى ومجلة المعارج لحوار الثقافات والأديان والحضارات 2011.
- (درع) وشهادة تقدير من ملتقى (الأسرة السورية).

إصدارات وأعمال

مازن يوسف صبَّاغ

1 ـ كتاب: (**لقاء النسور**) (الجزء الأول) (**القاهرة ـ دمشق ـ علاقة متميزة**) **1997**.
كتب مقدمته: السيد عمرو موسى (**وزير خارجية جمهورية مصر العربية السابق**) (الأمين العام لجامعة الدول العربية). (صدر عن دار الشروق القاهرية) ـ مصر.

• • •

2 ـ كتاب: (**البابا شنوده**) (حوارات في الإيمان والثقافة والوطنية) **1999**.
كتب مقدمته: سماحة الشيخ المرحوم محمد مهدي شمس الدين. (رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى). وسماحة الدكتور محمد رشيد قباني (مفتي الجمهورية اللبنانية). (صدر عن دار الشروق القاهرية) ـ مصر.

3 ـ كتاب: (**الوحدة الوطنية السورية**) (زيارة البابا يوحنا بولس الثاني 5 ـ 8 أيار (مايو) 2001 لدمشق نموذجاً). مجلد مؤلف من (1500) صفحة. كتب مقدمته : سماحة الشيخ المرحوم أحمد كفتارو (المفتي العام لسوريا رئيس مجلس الإفتاء الأعلى). (صدر عن دار مي للنشر) ـ دمشق.

4 ـ كتاب: (**عزمي بشارة.. أنا عربي فلسطيني**) كتب مقدمته: أ. فاروق أبو عيسى (الأمين العام لاتحاد المحامين العرب)و أ. صلاح الدين حافظ (الأمين العام لاتحاد الصحفيين العرب) (صدر عن دار الأولى ـ دمشق).

• • •

5 ـ كتاب: (**العرب وإيران نداء التاريخ والحضارة**) كتب مقدمته أ. المحامي ميشال إدة (مفكر وكاتب ووزير لبناني سابق) (صدر عن دار السوسن) ـ دمشق.

• • •

6 ـ كتاب: (**سوريا وإسبانيا**) (حوار حضاري بين الشعوب والثقافات).
كتب مقدمته المفكر والباحث برهان بخاري. (صدر عن دار السوسن) ـ دمشق.

• • •

7 ـ كتاب: (**لقاء النسور ـ القاهرة ـ دمشق ـ علاقة متميزة**)
(**الجزء الثاني**) كتب المقدمة معالي الأستاذ صفوت الشريف (رئيس مجلس الشورى)
و(الأمين العام للحزب الوطني الديموقراطي ـ مصر). (صدر عن دار الشروق القاهرية) ـ مصر.

• • •

8 ـ كتاب من (جزءين): (**دمشق ـ أنقرة ـ اسطنبول ـ حلب**)
(لقاء حضاري وتفاعل بين الثقافة والتاريخ والاقتصاد). كتب مقدمته: د. وليد المعلم
(وزير الخارجية السوري). (صدر عن دار مي للنشر وشركة كنامة) ـ دمشق.

• • •

9 ـ كتاب: (**رجال وأحداث**) (صدر عن دار مي للنشر) ـ دمشق.

10 ـ كتاب: (**حزب الله، المقاومة ـ آراء ورؤى**) كتب مقدمته سماحة الشيخ د. أحمد بدر الدين حسون
(المفتي العام للجمهورية العربية السورية). (صدر عن دار مي للنشر) ـ دمشق.

• • •

11 ـ كتاب: (**دمشق ـ بكين ـ إحياء طريق الحرير**)(صدر عن دار مي للنشر) ـ دمشق.

• • •

12 ـ كتاب: (**كتاب إدوارد سعيد، طائر القدس المهاجر**) كتب مقدمته أ. د. أحمد برقاوي.
(صدر عن دار الشرق) بدمشق ـ سوريا.

• • •

13 ـ كتاب (العدوان الإسرائيلي على لبنان) مقاومة حزب الله الصمود ـ المواجهة ـ الانتصار.
12 تموز - 14 آب 2006

كتب المقدمة سماحة الشيخ د. أحمد بدر الدين حسون رئيس مجلس الإفتاء الأعلى ـ
المفتي العام لسوريا. (صدر عن دار مي للنشر) ـ دمشق.

• • •

14 ـ كتاب (مقالات 2006) كتب مقدمته: الشيخ حسين أحمد شحادة المشرف العام
على منتدى ومجلة (المعارج) لحوار الأديان. (صدر عن دار مي للنشر) ـ دمشق.

15 ـ كتاب (موسكو ـ دمشق) علاقات متجذرة متجددة. صدر عن (دار مي للنشر) ـ دمشق.

16 ـ كتاب (كتابات 2007 ـ مقالات) كتب مقدمته الشيخ الدكتور عبد الرزاق المؤنس
صدرعن (دار مي للنشر) ـ دمشق.

17 ـ **كتاب (سعد الله الجابري) السوري ـ العروبي ـ النبيل ـ الزاهد** صدر عن (دار مي للنشر) ـ دمشق.

• • •

18 ـ **كتاب (العدوان الهمجي الإسرائيلي على غزة) 28 /12 /2008 ـ 18 /1 /2009**
صدرعن (دار مي للنشر) ـ دمشق.

19 ـ كتاب (جورج حبش.. ضمير فلسطين) صدرعن (دار مختارات) ـ بيروت لبنان.

• • •

20 ـ كتاب (سمير القنطار) صدر عن دار مي للنشر بدمشق وتيار التوحيد اللبناني.
كتب المقدمة الوزير اللبناني وئام وهاب

• • •

21 ـ كتاب (رجال رحلوا) كتب المقدمة د. محمد سعيد الطريحي
رئيس أكاديمية الكوفة ـ (هولندا) صدر عن دار مي للنشر بدمشق.

• • •

22 ـ كتاب (محطات صحفية) صدر عن دار مي للنشر كتب مقدمته
البروفيسور مخلص أحمد الجدة (رئيس جامعة الحضارة الإسلامية)

• • •

23 ـ كتاب العماد عون ... والشام صدر عن دار (مختارات) بيروت ـ لبنان

• • •

24 ـ كتاب اتفاق الدوحة ـ الحوار الوطني اللبناني صادر عن دار (مختارات) بيروت ـ لبنان

• • •

25 ـ كتاب الرئيس تشافيز... ودمشق الشام صادر عن (دار الشرق) د. نبيل طعمة ـ دمشق ـ سوريا.

• • •

26 ـ سجل ـ الحكومات والوزارات السورية ـ 1918 ــ 2010
صادر عن (دار الشرق) د. نبيل طعمة ـ دمشق ـ سوريا.

• • •

27 ـ كتاب (كتابات للحياة) صدر عن دار مي للنشر (دمشق) ودار المعهد العربي ـ (بيروت)
كتب مقدمته: النائب اللبناني د. حسين علي يتيم رئيس مؤسسات المعهد العربي التربوية ـ بيروت

• • •

28 ـ كتاب (سجل الدستور السوري) 1920 ـ 2000 صادر عن (دار الشرق)
د. نبيل طعمة (دمشق ـ سوريا).

• • •

29 ـ الشهيد يوسف العظمة وزراعة بذرة المقاومة (كراس صادر عن اتحاد الناشرين السوريين).

• • •

30 ـ سجل البرلمان ومجلس الشعب السوري 1919 ـ 2011
صادر عن (دار الشرق) د. نبيل طعمة (دمشق ـ سوريا).

• • •

31 ـ كتاب برهان بخاري ـ الرحيل صادر عن (دار الشرق) (دمشق ـ سوريا).
كتب مقدمته د. نبيل طعمة.

• • •

32 ـ كتاب البناء السوري ... وحدة التنوع والتعدد
صادر عن (دار الشرق) د. نبيل طعمة (دمشق ـ سوريا).
33 ـ كتاب (مع الناس) مقالات 2010 كتب المقدمة د. نبيل طعمة.
صادر عن (دار الشرق) دمشق ـ سوريا.

• • •

34 ـ كتاب المؤتمر السوري (برلمان الاستقلال لبلاد الشام)
سورية ـ فلسطين ـ الأردن ـ لبنان صادر عن (دار الشرق) د. نبيل طعمة (دمشق ـ سوريا).

• • •

35 ـ كتاب لحراك السوري ـ الفلسطيني 1918 ـ 1933
صادر عن (دار الشرق) د. نبيل طعمة (دمشق ـ سوريا).

• • •

36 ـ دولة الوحدة (سوريا ومصر) الجمهورية العربية المتحدة 22 /2 /1958 ـ 28 /9 /1961.
صادر عن (دار مي للنشر ـ دمشق).

• • •

37 ـ كتاب هامات... ومواقف ـ مقالات 2011. كتب مقدمته د. نبيل طعمة.
صادر عن (دار الشرق للنشر) ـ دمشق
38 ـ كتاب دستور الجمهورية العربية السورية الجديد 2012.
صادر عن (دار الشرق للنشر) ـ دمشق

• • •

39 ـ كتاب (دستوريات) الرقابة الدستورية على القوانين والمحكمة الدستورية العليا في سورية 1920 ـ 2012 كتب مقدمته د. نبيل طعمة. صادر عن (دار الشرق للنشر) ـ دمشق

• • •

40 ـ الانقلاب العسكري الأول في سوريا بقيادة الزعيم حسني الزعيم
1949/3/30 ـ 1949/8/14 ـ صادر عن (دار مي للنشر).

• • •

41 ـ الانقلاب العسكري الثاني في سوريا بقيادة الزعيم سامي الحناوي
14 / 8 / 1949 ـ 2 / 12 / 1951 صادر عن (دار مي للنشر).

الفهرس

عرض موجز مختصر عن كتاب (الانقلاب العسكري الثاني) في الجمهورية السورية 14 / آب (أغسطس)/ 1949	5
الانقلاب العسكري الثاني	7
1 . مرحلة انقلاب الزعيم سامي الحناوي 14 / 8 / 1949 عودة الحياة النيابية (إعلان قيام الجمعية التأسيسية) (ووضع دستور جديد) وتشكيل وزارة (حكومة) برئاسة السيد هاشم الأتاسي 15 / 8 / 1949	13
2 . انقلاب الزعيم سامي الحناوي 14 / آب (أغسطس) / 1949 بيان رئاسة الأركان العامة للجيش والقوى المسلحة	19
3 . مرسوم تشريعي رقم (1)	23
4 . حكومة السيد هاشم الأتاسي	27
9 . كلمة اللواء سامي الحناوي في الاجتماع الأول للحكومة (الوزارة) السورية وبحضور أعضاء المجلس الحربي	36
10 . كلمة الرئيس هاشم الأتاسي	37

11 ـ رسالة من الملك عبد الله بن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية في 15/تشرين الأول (أكتوبر) /1949	38
12 ـ زيارة الأمير عبد الإله الوصي على عرش المملكة العراقية لدمشق في 15/تشرين أول (أكتوبر)/1949 أي يمكن أن ندعوه وحدة (كونفدرالية).	40
13 ـ الوزارة (الحكومة) والدعوة لانتخابات جمعية تأسيسية (مجلس نواب) لوضع دستور دائم لسوريا	41
14 ـ [تعديل قانون الانتخابات]	42
15 ـ منح المرأة حق الانتخاب	43
18 ـ إلغاء التوزيع الطائفي المذهبي في قانون الانتخاب	46
19 ـ تعديل سن الناخبين واعتماد (18) عاماً	74
23 ـ مرسوم تشريعي حول تمثيل عشائر (البدو) في البلاد مرسوم تشريعي رقم (82) تاريخ 2 / تشرين الثاني (نوفمبر) 1949	51
25 ـ الجمعية التأسيسية «التي أصبحت مجلساً نيابياً» بتاريخ 7 / 9 / 1950 12 / 12 / 1949 ولغاية 2 / 12 / 1951.	55

27 ـ رسالة قائد الجيش والقوى المسلحة ورئيس هيئة الأركان العامة اللواء سامي الحناوي إلى السيد هاشم الأتاسي	65
28. الجمعية التأسيسية في جلستها بتاريخ 14 / 12 /1949 وافقت وأقرت انتخاب (رئيس للدولة) بموجب مواد في الدستور المؤقت	67
29 ـ انتخاب السيد هاشم الأتاسي رئيساً للدولة صدور دستور جديد وتم انتخاب السيد رشدي الكيخيا رئيساً للجمعية التأسيسية	68
30 . كلمة السيد رشدي الكيخيا رئيس الجمعية التأسيسية	69
انقلاب العقيد أديب الشيشكلي **19 / كانون الأول (ديسمبر) / 1949** **على قيادة الجيش والمجلس الحربي العسكري**	71
31 . البلاغ رقم /1/	73
32 ـ حركة (تجمع) العقداء	75
36 . حكومة الدكتور ناظم القدسي من 24 كانون الأول (ديسمبر) 1949 ـ 27 كانون الأول (ديسمبر) 1949 استمرت 3 أيام	83
37 . استقالة السيد هاشم الأتاسي من رئاسة الدولة وتقديمها للجمعية التأسيسة وعدم قبولها	85
38 . بيان رئاسة هيئة الأركان العامة للجيش والقوى المسلحة 26 / 12 / 1949	87

39. حكومة السيد خالد العظم من 27 كانون الأول (ديسمبر) ولغاية حزيران (يونيو) 1950 استمرت 5 أشهر و8 أيام	93
44. عقد الجمعية التأسيسية جلسة لسماع (البيان الوزاري)	97
46. كلمة السيد هاشم الأتاسي رئيس الدولة بعد أداء اليمين الدستورية	100
47. المطالبات بإطلاق سراح اللواء سامي الحناوي	101
49. اغتيال آمر سلاح الجو السوري العقيد محمد ناصر 31 / تموز (يوليو) / 1950 كتب الصحافي الاستاذ نصوح بابيل نقيب الصحافة السورية وصاحب ورئيس تحرير صحيفة (الأيام):	105
50. حكومة الدكتور ناظم القدسي من 4 حزيران (يونيو) 1950 ولغاية 8 أيلول (سبتمبر) 1950 استمرت 3 أشهر و4 أيام	113
الجمعية التأسيسية والدستور الجديد 5 / أيلول (سبتمبر) / 1950 مكون من (166) مادة	115
51. دستور الجمهورية السورية 5 / أيلول/ 1950 الجمعية التأسيسية	117
52. انتخاب رئيس الدولة السيد هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية في 7 /أيلول (سبتمبر)/ 1950 وتم اغتيال الحناوي في بيروت من قبل السيد أحمد حرشو البرازي انتقاماً لمقتل د. محسن البرازي.	150

53. حكومة الدكتور ناظم القدسي من 8 (سبتمبر) أيلول 1950 لغاية 27 آذار(مارس) 1951 استمرت 6 أشهر و19 يوماً	151
54. سوريا والحياد العالمي 10 / كانون الثاني (يناير) / 1951 لجنة الطوارئ المشكلة في المجلس النيابي	153
55. السيد مصطفى رام حمداني عن محاولة لاغتيال العقيد أديب الشيشكلي	155
57. [بيان وزارة الدفاع الوطني].	159
59. حكومة السيد خالد العظم من 27 آذار (مارس) 1951 ـ 9 آب (أغسطس)1951 استمرت 4 أشهر و13 يوماً	165
60 ـ 4 / نيسان (أبريل) / 1951 جلسة المجلس النيابي حكومة السيد خالد العظم تقدم (البيان الوزاري)	167
61 ـ 29 / نيسان (أبريل)/ 1951 تعيين العقيد أديب الشيشكلي رئيساً لهيئة الأركان العامة للجيش والقوى المسلحة	171
65. العقيد أديب الشيشكلي رئيس هيئة الأركان العامة يزور المملكة العربية السعودية 6 / آب (أغسطس) / 1951	175

66. حكومة السيد حسن الحكيم من 9 آب (أغسطس) 1951 ولغاية 28 تشرين الثاني (نوفمبر) 1951 استمرت 3 أشهر و19 يوماً	179
67. الرئيس هاشم الأتاسي والوزير د. عبد الوهاب حومد والتوصية بالدكتور قسطنطين زريق رئيس الجامعة السورية (دمشق) والتفكير الوطني السوري العروبي	181
68 . الصراع المستمر والمحتدم بين المؤسسات الدستورية المدنية (رئاسة الجمهورية) + (مجلس النواب) + مجلس الوزراء (الحكومة)	183
69 . 8 /تشرين الأول (أكتوبر) / 1951 رئيس وزراء مصر السيد مصطفى النحاس يعلن إلغاء معاهدة (1936) مع بريطانيا فلاقى هذا العمل الوطني تأييداً شعبياً واسعاً في سوريا عموماً.	184
70 . 9 /تشرين الأول (أكتوبر)/ 1951 ووافق المجلس النيابي (البرلمان) على إرسال برقية تأييد التي وضعتها لجنة الشؤون الخارجية للنحاس في مصر.	185
71. 11 / تشرين الأول (أكتوبر) / 1951 المجلس النيابي السوري يتلقى برقية جوابية من السادة: وكيل مجلس الشيوخ المصري ورئيس مجلس النواب المصري عبد السلام فهمي جمعة	186
74. 10 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1951 استقالة رئيس الوزارة (الحكومة) السيد حسن الحكيم	189

75. (تصريح) العقيد أديب الشيشكلي	191
76. تأييد الموقف الاستقلالي التحرري لمصر 14 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1951	192
77. برقية مرسلة إلى الأمين العام للأمم المتحدة	194
78. حكومة الدكتور معروف الدواليبي من 28 /تشرين الثاني (نوفمبر)/ 1951 ولغاية 1 /كانون الأول (ديسمبر)/ 1951 استمرت 4 أيام	197
79. 18 / تشرين الثاني (نوفمبر) /1951 تشكيل د. معروف الدواليبي للحكومة (الوزارة) السورية وتم الاصطدام مع قيادة الجيش ومع بعض قيادات الأحزاب	199
80. 22 / تشرين الثاني (نوفمبر) / 1951 د. معروف الدواليبي يقدم استقالة حكومته	199
83. تكليف النائب السيد عبد الباقي نظام الدين نائب الجزيرة - (القامشلي. محافظة الحسكة) ورئيس الكتلة الجمهورية في البرلمان تشكيل الحكومة.	201
88. استقالة رئيس الجمهورية السيد هاشم الأتاسي في 2 / 12 / 1951 المرفوعة إلى حضرة السيد سعيد اسحق نائب الرئيس الأول لمجلس النواب	207

[معلومات وبطاقات تعريف مختصرة]	209
89. الزعيم (اللواء) سامي الحناوي 1898 ـ 1950	211
90. الزعيم (اللواء) سامي الحناوي 1898 ـ 1950	213
91. الرئيس هاشم الأتاسي 1875 ـ 1960	215
92. د. ناظم القدسي 1906 ـ 1998	217
93. السيد رشدي كيخيا 1899 ـ 1988	219
94. السيد خالد العظم 1903 ـ 1965	221
95. السيد حسن الحكيم 1886 ـ 1982	223
96. د. معروف الدواليبي 1907 ـ 2004	225
97. العقيد أديب الشيشكلي 1909 ـ 1964	227
آراء ومواقف وملاحظات في الانقلاب العسكري الثاني بقيادة الزعيم سامي الحناوي 14 / آب (أغسطس) 1949 وعودة الحياة السياسية والنيابية وإصدار (دستور دائم) لسوريا وهي وجهات نظر أصحابها وتعبر عن آرائهم بشكل دقيق وصريح.	229

98. الأستاذ خالد العظم	232
99. الأستاذ المحامي أكرم الحوراني	267
100. السيد (باتريك سيل)	305
101. السيد محمد سهيل العشي	325
102. الموسوعة السورية الحديثة والصادرة عن (دار نوبليس)	335
103. الصحافي والباحث (جواناثان أوين)	343
104. (هورست ماير) كاتب وصحفي ألماني	363
105. شارل أندرلين صحافي وكاتب فرنسي	373
المصادر والمراجع	379
مازن يوسف صبّاغ السيرة الشخصية	389
مازن يوسف صبًّاغ تكريم وتقدير	393
إصدارات وأعمال مازن يوسف صبًّاغ	395
الفهرس	399